



4264  
XLS



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ —

﴿ قَالَ جَلَّ شَأْنُ الْغُرُزِ ﴾

﴿ فَنَ يَكْفُرُ الطَّاغُوتُ وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ قَدْ اسْتَطَاعَتْ ﴾

﴿ بِالْمَرْوَةِ الْوُتْقِي لَا تَقْصِمُ لَهَا ﴾

﴿ هَذَا كِتَابُ الْهَيْبَةِ مِنْ كِتَابِ ﴾

﴿ الْمَرْوَةِ الْوُتْقِي ﴾

﴿ فَيَاكُمُ الْبَلَوُ ﴾

﴿ لِسَيِّدِ الْعُلَمَاءِ الرَّبَّاعِينَ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ آيَةُ اللَّهِ فِي ﴾

﴿ السَّامِيْنَ خَاتَمَةِ السَّالِفِ وَقَائِدَةِ الشَّرَفِ سَيِّدَنَا الْأَعْظَمِ ﴾

﴿ الْمُرْحُومِ الْمَبْرُورِ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ كَاظِمِ الطَّبَاطِبَايِي ﴾

﴿ عَلَى اللَّهِ فِي الْقُرْدُوسِ دَرَجَتُهُ ﴾

﴿ وَرَفَعَ فِي الْجَنَانِ ﴾

﴿ مَنَزَلَتَهُ ﴾

﴿ طُبِعَتْ بِمَطْبَعَةِ ( الْحَيْدَرِيَّةِ ) فِي التَّجَمُّعِ الْأَشْرَفِ ﴾

﴿ لِشَيْخِ مُحَمَّدٍ صَادِقِ الْكُتُبِ وَأَخِيهِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ أَبِي إِدْرِيْسَ ﴾

﴿ حَفَظَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى ﴾

١٣٣٩ هـ

# { بسم الله الرحمن الرحيم }

وهي بالمرضى الاعرج تملك مال بلاعة من قترادف العطية وتشمل الهدية والخلقة  
والنحلة والصدقة والوقف وبهذه الملاحظة عبر المحقق في الشرايع بكتاب الهبات  
واما بالمرضى الاخص فتقابل المذكورات اذ هي تملك مال طلقا منحرا آمن غير عوض  
في مقابل الموهوب من غير اشتراط القرية فيخرج الوقف ادم كونه تملكاً او عدم  
كونه طلقاً والصدقة لكونها مشروطة بالقرية والبيع لكون التملك فيه مع العوض  
وكذا الصلح في تمام البيع ونخرج الوصية لكون التملك فيها معلوماً على الموت واما  
الصلح بلا عوض حيث اخلو حفظه عنوان القسم وليس حقيقته صرف التملك فهو  
ايضاً خارج اذ حقيقة الهبة ليس الا صرف التملك من غير ملاحظة عنوان اشتراك  
الهدية اذ لو حفظها ارسال شيء الى شخص بقصد الاكرام والاعظام فهي ايضاً ليست  
تملكاً عوضاً وكذا الخايضة اذ هي لا عطاء من سلطان والاول او نحوها ملاحظة خصوصية  
في المجاز من عمل اوصعه اما النحلة فقد قال انها سرادفة للهبة ولكن يظهر من جملة من  
الاخبار مسايرتها لها ولعلها لانها تملك خصوصاً المقاربات الاولاد او مطلق الارحام  
لادوار معاشهم شفقة عليهم (تتمتع) ان الهبة تملك بجاني صرف لم يلاحظ فيه  
خصوصية وبنوان حرره ولا يخرج الهبة المعوضة عن التبرع لانها ايضاً  
مجانبة اذ ان من مقابل اذال الموهوب بل هو شرط في التملك في الحقيقة  
هبة مجانية في مقابل هبة اخرى مجانية (هذا) اذا اشترط العوض والاقول لم يشترط في  
التملك لكن المتهب عوضاً بها ادم خروجها عن التعريف واضح في يظهر من صاحب  
نحوها من فاضل على التعريف مذكور خروجها عن التعريف واضح في يظهر من صاحب

عدم لزوم ذلك فيها لعدم اتفاق حصوله فيها لوجه آخر مع اشتراط العوض لا يكون  
العوض اتفاقاً فانه تحقيق ما ذكرنا من ان العوض فيها ليس في مقابل المال الموهوب بل هو  
شرط في التملك المجاني قاله في مقابل الهبة وليس من مقابلة المال (مسئلة ١)  
يشترط في الهبة الايجاب والقبول ويكفي في الاول كماله على التملك ولو بالقرينة  
كوهبت ومكنت واعطيت ونحوها ولا يشترط فيه العربية ولا الماضوية بل يكفي في الجملة  
الاسمية كذا في ( وفي القبول ) كماله على الرضا والاقوى كفاية المعاوضة وانها  
قدرا المكسبة كافي البيع ونحوه لجريان السيرة فيها كافيته وحينئذ فن قال هناك بالملكية اللازمة  
فكفي في المقام ومن قال بالملكية الجارية وعدم لزومها الا بالتصرف فكذا في المقام  
وعنه يبيح الرجوع ولو كانت لدى ربح او معوضة مادام لم تلزم بالتصرف §§  
(مسئلة ٢) ذهب جماعة الى ان الهبة مثل الهبة في الحاجة الى الايجاب والقبول  
اللفظيين وانها بدون العقد الملقى قيد الاماحة لا الملكية والاقوى عدم حاجتها الى ذلك  
ما ولا الى المعاطات بل يكفي فيها الادراك من المهدى ووصولها الى المهدى اليه وانها  
تخبر بالملكية لسيرة المستمرة عن تريب المار لم تكن عليها بمجرد ذلك بل لم يعد الى الان  
اجرا ما العقد الملقى به المهدى من فعل النبي ص والائمة ع ذلك اذا كانت الهبة الى  
تحمّل اليهم فيقبلون ويرتبون آثار الملكية فان ما ربه القبطية قا اهداها بعض الملوك الى  
النبي ص وكانت امولاه واهدى المختار الى علي بن الحسين ع بارية قالوا لها زيداً  
وهكذا ( ومن العرب ) ما عر الشيخ في المصنوع حياهم بعد حكمه ما اتفق الاماحة  
قالوا اراد الهبة ولزمه ما استقال الملك الى المهدى اليه انه عليه طر دروسه  
وعقد الهبة ونحوه عن المدرس من ذلك لم يقع في مورد من الموارد الى الان  
(مسئلة ٣) الجائزة ايضاً لا تحتاج الى العقد الملقى على الاقوى (مسئلة ٤)  
يشترط في الرهب ان يكون بالغاً طاملاً حراً عتقاً غير محجور راسه او فاس وان يكون  
مالكاً فلا تصح هبة مال الغير الا لحاقه منه على جريان الفضولية في مطلق المعاملات  
و يشترط في الموهوب ايضاً ان يكون بالغاً طاملاً فلا يصح قبول الهبة من الصبي والمجنون  
لم يصح اذ كان القابل هو الولي ويشترط ان يكون حراً طاملاً لا يصح ان كان عبداً الا فاذن  
المولى ويعمل بالهدية سواء على القبول عليه كجهنم الاقوى مدعى التصرف في ماله

على عدم قدرته على شيء إلى مثل غير هذا الذي لا يتناقض حق المولى ولذا يصح إبراءه من ضمان ما تلقاهما يتبع به بعد التقى فلا أقوى صحة قوله من غير توقف على اذن المولى ويستلزم أيضاً أن يكون ممن يصح تملكه للمعين الموهوبة فلا تصح هبة المصحف والعبد المسلم للكافر والظاهر صحة هبة من يفتق عليه كما يجوز بيعه فينتق بسد القبض (مسألة ٥) الموهوب يجوز أن يكون عبثاً معينة شخصية ويجوز أن يكون جزء مشاعاً من عين وكذا يجوز أن يكون كلياً في المعين كصاع من صبرة معينة وأن يكون كلياً في ذمة الواهب كأن يهبه منا من الحنطة في ذمته أو عشر ليرات كذلك وكذا يجوز أن يكون ديناً على الغير فيجوز هبته لمن عليه بلا شكل ولا يكون إبراء كافد بتخييل بل هوبة قيد فائدة الإبراء ولا يحتاج إلى القبض لأن ما في الذمة مقبوض لمن عليه وهل يحتاج إلى القبول الظاهر ذلك وربما يشتمل عدم حاجته إليه مع كونه هبة لأنها من الآراء (واما هبته) لغير من عليه فالتشهؤ وعدم هبتها لا تكلل لا وجود له في الخارج فلا يمكن قبضه (وفي) أن قبضه قبض أحد أفرادها إذا التحق أن الكل عين الابداد فإذا اذن له الواهب في قبضه فقبضه هبت وكذا إذا قبضه الواهب ثم قبضه أو اذن له في القبض عنه ثم القبض لنفسه فالأدنى هبتها مع أنه يمكن أن يستدل عليه بصحبة صفوان عن الرضاع عن رجل كان له على رجل مال ووهبه لولده فذكر له الرجل المال الذي له عليه فقال أنه ليس فيه عليك شيء في الدنيا الأخيرة يطيب ذلك له وقد كان ووهبه لولده قال ع نهى يكون وهبته ثم زعم فحله لهذا وجاز له ذلك مع كون الهبة له لا يجوز الرجوع بها لأنه لم يقبضه فلا يستشكل فيها من هذه الجهة وإطلاق التزاع واحتياطاً لمعاد المقدلة مسألة ٦ ﴿ إذا وهبه ديناً له على غيره وكان للتهب مدبونا فذلك الغير بقدره صح وحينئذ قلنا إن قبضه الواهب منه ويسمى إلى التهب أو اذن له في القبض فيقبض ثم رد عليه عوضاً عما عليه أو محسباً عليه بازاء ما عليه وحينئذ يكون فاته قد قبض الكل على كليته لا قبض فرد منه ويرفع اشكال المشهور من جهة عدم إمكان القبض في هذه الصورة للمرة ٧ (مسألة ٧) لا يشترط في الهبة أن يكون المال الموهوب معلوم المقدار فتصح هبة الصبرة أو الجزء المشاع مع عدم العلم بقدرها وكذا تصح هبة الدين الذي لم يعلم مقداره ثم يجب تعيين الجزء المشاع من ثلث أو ربع أو نحوهما إن لم يكن متعيناً في الواقع وكذا

موجب تعيين المقدار اذا وابه شيئاً كليا في ذمة نفسه (مسئلة ٨) الاقوى حواز  
هبة الفرد المررد كاحد العبدین وعدم جوازها في البيع من جهة الاجماع والافيصيب  
القاعدة لا مانع منه مع تساويهما في الصفات والقيمة (مسئلة ٩) تجوز هبة العين  
المارة والمودعة والمستأجرة بل والمنصوبة مع امكان القبض اذا حصل بعد ذلك بل  
تصح اذا كان ما يوسا من حصوله فاق حصوله وهل يجوز اذا امكن التقاص من مال  
الغاصب او لا يمكن ان يقال بصحته مع اذن الواهب للمتهب في ذلك لكنه مشكل لان  
التقاص ليس قبضاً للعين الموهوبة بل قبض لموضها (مسئلة ١٠) تصح هبة العبد  
الابق اما يمكن الثور عليه ولا تصح مع عدمه وفي كفاية عقده مع الاذن فيه من الواهب  
اشكال لانه فرع الملك الموقوف على القبض ولا تصح هبة الطير في الهوآ لعدم القدرة  
على قبضه ثم تصح اذا اتفق وقد اذن الواهب له فيه (مسئلة ١١) تصح هبة العيين  
الموهوبة مع اذن المتهن وقد يقال بصحتها مع عدم الاذن ايضاً اذا جاز بعد ذلك كما  
انه قد يقال بصحتها اما حصل الفك بعد ذلك وكلاهما مشكل اذا دخل للهبة بلاء مرتين  
حتى يميز فليس له الاسقاط حقه وكفايته بعد وقوع العقد على متعلق حقه المانع من  
العقد الصحة محل اشكال وكذا كفاية الفك بعد ذلك فالاجازة ليست في محلها لعدم كون  
له والاسقاط والفك لا يتعمان بعد صدور العقد حال وجود المانع ودعوى ان مقتضى  
وهو المتقدم وجود فنادام المانع لا يؤثر وبمدار تفاعه يؤثره فالصحة موقوفة على  
رفع المانع نظير موقوفة صحة بيع الصرف والسلام على القبض في المجلس مدفوعة بعدم الدليل  
عليه مع فرض امكان تأثيره حال وقوعه لوجود المانع والفرق واضح بين انه قب على  
حصول شرط بعد ذلك ووجود المانع حال وقوعه وارتفاعه بعد ذلك اذا الثاني نظير  
نقد المشرط المتبر وجود حال العقد اذا حصل بعد ذلك كما اذا لم يعلم المقدار حال العقد  
ثم علم بعده في مثل البيع قائم لا ينفع في الصحة (مسئلة ١٢) يمكن ان يقال  
صحة هبة المنافع وهما الحقوق القابلة للقل وان لم تكن من الهبة المصلحة ولم تشبه  
اخبار اتياب الكفاية السموات في مهتها ﴿ مسئلة ١٣ ﴾ الاقوى ان القبض شرط  
في صحة الهبة كما هو المشهور المدهى عليه الاجماع عن التذكرة والايضاح فلا تقييد للملكية  
قبله وعن جماعة كونه شرطاً في التزامه وبذلك على ما ذكرنا خبر ابي بصير عن ابي عبد الله ع



الهبة لا تكون بادآهة حتى قبضها والصدقة جائزة عليه ( وموثق ) داود بن الحصين عنه ع ايضاً التحقوا الهبة ما لم قبض حتى يموت صاحبها قال ع هي ميراث فان كان لصبي في حجره فاشهد عليه فهو جائز ( ومروية ابان ) عنه ع قال النحل والهبة ما لم قبض حتى يموت صاحبها هي بمنزلة الميراث وان كان لصبي في حجره فهو جائز ودلا لهما على نفى الصحة وانفحة اما الاول فلان من المعلوم ان نفى الصحة اقرب الى نفى الماهية من نفى اللزوم واما الاخران فلان لو كانت قبض الملكية لم ترجع ميراثا فانه ما يكون كون الوراث غير آفي الرجوع وعدمه واستدل للقول الثاني بصحبة ابني بصير عن ابي عبد الله ع الهبة جائزة قبض او لم قبض قسمت او لم قسم والنحل لا يجوز حتى قبض وانما اراد التمس ذلك فاختطأوا ( وخبر ) عبد الرحمن بن سباه عنه ع ايضاً اذا صدق الرجل بصدقة او هبة قبضها صاحبها او لم قبضها علمت او لم تعلم فهي جائزة والجواب انها لا يقاومان الاخبار السابقة لاعتراضها بعمل المشهور ولان مقتضاها عدم شرطية القبض اسلاً لا يسكونه شرطاً في اللزوم مع ان ظاهرهم الاجماع على شرطية واختلافهم انما هو في انه شرط في الصحة او في اللزوم وايضاً الفرق بين الهبة والنحلة خلاف الاجماع هذا مع انه لا معنى لكون القبض شرطاً في اللزوم اذ هي جائزة ببدل القبض ايضاً ألا في بعض الموارد مثل هبة ذي الرحم ونحوها وربما يحتمل حمل الخبرين على ارادة عدم اشتراط قبض الواهب للمال الموهوب كافي اذا وهب ما ورثه من ابيه متلا قبل ان يحصل في يده وعلى قدر المقاومة والمعارضة اللازم الرجوع الى الاصل ومقتضاء عدم حصول الملكية الابد القبض ودعوى ان مقتضى العمومات حصولها مدفوعة بان مقتضاها حصول الملكية اللازمة والمقروض الاجماع على عدمها قبل القبض ثم ان الهدية والنحلة والجائزة كالهبة في اشتراط القبض ثم ان الثمرة بين القولين تظهر في الغناء المتخالفين المقد والقبض فعلى ما ذكرنا فيكون الواهب وعلى القول الآخر المذهب وفي الاتفاق من يثبت عليه بحر دالهبة على القول الآخر وعدم اقتناقه الابد القبض على ما ذكرنا ( وفي ) فطرة المملوك الموهوب قبل هلال شوال اذا لم قبض الابد فانه على الواهب على ما احترامه وعلى المذهب على القول الآخر وهكذا في فخته وخفته الداية بالتمه قبل القبض وهكذا في موت الواهب قبل القبض فانه يرجع ميراثا على ما ذكرنا

ويتخير الوارث على القول الآخر بمدح الحبرين المتقدمين على ذلك وكذا في اشتراط  
القبض بالاذن على ما ذكرنا بخلافه على القول الآخر وكذا في النظر الى الامة الموهوبه فانه  
لا يجوز على ما ذكرنا بخلافه على القول الآخر (مسئله ١٤) الاقرار بالهبة ليس اقرار  
بالقبض ولو اقر بالهبة والقبض لا يسمع منه الانكار بعد ذلك ولو كان المسال في يده  
(مسئله ١٥) اذا مات الواهب قبل القبض بطلت الهبة ورجعت الى ورثته سواء كان الموت  
قبل الاذن في القبض او بعده على المختار لما مر من الحبرين بل يمكن العمل بظاهرها حتى  
على القول الآخر واذا مات المتهب قبله فبطل المختار تبطل وترجع الى الواهب لا الى ورثته  
المتهب لعدم حصول الملكية وعدم ثبوت حقه بمجرد العقد حتى يتقسط اليهم واماعلى  
الآخر فقتضى القاعدة كونها لورثته فايها الاسرار الواهب الرجوع في هبة وكذا الحال  
في الهدية والجماعة (مسئله ١٦) يجوز للمتهب ان يוכל من يقبض عنه بل يجوز  
ان يוכל الواهب في القبض عنه (مسئله ١٧) المشهور انه يشترط في القبض ان  
يكون باذن الواهب فلا يكفي القبض من غير اذنه وعن المسالك انه لا خلاف فيه وفي  
المواهب ان عليه الاجماع لاصالة عدم ترتيب الأثر وعدم الانتقال مع عدم اطلاق  
يؤتق به في تناوله مع احتمال ان يقره قبض من باب الافعال وحيث ان يكون ظاهرا في  
اعتبار الاذن وما ذكره مشكل لوجود الاطلاق ودعوى عدم الوثوق به محل منع  
والاصل عدم شرطية الاذن والقدر المتيقن اعتبار وصول اناس الى يد المتهب ولذا  
لو كان بيده كفي كافي وربما يستدل على اشتراط الاذن بان المفروض ان المال بعد  
ما قبض على ملكية الواهب ولا يجب عليه اقباضه فيحرم قبضه من دون اذنه ولا يخفى ما فيه  
اذ الحرمة مطلقا ممنوعة مع انها لا توجب فساد القبض وعلى ما ذكرنا فاحتياط عدم  
اشتراطه بالاذن قوي امكن لا يترك سراطا الاحتياط تمامهم اختلفوا في انه هل اللازم  
كون الاذن في القبض للهبة ام يكفي مطلق الاذن والمشهود على الثاني وبعضهم على  
الاول وقيل بعضهم بين ما اذا اطلق الاذن فيكفي او يفيد عدم كونه للهبة فلا يكفي  
والاقوى اعتبار كونه للهبة بناء على اعتباره (مسئله ١٨) لو كان المال الموهوب  
حال الهبة في يد المتهب فالشهور ومحتاجا عدم الحاجة الى قبض جديد باسترداده منه ثم قبضه  
ولا يلاي الاذن منه في القبض ولا الى مضي زمان بمقدار ما يحتاج اليه القبض من غير فرق

بين كون يده يدامة كالوديق والمارية والاحار ونحوها او يدعيان فلقبوض  
بالقد القاسد والسوميل حتى لو كانت يد تصب واستند لواعلى ما ذكره بوجوه  
( احدها ) ان مادل على اشتراط القبض منصرف عن هذه الصورة ( وفيه ) منع  
الانصراف على ما ذكره من اشتراط كون القبض بالاذن اذ على هذا الشرط هو الاقباض  
من الواهب فيدونه لا يمكن خصوصاً اذا لم يكن الواهب طالباً بان المال في يده المتهب او كان  
نافلاً عن ذلك حين القيد ( الثاني ) ان اجراء الواهب للقيد مع حصول المسال  
في يده المتهب يكشف عن رضاه بالقبض ( وفيه ) انما نعلم في مثل ما اذا قال وهبتك  
ما في يدك لا مطلقاً خصوصاً مع جهه يكونه في يده ومثل ما اذا لم يكن في يده بان كان حاضراً  
عنده فقال وهبتك هذا مثلاً والحاصل ان الكلام والاشكال انما هو في غير صورة  
وجود القرائن ( الثالث ) ما في بعض اخبار الوقت من كليل كفاية قبض الولي  
اذا صدق على ولده الصغير بانه قبض لولده افا كان صغيراً فانه يدل على ان كونه في قبض  
الولي كاف من دون اعتبار قيد يتعدى عن موده الى مانع فيه كما هو شأن العلة المنصوصة  
ففي الهبة ايضاً مجرد كونه مقبوضاً للمتهب كاف من غير حاجة الى امر اخر وهذا الوجه  
لسيد الرضا ( وفيه ) ما لا يخفى قالا قويا بناء على اشتراط الاذن في القبض لمشتراطه  
فيما اذا كان في يده المتهب ايضاً لم يمكن ان يجمل الانصراف المذكور في الوجه الاول  
دليلاً على عدم اعتبار الاذن مطلقاً وان القاط حصول المال في يده المتهب سابقاً او لاحقاً  
لاقباض الواهب له حتى يحتاج الى الاذن والافق المقام ايضاً يحتاج الى انه وكيف  
كان فالاحوط اعتبار الاذن في القاء من غير حاجة الى ما قد قيل من مضي زمان بمقدار  
ما يحتاج اليه القبض فانه لا وجه له ( مشقة ١٩ ) اذا هب الولي ما في يده مملوكي  
عليه الصغير كالاب والجد لم يضر الى قبض جديد ولا الى مضي زمان يمكن فيه القبض بل  
بمعنى قبض الماصر من موقوف داود ومرسل بان وقوى ما ورد في الوقت كخبر  
علي بن جعفر ع اذا كان اب تصدق على ولده الصغير قائم اجازة لانه قبض لولده اذا كان  
صغيراً ذكره رواية السكوني وان تصدق على من لم يدرك من ولده فهو جائز لان ولده  
هو الذي يلى امره ومقتضى هذا التعليق الحاق الوصي الذي يكون قياً على الصغير بالاب  
الحل وهذا مضافاً الى امكان دعوى انصراف مادل على اشتراط القبض عن هذه الصورة

كإدعى وهل يستبر قصدا لقبض عن الصبي ام لا وجهان لا يبعد الثاني لاطلاق الخبر والتعليل المذكور والاصرار على فرض تماميته لكن الاحوط الاول لان القبض من الولي صالح للهبة وغيره ما تصرفه اليها يحتاج الى قصد ولا مكان الحدثة في الوجوه المذكورة واما اذا وهب مملوك في يده كبريات لم يصل اليه ومبيع لم يقبضه وقاله ابن المنصوبة او المستأجرة فالظاهر الحاجة الى القبض وكذا في بعض افراد ما كان بيد الودعي والمستبر والوكيل مما لا يصدق به كونه في يده قلنا صدق كونه في يده وعدمه والخبر ان وان كانا مطلقين الا انهما منصرفان الى صورة كون المال في يده واذا وهب الاب والجد للهولاء الكبر فلا اشكال في الانتقال الى قبضه من غير فرق بين كونه ذكراً او انثى ثم الظاهر الحاق المجنون وغير الرشيد بالصغير واذا وهب للصبي او المجنون غير الولي فالقبض الى الولي من الاب والجد والوصي والحاكم (مسئلة ٢٠) القبض في الهبة كما في سائر المقامات من حيث الخلاف في كونه عبارة عن التخليصة مطلقاً او في خصوص غير المتقول والنقل والتحويل في المتقول فلا خصوصية للمقام والتحقيق انه عبارة عن كون الشيء تحت يده وسلطانه والظاهر صدقه في بعض الموارد بالتخلي في المتقول ايضاً كما لا نكتفي بالتخلي في غير المتقول ايضاً في بعض الصور كما في الم يصدق كونه تحت يده اذا الظاهر ان المراد من القبض في المقام قبض المهب قال لارم تكون الموهوب تحت يده لا بمعنى الاقباض من الواهب ومن المعلوم عدم صدق المنى المذكور بصرف التخلي حتى في غير المتقول في بعض الموارد (مسئلة ٢١) يجوز هبة المشاع كما اشترأ اليه ساقاً ويدل عليه بما لا اجاع صحيحة ابى بصير المقدمة وصححة عمران الحلبي ونحو ما دل على جواز وقف المشاع فلا اشكال فيه وانما الكلام في كيفية قبضه والظاهر عدم الحاجة الى اذن الشريك فيما يكتفي في قبضه بالتخلي اذ هي لا تستلزم التصرف في العين المشتركة وما عن الدروس من الحاجة الى اذنه حتى في مورد كفاية التخلي لا وجه له واما فيما يحتاج قبضه الى النقل والتحويل فلا يجوز بدون اذن الشريك فان اذن فهو وان امتنع منه فالمتهب توكيله في القبض عموم امتناعه من ذلك ايضاً فذكر وانما يرفع الامر الى الحاكم ليقبضه بنفسه او بتايه ومع عدمه وعدم تايه فالظاهر عدم كفاية عدول المؤمنين في اجباره او قبضه ومع عدمهم قد يقال ان حينئذ يكتفي فيه بالتخلي

لكنه مشكل مع عدم صدق القبض فاللازم التوقف الى ان يمكن ولعل وجه الرجوع الى الحكم هو اذا اجابته او قبضه ان مقتضى سلطة الوهاب على ماله جواز الزام الشريك بالقبض عند تصرفه في حصة بتمليك القبر ولو قبض المتهب بدون اذن الشريك فعل حراما لكن الظاهر حكمنايته والقول بعدمها كما عن بعضهم انتهى المتعلق بركن المسامحة لوجهه لانه ليس متعلقا به من حيث انه قبض بل هو لامر خارج وهو كونه تصرفا في مال الشريك بغير اذنه ﴿ مسألة ٢٢ ﴾ اذا وهب كلياً في معين كصاع من سيرة معينة فقبضه ما يتعين في فرد ودفعه الى المتهب واما قبض تمام الصورة واما بتوكيل الوهاب في قبضه ( مسألة ٢٣ ) اذا كان الموهوب في يد الفاسد لا يكفي في قبضه البخلية فيما قبضه ذلك لانه لا يصدق كونه تحت يد المتهب مع وجود المانع انتهى هو يد الفاسد ( مسألة ٢٤ ) لا يتحقق القبض باتلاف المتهب الامين الموهوبة اذ التلغ قبل ان تصير العين تحت يده لا يصدق بل الظاهر ضمانه لو وهب اذ المقروض اما قبل القبض باقية على ملكه وعلى ما ذكرنا فلا يصح عتق العبد الموهوب قبل ان قبضه ( مسألة ٢٥ ) لو وهب اثنين في عدة واحدتين لكل منهما واحد منهما اوشيا واحداً على سبيل الاشاعة فقبلا وقبضا صح ولو قبض احدهما دون الاخر صح بالنسبة الى القابض ولا يضر تجبض العقد الواحد في الصحة والبطالان لانه متعدد في التحليل نظير ما اذا وهب اوباع خمر او خلا او شاة وخزيراً او مال نفسه وغيره ولو وهب اثنين واحداً شيئاً واحداً فقبض احدهما دون الاخر فكذا لو وهب واحداً شيئاً واحداً فقبض بعضه دون بعض كما اذا وهبه سيرة فقبض بعضها صح فيما قبضه فقط ( مسألة ٢٦ ) تستحب العطية للارحام خصوصاً الاولاد لانها من صلة الرحم المستحب بالاجماع والاخبار بل قد تجب كما اذا كان الرحم محتاجاً وكان تركها موجباً لدخوله في عنوان قطع الرحم ويجوز تفضيل بعض الاولاد على البعض في العطية لجهة من الاخبار والقول بحرمته كما عن ابن الجنيب ضعيفنايته فم تستحب التسوية بينهم بل يكره التفضيل هذا مع قطع النظر عن الجهات الخارجية والنسب المتضمنة والافقح تجب التسوية كما اذا كان التفضيل موجبا لاثارة الشحناء والبغضاء المؤدية الى ارتكاب المهرمات بحسب عدم كونه هو الباعث لهم وقد يستحب التفضيل كما اذا كان

لبعضهم خصوصية موجبة لزيادة رعايته بل قد يجيب لبعض الجهات الموجبة له

### الفصل الاول في حكم الهبة

من حيث القزوم والجواز وان لواهب الرجوع او لا فنقول مقتضى استحباب بقائه ملكية المتهب بعد القبض وكذلك مقتضى عموم مثل او قولا المقود وان كان هو القزوم الا ان مقتضى جملة من الاخبار الحاشية هو الجواز الا ما اخرج به الدليل وهي محبة جميل والحلي عن ابي عبدالله ع قال اذا كانت الهبة قاعة ببها فله ان يرجع فيها والا فليس ومحبة محمد بن مسلم ع عن ابي جعفر ع الهبة والتعدي يرجع فيها ان شاء حيث اولم تحز الا الذي روح ومحبة عبد الرحمن ابن ابي عبدالله وعبد الله بن سليمان عن ابي عبدالله ع عن الرجل يهب الهبة ارجع فيها ان شاء ام لا فقال ع تجوز الهبة قدوى القرابة والذي يثاب ويرجع في غير ذلك ان شاء ومروسة ابان عن ابي عبدالله ع هل لاحدان يرجع في صدقته وهبته قال ع اذا صدقت لله فلا وما النحل فيرجع فيها حازها ولم تحزها وان كان لدى قرابة ومحبة زراوة ولا ينبغي لمن اعطى لله شيئا ان يرجع فيه ومن لم يسطر وفي الله فانه يرجع فيه نعمة كانت وهبة حيث اولم تحز ولا يرجع الرجل فيما وهب لامرأته الى غير ذلك كموثقة عبيد بن زراوة ولبن وهب او نحلان يرجع في هبته حيث ولم تحز وخبر المولى بن خنيس هل لاحدان يرجع في صدقته او هبته قال ع اما ما صدق به لله فلا ومفهوم محبة عبدالله ابن سنان اذا عوض صاحب الهبة فليس له ان يرجع ودلالة هذا ما لاخبار على ما ذكرنا وانفحة وفي مقابلهما جملة اخرى من الاخبار كخبر ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي عبدالله ع انت بالخيار في الهبة مادامت في يدك فاذا خرجت الى صاحبها فليس لك ان ترجع فيها قال رسول الله ص من رجع في هبته قال رجع في قبته وخبر ابي بصير عن الرجل يشتري المبيع في وهب له الشيء وكان انذرى اشتري لؤلؤا فوهب له لؤلؤا فرأى المشتري في لؤلؤه ان يرد ابردا ووهب له قال ع الهبة ليس فيها رجة وقد قبضها انما يبيع على البيع فان رد المبتاع المبيع لم يرد معه الهبة وخبر محمد بن عيسى ع كتبت الى علي بن محمد ع رجل جعلك جملتي الله فذاك شيتا من ماله ثم احتاج اليه المأخذ نفسه او يبيت به اليك قال هو بالخيار في ذلك ما لم يخرجه عن يده ولو وصل اليه رابعا ان نوايه وقد احتاج اليه وخبر جراح المدائني

عن أبي عبد الله ع قال رسول الله ص من رجع في حبه كالراجم في قيشه إلا أنها لا تقوم بها قدم من الأخبار لا محبتها واحكاميتها واظهرتها دلالة واشتمالها على استتمامها يكون لازماً لظهوره في أن مقتضى الهبة الجواز إلا ما استثنى هذا مع إمكان الحذقة في دلالة بعض هذه أيضاً ويمكن حملها على الكراهة جمعاً فلا يبنى التأمل في أن الهبة من العقود الجائزة إلا في بعض الموارد لدليل ولا وجه لما في الجواهر من أن هذا ليس بأولى من القول بأنها من العقود اللازمة وإن اعتراف الجواز في بعض أفرادها بل هذا أولى لأن العقد لازم قديمته الجواز حتى السبع الذي فيه خيار المجلس والبيع والتبني وغيرها وأما العقد الجائز فلا ومساهاً يكون لامر خارجي كشرط ونحوه على أهم قد ذكروا في غير مقام الإجماع على انقضاء العقد الجائز بالجنون والاعفاء والموت ومن المعلوم هنا خلافه وذلك كدليل على أن الهبة من العقد اللازمة وإن اعتراف الجواز في بعض أفرادها ( انتهى ) إذ قد عرفت أن الأخبار وانحطت لله لا على ما ذكرنا وما ذكره أن لزوم في العقد الجائز أنما يكون بالشرط ونحوه كآثر وعدم انقضاء الهبة بالجنون ونحوه لا ينافي كونها من العقود الجائزة إذا الإجماع على فرض تسليمه عدمها في العقود اللازمة لأمثل الهبة وإذا كانت من العقود الجائزة فاللزام طلب الدليل لكل مورد من موارد لزومها وعدم جواز الرجوع فيها وتذكر ذلك في طي مسائل §

( مسألة ١ ) لا يجوز الرجوع في هبة الأولاد للأبوين بعد القبض وكذا في المكس مطلقاً في الصغار وبعد القبض في العسكار ويدل عليه مضافاً إلى الاجابات المنقولة صحيح محمد بن مسلم وصحيح عبد الرحمن ابن أبي عبد الله وعبد الله بن سليمان السابقان الله الآن على عدم الرجوع في هبة ذريتهم وذوي القرابة ولا فرق بين الولد وولده الولد الله كورد الأناث وخلاف المرفوض في المسئلة شاذ من قريب نسبته إلى إجماع الإمامية مع أن الأمر بالمكس كاهرفق وأما عن المبسوط من الفرق بين كبار الأولاد وصغارهم وخصيص عدم جواز الرجوع بالصغار فقل مراده صورته ما قبل القبض حيث أنه في الصغار لا حاجة إلى القبض كاهرفق فلا يكون خلافاً في المسئلة وكذا لا يجوز الرجوع في هبة ساير الأرحام بعد القبض كاهو المشهور للصحيحين السابقين ولكن عن جماعة جواز الرجوع فيهم لمصلحة إبان المقدمة حيث أن فيها وأما التحمل والهبة فيمبجوز الرجوع فيها حارها

اولم يحزها وان كان لذى قرابة والجواب انها لا تقاوم الصحيحين مع انه يمكن ان يكون قوله وان كان الى اخره مقيد لقوله ع اولم يحزها يعني ان في صورة عدم القبض لا فرق بين هبة ذى القرابة وغيره في جواز الرجوع فالاقوى ما هو المشهور من عدم جواز الرجوع فيها بعد القبض (مسئلة ٢) لا فرق في الرحم بين المسلم والكافر والصنير والكبير والانثى والذكر (مسئلة ٣) المراد الرحم وذى القرابة من ينسب اليه صرفاً قريباً او بعيداً وارثاً كان ولا ولا يختص عن محرم فكاحه كاقيل وبدل عليه مضاف الى الاتهام المر في خبر احمد بن محمد بن ابي نصر قال نسخت من كتاب بخط ابي الحسن ع رجل اوصى لقرابته بالف درهم وله قرابة من قبل ابيه وامه واحد القرابة يعطى من كان بينه وبينه قرابة اولها حديثي الى رايك فتك نفسي فكشبت ان لم يسم اعطاهما قرابته فان المراد انه ان لم يسم حداً يعطى من كان بينه وبينه قرابة فاحال الى العرف وللعلماء اقوال اخر في ذلك مذكورة في باب الوصية لادليل على شيء منها (مسئلة ٤) الاقوى ما عن جماعة من عدم جواز الرجوع في هبة كل من الزوجين للاخر اصبحة زارة عن ابي عبد الله ع ان الصدقة محدثة انما كان الناس على عهد رسول الله ص ينحلون ويهبون ولا ينفى لمن اعطى شيئاً ان يرجع فيها قال والمصلحة وفيه فانه يرجع فيه فله كانت او هبة حيزت اولم تحز ولا يرجع الرجل فيما به لا سرائه ولا المرأة فيما به لزوجهما حيز اولم يحز اليس انه تعالى يقول ﴿ ( ولا تأخذوا مما يتيمنون شيئاً وقال فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنباً سريناً ﴾ وهذا يدخل فيه الصدقة والهبة ويؤيدها صحيح بن زريع سلك الرضاع عن الرجل ياخذ من ام ولده شيئاً وهبه اياه من غير طيب نفسه من خدم او متاع يجوز ذلك له قال ع ثم اذا كانت ام ولده بدعوى ان المراد اذا كانت مملوكة له لازوجه لكن المشهور او الاصح على الجواز مع الكراهة لصحيح محمد بن مسلم ع عن احدهما ع انه سئل عن رجل كانت له جارية فآذته امرأته فيها فقال هي عليك صدقة فقال ان كان ذلك فله فليضها وان لم يقل فله ان يرجع ان شاء فيها ولكنه لا يقاوم الصحيحة الساقطة لاحتمال كون المراد انه اذا قصد الصدقة ولم يقل لله فله الرجوع حيث انها مشروطة بنصد القرابة لان يكون المراد الهبة هذا مع ان الصحيحة موافقة للكتاب سواء على ان المراد ما يتبعه



أهم من الصداق والهبة لقوله في آخرها وهذا يدخل فيه الصداق والهبة ودعوى أنها  
مشتقة على ما يقولونه من عدم جواز الرجوع ولو لم يحز فلا يجوز العمل به مدفوعة  
بأن بعض الخبر إذا لم يسله لا يضر بجواز العمل بالبعض الآخر مع أنه يمكن أن يقال  
في حبة الزوج للزوجة لافرق بين ملقب القبض وما بعده لهذه الصحيحة وعن المسالك  
في الجواب عن هذه الدعوى أن ملاقات الأداة على عدم لزوم الهبة قبل القبض وجب أن  
يحمل على قبض آخر جديد غير القبض الأول جماعاً بين الأداة وهو كما ترى ، ودعوى أنه  
يمكن الجمع بين الصحيحين بحمل الأول على الكراهة مدفوعة بأن عدم جواز الرجوع  
في الصداق يتبع من ذلك ثم الظاهر كما قيل عدم الفرق بين الهبة والمقتطع والمذخور  
بها وغيره بل والمطلق ترجية ( مسئلة ٥ ) إذا تلف المال الموهوب فلا رجوع بمسئد  
القبض وإن كان المتهب اجنبياً بلا خلاف بل بالإجماع والصحيح والحسن إذا كانت  
الهبة قائمة بينهما فهان يرجع فيها والأفليس له ولا فرق بين أن يكون التلف باقتساية  
أو بائتمان المتهب أو الاجنبي كان الظاهر أنه إذا تلف البعض اختص بعدم جواز  
الرجوع فالبعض الباقي يجوز الرجوع فيه إذا كان المتهب اجنبياً لاسالة بقضاء الجواز  
بالسببية اليه وقبله يكفي في سقوط الجواز تلف البعض لعدم صدق قيامه به وهو كما ترى  
ويلحق بالتلف الانقضاء في المملوك بالعصا أو الحفام أو الاقصاد أو التثكيل أو الانقضاء  
لكونه من الأيون والأولاد بل وبالمتق بمسئد القبض ولو شك في بقائه المين وعدمه وادعى  
الواهب بقاءها قدم قوله للاستصحاب أنه تضمن المتهب بعدم الرجوع ( مسئلة ٦ )  
إذا اشترط المتهب عليه عدم رجوعه في ضمن عقد لازم لزم العمل بالشرط بل وكذا إذا  
اشترط عليه في ضمن عقد الهبة ﴿ مسئلة ٧ ﴾ إذا اشترط الواهب على المتهب أن يكون  
له الحبار في فسخ العقد الى مدة معينة جاز ويثبت أنه الفسخ والرجوع حتى في هبته  
ذى الرحم وحتى بد التلغ ففرق بين جواز الرجوع بمعنى استرداد المين وبين فسخ  
المقدور الأول ليس فسخاً فيتوقف على قضاء المين بخلاف الثاني فإنه محل للمقضي يكون  
نظير اشتراط الخيار في الصلح المحال لأنه انفسخ ويرجع بالمين اوقيته إذا كانت  
تالفة ﴿ مسئلة ٨ ﴾ إذا مات للمتهب بمسئد القبض سقط جواز الرجوع لأن المال  
انتقل الى ورثته فليس قائماً بعينه مع أن المقدور المعلوم جواز الرجوع على المتهب وإذا مات

الواهب بعد الاقباض وقبل الرجوع لزمت الهبة وليس لوارثه الرجوع وفقاً للامامة والعهد ونظر المحققين والمحقق الثاني ونسبهم المحقق القمي للاصل بعدم الدليل على الانتقال الى وارثه ودعوى ان حق الرجوع الثابت له ينتقل الى وراثته كافي حق الخيار ونحوه مدفوع بان جواز الرجوع ليس حقاً حتى يدخل في عموم ما ترك الميت من مال او حق فلوارثه بل هو حكم شرعي فليس من متروكات الميت بل لو شك في كونه حقاً او حكماً فهو كذلك لعدم صدق كونه من التركة وعلى فرض كونه حقاً فلا خلاف ان قدر المتيقن كونه حقاً بنفس الواهب فلا قبل الانتقال ولا يستفاد من الاخبار الاجواز الرجوع لنفس الواهب واستدل المحقق القمي على الخيار بدمجها من الحقوق بالاصل والاعراض فان الواهب اذا قبض فقد ارض عن حقه وثبوته بذلك اعاد بمحموتها اداة جديده لان يكون ذلك له من حين العقد او من حين الاقباض وبهذا فرق بين المقام وبين حق الخيار فانه ثابت من حين العقد وايضاً هذا الحق ضعيف فلا يدخل في عموم ما ترك وفيه ما لا يخفى اذا ارضى عن بيعه والجواز ثابت من الاول فلا فرق بينه وبين حق الخيار وضف الحق لا يمنع من دخوله في عموم ما ترك (مسئله ٩) اذا وهب بقصد القرية لم يجز له الرجوع بعد القبض اما لا حيث قد يدخل في عنوان الصدقة واما لمعوم مادل على ان من اعطى قربة او في اقمشياً ليس له ان يرجع فيه ويرى استدلال عليه بأنه اذا قصد القرية فقد استحق الثواب وسار ذلك عوضاً فيدخل في الهبة المعوضة فلا يجوز الرجوع فيها كإلى ان شاء الله (مسئله ١٠) لا يجوز الرجوع في الهبة اذا عوض عنها قليلاً كان او كثيراً على ما ارضى عليه ولا خلاف فيه حتى من البذل المرتضى قدس سره وهذا يجوز بالتعويض بنفس ما وهب كلاً او جزءاً يظهر من صاحب المسالك جواز التعويض بنفسه واراد عليه بانه بالتعويض بالكل بحسب رد الانويضا ودعوى صدق التعويض لانصار مال كآ فله ان يطالبه عوضاً محل منع لكن الظاهر انه لا مانع من ان يقول وحيثك هذا بشرط ان تبني اليه بمشتر او سنة وهي حجة معوضة ثم لا فرق بين ان يكون مشروطاً بالقد او لم يشترط ولكنه عوض عنها لم لا بد ان يكون برضى الواهب مع قصد المعوضة فلا يكفي مجرد اعطائه شيئاً لا بقصد التعويض ولا مع اطلاق الواهب بأنه قصد ذلك ومع اطلاق الهبة من دون اشتراط العوض لا يجب التعويض

على المهب فاقبل عن الشيخ من وجوبه مطلقاً وعن ابي الصلاح ذلك في خصوص هبة  
الادنى للاعلى لوجهه وكذا لا يجب عليه مع الاشتراط ايضاً بل يكون غيراً بين الرد  
والتعويض كذا قبل لكن يمكن القول بوجوب ذلك عليه وقابض الشرط نعم الظاهر انه  
لا يجوز له التصرف في المال الموهوب قبل ان يفي بالشرط لحسب قاسم ابن سليمان عن  
الرجل بهب الجارية على ان يشاء فلا يشاء الله ان يرجع فيها قال نعم قلت ارايت ان  
وهبها ولم يشأه ايها هاهم لا قال نعم اذا كان لم يشترط حين وهبها بناء على عدم الفرق بين  
الجارية وغيرها لكن يمكن ان يقال ان المراد مع البناء على عدم الاقابة اسلاً فلا  
يشمل ما اذا كان مائياً على الاقابة بعد هذا ثم اذا شرط التعويض وعين الشرط فلا اشكال  
واما اذا شرط ولم يعين فاللازم التراضي أو الاخذ بالمقدار المساوي لقيمة الموهوب وبما  
هو المتعارف في مثله بحيث ينصرف اليه الاطلاق لكن لا يجب على واحد منهما بل لكل  
منهما الرجوع قبل الاقابة كذا قبل لكن مشكل لان مقتضى عموم المؤمنون وجوب  
الصعل بالشرط الا ان يقال الشرط في الهبة بالنسبة الى الموضع ليس على حد سائر  
المقامات بحكم العرف فانه شبه بالتطبيق فأمل ( مسألة ١١ ) يكفي في الموضع  
كلمات رضاع عليه ولا يجب ان يكون بنو ان الهبة فيجوز ان يشترط عليه الابرا من دين  
له عليه او اجارة عين أو بيع أو عتق بل أو اعطاش أو فقير أو غيره او عمل او نحو ذلك  
وكذا في صورة عدم الشرط مع التراضي ( مسألة ١٢ ) اذا كان الموضع هبة  
اخرى لا يجوز للموهوب الرجوع فيها الا انها ايضاً معوضة الاولى ( مسألة ١٣ )  
لو قال و هبتك هذا ما صارياً بل فقط الهبة او اطلال ان الهبة تملك مجاناً لا بمبادلة مال  
بمال ﴿ مسألة ١٤ ﴾ هل يستعذ جواز الرجوع بتصرف المهب في العين الموهوبة  
للأجنبي مع عدم سائر المسقطات او لا اقوال ( احدها ) السقوط وعدم جواز  
الرجوع مطلقاً أي تصرف كان كما هو المنقول عن أكثر المتأخرين بل عن المشهور  
( الثاني ) عدمه وبقاء الجواز الثابت قبل التصرف مطلقاً ( الثالث )  
التفصيل بين مثل البيع والصلح والهبة ونحوها من التصرفات الناقصة لملك ومثل  
الاستيلاء المانع من الرد ومثل الطحن والتجبر والحياطة ونحوها مما يكون مفيداً  
للضرورة وبين ما لا يكون كذلك كالسكنى وركوب الدابة وتعليقها وبس الثوب

ونحو ذلك مما لا يتغير منه الصورة والاقوى هو التفصيل لان المستند في المسئلة ليس الا  
 صحيحة الحلبي المقدمة الحاكمة بجواز الرجوع اذا كانت الهبة قائمة بعينها وعدمه بعدم  
 كونها كذلك ومن المعلوم عدم صدق القيام بعينه مع التصرف الناقل والمنازع من  
 الراد والمخير للصورة وصدق القيام مع مثل السكنى والركوب بل والوطى من غير  
 احوال بل يمكن ارجاع القولين الاولين الى هذا فان من البعيد القول بالزوم وعدم  
 حواز الرجوع بمجرد التصرف بمثل السكنى واشباهه مما يصدق منه بقاء العين قائمة كان  
 من البعيد القول بقاء الجواز وصدق القيام بعينه بمثل البيع ونحوه من التصرفات الناقلة  
 بل يمكن ان يقال ان الانتقال الى الغير ملحق باللف سواء كان النقل جائزاً أو لازماً  
 وكذا بمثل الاستبدال وطحن الحنطة ونحو هذا وكيف كان فالمدار على بقاء العين في يد  
 المتهب على الحالة التي كانت عليها وعدمه لان الظاهر من كون الهبة قائمة بعينها وعدم  
 كونها كذلك وتخصيص المضمرات موكول الى العرف ثم الظاهر انها لو خرجت عن  
 ملك المتهب ثم عادت اليه بمثل الشراء والارث ونحوها لا يعود الجواز لما صرفت من ن  
 المبادىء فاشأ في يد المتهب عنى ما كانت عليه وليس كذلك بعد الانتقال الى الغير وان  
 عادت اليه بل وكذا لو عادت اليه لاقالة او القسمة الجبار لان المفروض سقوط الجواز  
 بتملك الغير والملكية الحاصلة به مملوكة اخرى جديدة اذا المود لا يبطل الملكية المتخللة  
 السابقة للغير حتى يعود الملكية الاولى للمتهب ولذا يكون التمسك المتدخل للمنتقل اليه  
 لا للمتهب لكن مع ذلك لا يحلوا عن اشكال لامكان دعوى صدق بقاء العين قائمة في يد المتهب  
 عرفاً وحكمهم بان هذه الملكية هي السابقة الزائدة المعاييد بخلاف المود بمثل الشراء  
 والارث ثم اذا تغيرت العين الى حالة شتت سعة صدق قيام بعينه وعدمه فالظاهر ان  
 سوا الرجوع لانه ملحق على عدم تقيم بعينه ومعرض الشك في صدقه ولا عرى  
 له صاحب بقاء الجواز لانه لا يثبت ان هذا الموجد يجوز الرجوع فيه فتمل هذا  
 دائم بقاء الموضوع في الاستصحاب وشك فيه فان المستصحب حينئذ بقاء الجواز  
 التساوت سابقاً ولا يثبت وماذا علم بقاء الموضوع عرفاً فلا مانع من استصحاب بقاء الجواز  
 الرجوع، شأيت فيه فلا يكون من الاصل المثبت (مسئلة ١٥) يظهر من بينهم  
 ان وطي الجارية مسقط للرجوع مطلقاً وهو مشكك كما اشرنا اليه وعلله المحقق القمي قد

بأنه تغير من حيث الصفات النسبية حيث أنه كشف عورتها ولا فرق بين التغير الجسماني  
والنفساني في سقوط الجواز وهو كآثر والظاهر التفصيل بين صور قبال الجبال أو كونها  
بكرًا قاتنًا أو كون ذلك متكرراً في مدة طويلة وبين تغير هذه الصور (مسئلة ١٦)  
اجارة المتهب العين الموهوبة يخرجها عن كونها قائمة بينها فلا يجوز الرجوع معها على  
الاقوى خلافاً لبعضهم فجوز الرجوع ولكن مع بقاء الاجارة بحالها فيكون مال الاجارة  
للمتهب وهو كآثر خصوصاً اذا كانت المدة طويلة وربما يحتمل انقضاء الاجارة من  
حين الرجوع لكنه كآثر وكذا الاقوى سقوط الجواز بالرهن والكتابة لعدم  
صدق الهبة قائمة بينها وكذا اذا وهب راضاً فرفض فيها اشجاراً أو عمرها وادراً وكذا  
اذا وهب مقداراً من الكافز فحرقه مسكتاً أو سناً أو نحو ذلك (مسئلة ١٧)  
اذا من جهاب بالا دون بل أو المساوي أو الاعلى على وجه لا يجزئ سقط الجواز على الاقوى  
(مسئلة ١٨) اذا طار ما ولود معها لم يسقط الجواز لانه يصدق منهما بقائهما قائمة  
(مسئلة ١٩) يكره الرجوع في الهبة في مورد جواره قوله ع الراجع في حقه  
كالراجع في نفيه وكذا الحال في الهبة والجازرة والمطية والتمعة (مسئلة ٢٠)  
اذا وهب واقبض ثم باع المال الموهوب في الصورة التي ليس له الرجوع كهبته في الرحم  
فلا إشكال في عدم صحة البيع له وكونه موقوفاً على اجازة المتهب واما في الصورة التي يجوز  
فيها الرجوع كهبته الاجنبى فهل يبطل البيع ويبقى ملكاً للمتهب مع جواز الرجوع  
للوهاب او يصبح ويكون رجوعاً قولان فمن جماعة من القدماء البطلان لانه لا بيع الا  
في ملك والمفروض انه قبل الرجوع ليس ملكاً للبائع فيتوقف البيع على الرجوع  
وهو يتوقف على البيع وهذا دور وايضاً الشيء الواحد لا يكون عقدًا وفسخًا وهبارة  
اخرى لا يكون ملكاً وناقلاً عن جماعة من المتأخرين الصحة وهو الاقوى اذا كان البيع  
بصد الرجوع وذلك للمدومات بعدم منع كون مقتضى قوله لا بيع الا في ملك توقف انشاء  
البيع على كون البيع ملكاً للبائع بل القدر المعلوم توقف النقل والانتقال على كونه  
ملكاً وحينئذ نقول بحصول الرجوع بالفروع في اجراء الصيغة وبحصول النقل الى  
المشتري بعدم تمامها فيكون حال الملكية فأنفع كلا الوجهين المذكورين للبطلان هنا  
ان التحقيق ان المراد من الملكية في قوله لا بيع الا في ملك اهم من ملكية المال المباع

او ملكية البيع وان لم يكن ماله كالمال وحشد نقول الرجوع لا يلزم ان يكون بالقول بل يحصل بالفعل ايضاً كاسترداد العين الموهوبة واحضارها من يد المتهب والبيع من افراد الرجوع الفصل فيكون الواهب ماله كالبيع بقصد الرجوع ولا يلزم ان يكون مسبوقا برجوع قولي او فعلي ومن هنا يتبين جواز وطى الجارية الموهوبة المقبوضة بقصد الرجوع ولا يكون حراما لانه رجوع فعلي ولا يلزم ان يكون مسبوقا برجوع قولي كيف ولو كان حراما لانه تصرف في ملك الغير لزم حرمة الاخذ من يد المتهب ايضاً بقصد الرجوع لانه تصرف في ملك الغير مع انه ليس كذلك قطعا ونظير المقام مسألة الرجوع في المطلق فانه ايضاً اهم من القولي والفعل والبيع ومن افراد الوطى والتقييل والممس بقصد الرجوع وما ذكرنا ظهوره لاحاجة في توجيه القول بالصحة بان الرجوع والبيع يحصلان بقدر واحد ويكون الرجوع متقدما طبعا ورتبة كما في مسألة شر آمن يشتق عليه حيث ان الملكية والاتفاق يحصلان بقدر واحد ويكون الملكية متقدمة طبعا على الاتفاق مع ان هذا الوجه غير صحيح لعدم الدليل عليه في المقام بخلاف تلك المسئلة فان قولهم بالترتيب والتقدم الطبي وبعبارة اخرى الملك التقديرى انما هو لتصحیح القواعد بدور ودالدليل بصحة الشرأه الاتفاق مع ان التحقيق منع ذلك هناك ايضاً بل لزم بملك الحقيقي انما مالم الاتفاق وما دل على عدم ملكية الابوين مثلاً انما يدل على عدم الملكية المستقره لالحاسة انما الزالة بعده وايضاً لاحاجة الى توجيهها بالتزام حصول الرجوع بالارادة السابقة على البيع مع انه ايضاً غير تام لانه لا يكفي في الرجوع الارادة الباطنية من دون كاشف واذا كان اللازم كون انشاء البيع حال الملكية لا يصلح للكشفية ولا كاشف غيره فلا يكون صحيحاً ثم ان هذا كله اذا باع لنفسه وبقصد الرجوع واما اذا باع فضولا او لا بقصد الرجوع فلا يكون رجوما ولا يصح للواهب بل يكون فضولياً موقفاً على اجازة المتهب ومن قيل المقام مسألة بيع ذى الخيار لنفسه ما ننقل عنه بقصد الفسخ فيجوز فيها جميع ما ذكرنا (مسئلة ٢١) اذا تبين ببيع العين الموهوبة فساد الهبة وانها كانت باقية على ملك الواهب قاله جمهور محبة بيده بل قيل لا خلاف فيه وعن القواعد دعوى الاجماع عليه من غير فرق بين كون الهبة بما يجوز فيها الرجوع او لا وهو الاقوى لانه صدر من اهله في محله وظاهره

عدم الفرق بين كونه طامساً بفساد الهبة حين البيع او جاهلاً لكن عن المسالك الاشكال في صورة الجهل لانه لم يلزم لو كان طامساً بفسادها وبقاء المال على ملككم برض بالبيع قصد البيع على انه من مال المتهب لاعلى انه من ماله وقيدها بقصد البيع وكونه في الواقع له كاف في صحة ولا يعتبر قصد هذه الخصوصيات من كونه ماله او مال غيره ولذا يصح بيع القاصب للمالك اذا اجاز مع ان القاصب قصد لنفسه ونظير هذه المسئلة ما اذا باع مال موهبة بتخييل انه حي فتيقن موته وكون المال له حين المبيع فانه ايضا صحيح على الاقوى المشهور وان استشكل فيها ايضا جماعة بمثل ما ذكر من انه انما رضى بالبيع على انه لم يورثه ولو علم انه لم يورثه رضى به لكنك عرفت ان هذه الخصوصيات لا يترتب قصدتها فلا يضر قصد خلافها فالاقوى فيها ايضا الصحة فلم يفرق بينها وبين المقام ان فيها لا يلزم البيع عليه بل يحتاج الى اجازته بخلافه فيما نحن فيه حيث انه قصد الرجوع في الهبة يكون قد باع لنفسه كما يبيع ساير امواله فلا حاجة الى اجازته بعد التيقن لو فرضنا انه باع لا بقصد الرجوع في الهبة او بقصد الفضولية عن المتهب كان محتاجا الى الاجازة كافي تلك المسئلة (مسئلة ٢٢) اذا اعتق السيد الموهوب القبول للمتهب بقصد الرجوع في الهبة في مورد يكون له الرجوع فالاقوى صحة عقده وكونه رجوعا قطليا كافي مسئلة البيع المتقدمة ويجرى فيه الاشكال المتقدم فان قوله لا اعتق الا في ملك نظير قوله لا يبيع الا في ملك ويحيى الجواب المتقدم ولوتين فساد الهبة بعد العتق صح العتق بلا اشكال لانه وقع عن اهله في محله كافي مسئلة البيع المتقدمة ﴿ الفصل الثاني في جهة اخرى من احكام الهبة ﴾

(مسئلة ١) الصلح في مقام الهبة ليس حاله حالها في الاشتراط بالقبض وفي جواز الرجوع لانه غير ما يحسب العناوان وان افاد قائمتها ﴿ مسئلة ٢ ﴾ اذا قل ملكتك ولم يعلم انه اراد الصلح او الهبة لم يجز عليه احكام الهبة (مسئلة ٣) اذا علم انه قصد التمليك من غير ان قصد عنوانا ميثاقا من صلح او هبة او غيرها فالظاهر جريان احكام الهبة عليه لانه عطية وهي في حكم الهبة ﴿ مسئلة ٤ ﴾ اذ هب شيئين بقصد واحد وحصل القبض بمجوز له الرجوع في مورد جوازها باحدهما دون الاخر بل الظاهر جواز الرجوع ببعض الموهوب الواحد من غير فرق بين البعض المين والمشايع (مسئلة ٥) قد عرفت ان القبض شرط في الصحة على وجه النقل لا الكشف فالتناء التخلل الواهب (مسئلة ٦) لا يشترط

﴿ في ان الرجوع ليس فسخاً وحكم بالرجوع الموهوب مستحقاً ﴾ ٧١

في الرجوع اعلام المتهب به فلو انشأ الرجوع من غير اطلاع مسح لكن لو تلف المال قبده  
 قبله لم يضمن بل وسكذ الواتلفه وان كان لا يخلو من اشكال ( مسألة ٧ ) الرجوع  
 كما اثرنا اليه سابقا ليس فسخاً القدا لية وانما هو ابطال لها وناقل من جنبه لان يكون  
 كاشفاً عن عدم ملكية المتهب من الاول فالساعات المتخللة الحادثة بينه وبين القبض  
 للمتهب اذا كانت منفصلة او بمنزلة المنفعة كالتمر وان لم يقطع بل وان لم يصبر او ان  
 قطوفه والولد وان كان حلاً والبن وان لم يحلب بناء على عدم لزوم بمثل هذه وصدق  
 بقاء المين قائمة واما المنفعة مثل السم فالتشهور على انها الواهب وان حصلت قبل  
 المتهب بل قيل لا خلاف فيه وهو مشكل بل لا يبطل الشركة ان لم يكن اجماع كذا كروه  
 في خيار الفين وسكذ اذا حدث في الموهوب وصف زائد مثل تعلم الكتابة والصناعة  
 ونحو ذلك خصوصاً اذا كان قبل المتهب واما النقص الحادث في يد المتهب كما اذا غاب  
 او زال عنه صفة كال كذا اذا نسي البعد الكتابة وقتل بقاء الجواز وصدق الهبة قائمة فلا  
 ضمان على المتهب بلا اشكال وان كان فسخه لكن الاقوى في جهة من هذه الصور عدم جواز  
 الرجوع لعدم صدق بقاء المين قائمة ( مسألة ٨ ) اذا خرج الموهوب مستحقاً  
 لتجربته بقبضه بطلت الهبة وجبئذ فان كان موجوداً اخذته مالكو ان كان قالاً تخييرين  
 الرجوع على الواهب والمتهب ومع رجوعه عليه له ان يرجع على الواهب بما اقرهم لكونه  
 ضرورياً منه وان كان الموهوب كلياً وخرج المقبوض مستحقاً لتجربته لم يجب على الواهب  
 دفعه بل لا يصير كالمقبض ( مسألة ٩ ) اذ تين فساد الهبة بدقبض العين الموهوبة  
 وتلفها في يد المتهب فان كانت بحاجة فلا ضمان عليه وان كانت بشروط بالمعوض ضمن على  
 الاقوى بالمثل او القيمة ومحمّل اقل الاصول من القيمة او المعوض المشروط ان كان  
 مدينياً ( مسألة ١٠ ) اذا خرج المعوض المدفوع من المتهب مستحقاً لتجربته وقد تلف  
 في يد الواهب ضمن ورجع على المتهب اذا رجع المالك عليه وصار كالمدين للمعوض §  
 ( مسألة ١١ ) اذا تلف المال الموهوب ماتم بدقبض المتهب فله الرجوع عليه وسقط  
 جواز الرجوع في الهبة للواهب كاسر ولو كان المثلث هو الواهب فان كان قصد الرجوع  
 في مورد مجوز له الرجوع فلا ضمان عليه لانه رجوع فعلي وان كان لا يخلو من اشكال اذا لم  
 يصدق عليه الرجوع كان تلفه عبثاً من غير فائدة في اتلافه وان لم يكن قصد الرجوع



كان ضامناً للمذهب ﴿ مسئلة ١٢ ﴾ الأقوى كما شرنا إليه سابقاً عدم اعتبار النورية في القبض في المقام كافي ساير مقامات اعتباره في المعاملة والظاهر عدم الخلاف فيه وذلك للاصل يبدأ الاطلاقات بل ربما يشعره مسئلة ان المقدمة عن التحلل والهبة لم يقبض حتى دعوت صاحبه اقال هو بمنزلة الميراث وحيثئذ فلو وهب ولم يقبض ولو الى سنة ثم قبضه همت وان لم يكن التأخير لعذر الا ان يعلم منه الاعراض عنها على اشكال ودعوى كون القبض جزء فيكون كالقبول في اعتبار نوريته مدفوعة للفرق فان القبول جزء من المساحة بخلاف القبض فانه امر خارجي اعتبر فيها شرطاً ولا يقولون بالنورية في ساير موارد اعتباره ودعوى الفرق بين الهبة وغيرها من الموارد وان القبض فيها داخل في مفهومها فلا تصدق الهبة الاله لا نهائية فلا تتحقق الا بالاعطاء كابدل عليه قوله ع لا يكون الهبة هبة حتى قبضها مع انه لو لم يكن داخل في مفهومها لزم كونه كاشفاً عن الملكية من الاول وليس كذلك بخلاف ساير الموارد كالوقف والرحمن ونحوهما فانه ليس داخل في مفهومها مدفوعة بجمع كونه داخل في مفهومها كما يظهر من مراجعة العرف والمراد من قوله ع لا يكون الهبة الى اخره في الصحة لان في الماهية ونمط لزوم كاشفيتها على تقدير عدم دخوله في مفهومها والقياس على القبول في الوصية حيث انه كاشف عن ملكية الموصى له حين موت الموصي في غير محله لان القبول ينظر الى ما اوجبه الموصي فيكون كاشفاً لانه متى بما اوجبه بخلاف القبض فانه لا نظرية الى الشيء لعدم كاشفيتها لادلالته على دخوله في مفهومها فلا اوجه لهذه الدعوى ادلاً وعلى فرض صحتها لادلالته فيها على اعتبار النورية كالا يخفى ( مسئلة ١٣ ) الاقرار بالهبة ليس اقراراً بالقبض فلو ادعى عدمه يسمع منه كان الامر كذلك في ساير موارد اشتراطه لانك قد علمت ان القبض ليس داخل في مفهومها وكونه شرطاً في الصحة لا يدل على كون الاقرار بها اقراراً به اذ هو امر آخر غير اصل الهبة والظاهر عدم الفرق بين ما اذا اعترف به اذن في القبض او لا ان مجرد الاذن لا يكفي في حصوله وكذا الظاهر عدم الفرق بين كون الانكار من الواهب او من وارثه بعد اقراره بوقوع الهبة من موته ودعوى الفرق بينهما بان النكار الوارث يدمت الموت يرجع الى دعوى فساد الهبة ومدعى الصحة مقدم بخلاف انكار نفس الواهب مدفوعة بجمع رجوعه الى دعوى

الفساد بل هو بمنزلة مورثه في ذلك فلا يدعى الاعداء القبض من المورث كورثه غاية الامر ان لازم هذا انصاع الهبة حيث ان المفروض موت الواهب قبله فدعوه من الاول ليس قسدا للهبة وان استلزمته على فرض سماع قوله وكذا الظاهر عدم الفرق بين كون المال للموهب بيد الواهب او بيد المتهب فان كونه بيده لا دلالة فيه على حصول القبض لانه اعم بل وسكذلك اذا كان مترقباً له اذ في القبض قائماً ايضاً أم (مسئلة ١٤) اذا وهبه دار او اذن له في قبضها فباعها او اجرها بقصد القبض صح وسكنى عن القبض على الاقوى ولكن يجري فيه الاشكال المتقدم في البيع بقصد الرجوع ودفعه ولو تبين بذلك بطلان البيع لم يتحقق القبض بخلاف ما لو باع الواهب بقصد الرجوع ثم تبين بطلان بيعه فانه يمكن في الرجوع (مسئلة ١٥) لو اختلف في القبض وعدمه في هبة ذى الرحم ونحوه قدم قول الواهب او وارثه ولو اختلفا في الرجوع وعدمه في مورد جواز قدم قول المتهب او وارثه (مسئلة ١٦) اذا علم بالتبني والرجوع وشك في السابق واللاحق فعلم الجهل بتاريخهما او العلم بتاريخ التبرير قدم قول المتهب وان علم تاريخ الرجوع قدم قول الواهب واذا علم الرجوع وموت المتهب وشك في السابق واللاحق قدم قول وارث المتهب مع الجهل بتاريخهما او العلم بتاريخ الموت وقول الواهب ووارثه مع العلم بتاريخ الرجوع (مسئلة ١٧) اذا اختلفا في ان التخليك كان هبة حتى يشترط فيه القبض ويكون له الرجوع او كان صلحاً لم يجز عليه احكام الهبة (مسئلة ١٨) اذا اختلفا في ان كان هبة او رشوة قدم قول مدعى الهبة حملاً على الصحيح (مسئلة ١٩) عوض الهبة ان كانت هبة اخرى يشترط فيها ما يشترط في الاولى من القبض ونحوه وان كان غيرهما من الصلح او نحوه لا يشترط فيه القبض كما لا يجري فيه الرجوع

﴿ ثم كتاب الهبة وبابه كتاب الوهب ﴾

## كتاب الوقف

# { بسم الله الرحمن الرحيم }

الوقف الذى هو قسم من الصدقات اذا صدقة قد تطلق ويراد به الوقف بل والقالب  
 فى الاخبار التفسير عن الوقف بالصدقة بل بلفظ الوقف قابل وقد تطلق على الاصح منه  
 ومن اخواته من التحيس والسكنى والمصرى والرقي وقد تطلق على الصدقة المطلقة  
 التى هى التملك للغير لربما بقصد القرية وقد تطلق على الزكوة بقسمها كفى قوله تعالى  
 انما الصدقات للفقراء الى اخره فالوقف هو الصدقة الجارية اى المستمرة فى مقابل  
 المذكورات فهو عبارة عن تحيس الاصل والطلاق التمسك فى النبوى من حبس  
 الاصل وسبل الثمرة وقد ورد فى الاخبار الحديث عليه فى النبوى من اقامات المؤمن  
 اقطع همه الامن لك ولصالح يدعو له وعليه يتبع به يدموته وصدقة جارية وفى خبر  
 هشام بن سالم ليس يبيع الرجل يدموته من الاجر الا تلك خصال صدقة اجراها  
 حيوته وهى تجرى بدموته وستة هدى سنها فى يعل بها يدموته وولصالح يدعو له  
 وقرب منه جملة اخرى وفى خبر اى كهمش ستة يلحق المؤمن بصدوقه ولديستغفر له  
 ومصحف يخلقه وغرس يفرسه وقلب يغفره وصدقة يجرىها وستة يؤخذها من يده  
 (مسألة ١) ظاهر العلماء الاجماع على اشتراط الصيغة فى الوقف وانه بدونها  
 غير صحيح واطالوا الكلام فى كفاية ما عدا لفظ وقت مثل لصدقة وحبت وسبت  
 وابدت ونحوها وعده كفايتها والاقوى كفاية كل ما يدل على المعنى المذكور ولو  
 بضميمة القرائن كفى سائر المقودا لادليل على اعتبار لفظ مخصوص فى المقام ولا يستبر  
 العربية ولا الماضوية بل يكفى الجملة الاسمية كقوله هذا وقف كابدل عليه قول  
 امير المؤمنين عليه السلام لمساكنه البشر بخروج عن بيعه هى صدقة تسبلا فى هيج

بن الله ومارى سبيل الله لا تباع ولا توهب ولا تورث وفي الحديث ان الاحوط التعبير  
 وقت او تصدقت لكره ما في الاخبار دون غيرهما من الالفاظ مع ان لفظ التحيين ايضاً  
 موجود في النبوي من مقتضى ما ذكره من اشتراط الصيغة عدم كفاية الحاطاة  
 مثل ما ذابني مسجداً واذن في الصلوة فيه مثلاً كما صرح به بعضهم لا يصير وقتاً ولا يخرج  
 عن ملكه وكذا في نحوهم حكى عن ابن ادريس والشهدى الذكري كفاية ذلك في المسجد  
 ولو لم يخرج الصيغة لان معظم المساجد في الاسلام على هذه الصورة وهذا هو الاقوى بل  
 الاقوى ذلك في غير المسجد مثل بناء القنابر والعمائر للمسافرين وغيرهم الاشجار  
 لانقطاعها من ثمرها او بالاستقلال بها وحمل الارض مقبرة ونحوها بل ومثل البواري  
 والحصر للمساجد وكذا التعبير المساجد الحرة بالنسبة الى الالات المعمولة فيها فان السيرة  
 على عدم احرار صيغة الوقت فيها ودعوى كونها من باب الاباحة مدعوعة بان اللزوم  
 حيث نعدم حوازالصرف بدموته للانتقال الى وارثه وما قد يدعى من احرار حمل الحصر  
 للمسجد من باب تملك المسجد وليس وقتاً وقد ذكر الملامة في التذكرة انه لو كان جعلت  
 هذا المسجد فهذا تملك لا وقت وانه من باب الهبة ويحتاج الى قبول الساطر وقبضه  
 لا يخرج في غير الحصر والبواري من المذكورات مع انه غير مأم في نفسه ايضاً من حيث  
 ان السيرة على عدم القبول والقبض فيها من الساطر ويصير لازماً حوازان تملك  
 المسجد ونحوه داراً او عقاراً نحو الهبة وهو مشكل فالاقوى ان الجميع من باب الوقت  
 المأطاني (مسئلة ٢) اختلفوا في اشتراط القبول في الوقت على اقوال ثلثها  
 التفصيل بين الاوقاف الخاصة والعامة مثل الوقت على الفقهاء والمفسرين ونحوها  
 والاقوى عدم الاشتراط وان كان الاحوط التفصيل واحوط منه القبول مطلقاً وذلك  
 الاصل بعد شمول العمومات ودعوى ملومية عدم دخول عين او متعة في ملك المصير  
 بسبب اختيارى اشتداد من عرفه كآثر مصادرة مع الالاق بين الطبقة الساقطة  
 واللاحقة في ذلك مع انه لا اشكال في عدم اعتبار قبوله باللاحقة وحوازالاحكام المحتملة  
 على اوقاف الائمة عن ذكر القبول فامهد للقول به عساره واما ما ذكره في  
 صيغة الوقت وسيافاً لاحكامه ثم على القول باعتدال القبول مكفي قبول الساطر والحاك  
 الشرعي في الاوقاف العامة واما مثل الوقت على الاولاد فاللزم فيه قبولهم وان كانوا

صفاً مقبول وليهم او وكه ( مسنة ٣ ) للشهور واشترط القرية في صحة الوقف والاقوى وفقاً للجماعة عدم اشتراطه للإطلاقات ولصحة من الكافر وإطلاق الصدة عليهما تمامهما باعتبار الافراد التي قصد فيه القرية ولا يلزم ان يكون جميع افراد ذلك لهم ترتب الثواب موقوف على قصد القرية مع انه يمكن ان يقال بترتبة على الانفصال الحسنه وان لم يقصد بها وجه الله فان الفاعل لها يستحق للدخ عند المغلاء وان لم يقصد بضمه الترتب الى الله فلا يبعد ان يستحق من الله تعالى التفضل عليه بالثواب ويؤيده ما في الاخبار المرغبة من انتفاع الميت بولده الصالح مع انه لم يقصد القرية في طلبه وانما قصدنا النفس بالمقارنه او بتحصيل الاولاد مسنة ٤ في جريان الفضولية في الوقف خلاف واشكال فبناء على كونها يقتضي القاعده تجري فيهِ والا فلا لدم الدليل

### الفصل الاول في شرائط الوقف

وهي امور ( احدها ) القبض ولا خلاف في شرطيته ويدل عليه الصحيح من سقوطه من الرجل يوقف الصفة ثم يرد له ان يحدث في ذلك شيئاً فقال ع ان كان اوقفها الولد ولنبرهم ثم جعل لها قياً لم يكن له ان يرجع وان كانوا ستاراً وقد شرط ولا يشاءهم حتى يباغوا فيجوزها لهم لم يكن له ان يرجع فيها وان كانوا كادراً لم يسامها اليهم لم يخاسموا حتى يحوزوها عنه فله ان يرجع فيها لانهم لا يحوزونها وقد بلغوا وماورد عن صاحب الزمان الى محمد بن عثمان وامامنا سئلت عنه من الوقف على حاجتنا وما جعل لنا ثم يحتاج اليه صاحبه فكل ما لم يسلم فصاحبه بالحيار وكما لم يسلم فلا خيار فيه اصاحبه احتاج او لم يحتاج اقرر اليه واستفتى الى ان قال ع وامامنا سئلت من امر الرجل الذي يحصل لتأخيره نسيئة ويساء بها لمن يقوم فيها ويمررها ويؤدي من دخلها خراجها ومؤنتها ويجعل ما بقي من الدخل لتأخيره فان ذلك جائز لمن جبهه صاحب النسيئة قياً عليها انما لا يجوز ذلك لغيره ومدل على ان لو مات الواقف قبل القبض رجع ميراثاً فلا اشكال في شرطيته وانما الاشكال في انه شرط في الصحة على وجه النقل او الكشف او في لزومه ويظهر الثمرة في النسخ المتخلل بين المقد والقبض فقبل الاول للموقوف عليهم ولا ظهور للمعبر عنه في تعيين احده هذه الوجوه يشهد عليه لكن الاقوى هو الوجه الاول كما في سائر موارد اشتراط القبض مضافاً الى مدلل على رجوعه ميراثاً ذامات قبله فان شرطه

البطلان من الاول مع ان مقتضى الاصل عدم التأثير الابدان قبض اذا عمل القسك  
 بالصومات فان مقتضاها الزوم ولا قائل به (مسئلة ١) اذا ملت لواقف قبل القبض  
 يطل بلا خلاف ويدل عليه خبر عبيد بن زراوة عن ابي عبد الله ع في رجل تصدق على  
 ولده قد ادر كوال اذا لم يقبضوا حتى يموت فهو ميراث فان تصدق على من لم يدرك من ولده  
 فهو جائز لان الوالد هو الذي يطل امره وقال ع لا يرجع في الصدقة اذا تصدق بها ابتداءً  
 الله فان صدر الخبر على ما فهمه الاصحاب شامل للوقف اما خاص به او اعم منه ومن  
 الصدقة ما لم يخصص ولا وجه مانع المساك من احوال اختصاصه فالتاني فلا يكون  
 دليلاً لا قال ويؤيده قوله في آخر الحديث وقال لا يرجع في الصدقة الى اخره فان الحكم من  
 خواص الصدقة الخاصة وذلك لان مجرد الاحتمال لا يضر بالاستدلال ولا ينافي الظهور  
 المؤيد بضم الاصحاب واستصاص اخر الخبر لا يكون قرينة على اختصاص اوله مع انه  
 يشمل كونه خبراً آخر فله الراوى بعد نقل هذا الخبر لان يكون جزءاً منه وايضاً كون  
 هذا الحكم من خواص الصدقة للمنفق الاخص محل منع اذ كل ما اريد به وجه الله تعالى  
 لا يجوز فيه بسد القبض فاية الامر ان الوقف مع قطع النظر عن هذه ايضاً لا يجوز  
 الرجوع فيه اذا كان بعد القبض واما اذا مات الموقوف عليه قبل القبض فقول يطل ايضاً  
 او لا بل يصح اذا قبض البطل الثاني وجهان عن المسالك ان الظاهر بطلانه لان ذلك  
 هو شأن القدر الجائز فضلاً عن الذي لم يتم ملكه قال ويحتمل قياس البطل الثاني مقامه  
 ونقل عن السراير التوقف والمسئلة محل اشكال بما قبل من ان الظاهر ان الاعتبار قبض  
 من كان طرفاً في اجر آء الصيغة فلا يكفي قبض غيره فانه لظهير قبول غير من حوطب  
 بالاجاب وايضاً اذا مات الموقوف عليه قبل تمام الوقف يكون بمنزلة المردوم فيكون مثل  
 الوقف على مردوم ثم على موجود ومن ان جميع الطبقات ملحوظون للواقف فيكون  
 الوقف عليهم بمنزلة الوقف على شخصين قبض احدهما دون الآخر والوجه الثاني  
 لضمنه ما ذكر من الوجهين للبطلان هذا اذا كان الموقوف عليه في الطبقة الاولى  
 مشخصاً معيناً فكل قبض او اشخاصاً معينين فواقفه واما اذ كان الوقف على  
 عنوان من غير نظر الى اشخاصه كما اذا كان على اولاد زيد لسلاً بعد نقل او على اولاد زيد  
 ثم على اولاد عمرو ومثله فمات من في الطبقة الاولى قبل القبض فالظاهر عدم الاشكال

## ﴿ اشتراط الاذن في القبض ﴾

في قيام الطبقة الثانية مقامهم هذا ولومات بعض اهل الطبقة الاولى قبل القبض فان كان الوقت على اشخاصهم بطل بالنسبة الى من مات وان كان على عنوان الاولاد مثلاً صار الباقيين اذا قبضوا ثم ان هذا كله اذا قلنا باشتراط القبض في الصحة كما هو المختار واما على القول بكونه شرطاً في القزوم فالظاهر عدم البطلان بموت الموقوف عليه ثم يبطل بموت الواقف للخبرين المذكورين ولو نحن الواقف او الموقوف عليه قبل القبض او اغنى عليهما فالاقوى عدم البطلان فيهما (مسئلة ٢) المشهور على انه يشترط ان يكون القبض باذن الواقف هو الاقباض فلو قبض الموقوف عليه بدون الاذن لم يكف وعن صاحب الكفاية التوقف لعدم الدليل وقد يتدل على المشهور بما في الخبر السابق فكل ما لم يسلم فصاحبه الحيار حيث جعل المساط تسليم الواقف لكنه سارخس بما في خبر حيد بن زرارة ومجيب محمد بن مسلم من قوله اذا لم يقبضوا فهو ميراث وما في مبيعة سفوان من قوله ع ولم يخصوا حتى يحوزوها فان ظاهره جواز الخصاصة مع الواقف للقبض والمسئلة محل اشكال والاحوط اعتبار الاذن مع انه مقتضى اسالة عدم الاثر بدونه واما ما يسل بأنه بدون الاذن تصرف في مال الغير وهو حر ام ورفيع مع انه اخس من المدعي ان انتهى متعلق بامر خارج فلا يوجب البطلان مضافاً الى امكان منع الحرمة بمصدور المقد (مسئلة ٣) لا يشترط في القبض القورية للاصل وعدم الدليل ويمكن ان يستدل الى ما في خبر عبيد ومبيعة محمد بن مسلم من قوله ع اذا لم يقبضوا حتى يموت فهو ميراث حيث يستفاد منه اهتماماً حياً ﴿ مسئلة ٤ ﴾ يحسب في تمامية الوقت قبض الطبقة الاولى فلا يترقب قبض اللاحقة نعم اذا كانوا جماعة فقبض بعضهم دون بعض صحت بالنسبة الى من قبض وبطل بالنسبة الى غيره ممن كان موجوداً حال القبض واما اذا كان بعضهم موجوداً بعد ذلك كما اذا وقف على اولاده وكان الوجود منهم ثلاثة فقبضوا ثم توفد بسبب ذلك فلا حاجة الى قبضه ويكون حكمه حكم البطلان اللاحق لان الوقت قد تم قبض الموجودين (مسئلة ٥) اذا وقف الاب على اولاده الا صغرهم لم يحتج الى قبض جديد وكذا الجسد من طرف الاب بل مطلق الولي اذا وقف على المولى عليه لان قبض الولي كاف عن المولى عليه انتهى امره من حيث ماله يدويه ويدل عليه سر زارة السابقة ومجيب محمد بن مسلم عن ابى جعفر ع قال في الرجل يتصدق على ولده وقد ادركوا اذا لم يقبضوا

حتى يموت فهو ميراث فان تصدق على من لم يدرك من ولده فهو جائز لان والده هو الذي  
 على امره وخبر على بن جعفر ع اذا كان اب تصدق على ولد صغير قائم اجازة لانه يقبض  
 لولده اذا كان صغيراً بناء على كون المراد من التصديق فيها الوقت او الاعم منه ومن الصدقة  
 المصلحة وهي وان كانت في الاب والولد الا ان مقتضى التسبيل فيها العموم لمطلق الولي  
 حتى الوصي والحاكم الشرعي ومادونه وهل يحتاج الى قصد كون قبضه عن المولى عليه  
 او لا وجهان احوط لهما ذلك ثم اذا قصد الخلاف فالظاهر عدم كفايته الى ان يسير  
 قصده لكن عن كاشف الخطاء ولونوى الخلاف فالاقوى الجواز وهو مشكل لم نقل  
 بعدم اعتبار القبض اصلاً في الوقف على المولى عليه لانصراف ادلته عنه لان يكون  
 ذلك من حيث كفاية قبض لولي عن قبضهم كما قد يتخيل لم يكن فرق بين قصد القبض  
 عنه او عن نفسه او عدم القصد اصلاً لكن الدعوى المذكورة خلاف ظاهر الاخبار  
 خصوصاً صحيحة صفوان حيث قال وقد شرط ولايتها له حتى يسئلوا فيجوزها لهم  
 يكن الى اخره فالاقوى ان عدم الحاجة الى القبض من باب كفاية قبضه عن قبضهم  
 ١٠. مشمول الدليل فالاحوط اشتر لصد لكن لا حاجة الى تضييع زمان يمكن فيه  
 قبض كما قيل اذ لا وحده اصلاً ومن ذلك يظهر اختصاص الكفاية بما اذا كانت اليق  
 الموقوفة بيد الواقف او بيد وكيله او نحوه ممن يصدق معه كونها تحت يده الا فاذا لم يكن  
 كذلك كما اذا كانت بيد الغاصب او غيره ممن لا يصدق معه كونه في قبضه لا بد من قبضه  
 للمولى عليه ولا يكتفى كونه له والظاهر ان الميسر يستودع يده وكما يد الوكيل  
 في غالب افراده والمجلة لا بد من صدق كونه في قبضته ولا فيشكل الكناية وسق  
 التعليل في الاخبار مشمول الحكم للمحتون ايضاً ولو كان الواقف على الصغير والمحتون  
 غير الولي فلا بد من قبض الولي من الاب او الجد او الوصي ومع تقدمهم فالأخا  
 ( مسألة ٦ ) لو كانت العين الموقوفة بيد وكيله فوي عليه قبل الوقف على وجه الامان  
 او الضمان حتى المص لم يحتج الى قبض حديد ما ستردها ثم قبضها ثم سار على اشتراط  
 كون القبض لذن الواقف لا بد من اذنه في القاء بعنوان الوقف فالحال كقول مكفاية مطلقاً  
 اما انصرافه مادل على اشتراط القبض عن هذه الصورة او تفويضه اسطيل في الاخبار  
 وقف الاب على اولاده الاصاغر ضيق واما انقضاء شرط الاذن في القبض



فلا إشكال في مسكنايته مطلقاً ( مسئلة ٧ ) لو وقف مسجد أو مقبرة كفي قبضها صلوة واحدة في المسجد ودفن ميت واستوفى المقبرة على المشهور للمدعي عليه الإجماع والظاهر أن ذلك صدق القبض على فرض اعتباره قبلاً كما هو ظاهرهم لكن لا بد من كون الصلوة والدفن ما في الوقف وصدق كونه وقتاً واللايكف وكذا يكفي أيضاً قبض المتولى ومع هذه قبض الحاكم الشرعي ( مسئلة ٨ ) ظاهر كلمات العلماء اشتراط القبض في الوقف حتى على الجهات السامة كالوقف على المساجد والكتاتيب ونحوها من المصالح العامة وكذا في الوقف على الفقراء أو العلماء أو الزوار ونحوهم من الأصناف ولكن يمكن منع اعتباره فيها وكذا في وقف المسجد والمدرسة والمقبرة لقصور الأخبار الدالة على اعتباره عن شمول مثل المذكورات وإن كان الأحوط ما ذكرناه وعليه في الوقف على الجهات لا بد من قبض المتولى عليها أو الحاكم الشرعي أو ما ذكروه وكذا في الوقف على الفقراء أو نحوهم ويكفي فيه قبض فقير واحد أو طالب واحد بعنوان الوقفية لكن ذكر غير واحد أنه لا يكفي لأن الموقوف عليه هو الجنس ولا يتحقق قبضه إلا قبض جميع أفرادها ولذا لا يكفي في الزكاة قبض بعض المستحقين عن غيره بخلاف الحاكم الشرعي فإنه يكفي قبضه عن الجميع وفيه منع توقف قبض الجنس على قبض جميع أفراد بل يصدق قبض البعض مثلاً إذا وقف فرساً على الحاج أو الزوار فربما شفعى واحد في طريق الزيارة أو الحج يصدق عليه أنه قبض الوقف وهكذا في الخان الموقوف على المسافرين إذا نزل واحد فيه بعنوان الوقفية بل وكذا إذا كان بستان وقفاً على الفقراء فدفع من ثمرة إلى بعضهم بعنوان الوقفية وهكذا مع أنه لا فرق بين المذكورات وبين المسجد والمقبرة حيث قالوا بكتابه صلوة واحدة ودفن ميت واحد ولا دخل لستة قبض الزكاة بما عن فيه نعم لو كان الوقف على الفقراء بفتحوا الموم بمعنى التقسيم عليهم جميعاً لم يكف قبض بعضهم على الباقين فيكون مثل الوقف على الأولاد بل في الوقف عليهم أيضاً إذا كان بعنوان المصروف بحيث يجوز اختصامه ببعضهم كان كالوقف على الفقراء أي تحقق القبض قبض البعض ثم أنه ذكر جماعة أنه يجوز لواقف في الوقف على الفقراء أو العلماء أن يصب قياً لمخصوص القبض ولو بعد الوقف وأنه يكفي فيكثرت قبضه خصوصاً مع هذا الحاكم وهو مشكل الأول دليل على مثل هذا نعم لو جعل

تولية الوقف بيد شخص وجب له قبضاً عليه سكنى قبضه كما عرف وعلى هذا يحتل ما  
 هيصة صفوان ان كان وقفها لهم ولنبرهم ثم جعل لها قياً لم يكن لان يرجع دعوى التوقيع  
 من قوله ح ويسلها من قيم يقوم فيها الى اخره بل الظاهر هو ذلك وليس المراد  
 نصب القيم لحصوص القبض كما هو واضح (سنة ٩) اذا تم الوقف فليس لواقف  
 الرجوع فيه سواء قصد القرية باولا ولا تغييره بوجه من الوجوه وليس لان يجعل  
 عليه متولياً اذا لم يذكر في ضمن الصيغة او لم يشترط ان يكون امراً لتولية بيده بل  
 يرجع الامر الى الحاكم الشرعي لم لو اعتبر قيداً في الموقوف عليه وتختلف ذلك القيد  
 جاز الرجوع كما اذا وقف على اولاده قيد عدالتهم او فقرهم وكانوا كذلك ثم صاروا  
 فساقاً او اغنياء فان الموقوف عليه عنوان الاولاد المقراء او المدول ولكن هذا ليس  
 تغييراً في الوصف واسلو وقف على اشخاص يدعى فقرهم او عدالتهم فصاروا اغنياء  
 او فساقاً فليس كذلك بل يبقى الوقف على حاله ففرق بين الدعوى والتبديل الثاني  
 يرجع الى الوصف على العنوان بالنوع المقيد بخلاف الاول وعلى ما ذكره ما يحمل ما عر  
 المقيد من جواز الرجوع حيث قال الموقوف في الاصل صدقات لا يجوز الرجوع فيها  
 الا ان يحدث الموقوف عليهم ما يمنع الشرع من معونتهم والقرب الى الله بصلتهم او يكون  
 تغير الشرط في الوقف الى غير ارد عليهم وانفع لهم من تركه على حاله واذا اخرج الواقف  
 الوقف عن يد الموقوف عليه لم يحجز له الرجوع في شيء منه ولا تغيير شرائطه ولا قبه  
 من وجوه وسببه (الشرط الثاني) الدوام بمعنى عدم وقفه بمدة كعشرين مثلاً  
 على المشهور المدعى عليه الاجماع في كلام جماعة ورأى من عليه بالاختيار المتضمنة  
 لاوقاف الائمة فانها مشتملة على التأييد لكنه كاترى وقد يقال ان التأييد معتبر  
 به وهو لا يحمل فقط وقت صريحاً في ارادة الوقف بخلاف سائر الالفاظ فانها  
 بصيغة القرائن وهو ايضاً كاترى فالصدقة الاجماع ان م وعليه فوقفه بمدة لا يكون  
 وقفاً وهل يصح جساً او يكون باطلاً قولان والاقوى الاول لان قصد هذا المسمى قصد  
 الحقيقة الجسدية ولا يضر اعتقاد كونه وقفاً بما انشاء ما هو جسي حقيقته ودعوى  
 تباين الوقف والجس فان مقتضى الاول الخروج عن ملكه الى ملك الموقوف عليه  
 بخلاف الجس فان المين فيه باقية على ملك الحاس مدفوعة بان الخروج عن الملك ليس

من مقتضى الوقف بما هو وقف بل انما يحجب من قبل التأيد والمقروض انهم يقصد  
اذا التحقيق كما ينبغي ان حقيقة الوقف هو الايقاف وحينئذ فان قصد التأيد استلزمه  
الخروج من ملكه والا فلا والسخول في ملك الموقوف عليه ممنوع حتى في المؤبد والحاصل  
ان الايقاف قد مشترك بين الوقف والحبس ولا فرق بينهما الا بقصد التأيد وعدمه  
فمع عدم قصده يصير حبساً قهراً او يمكن ان يستدل على الصحة وان كان حبساً في الواقع  
بصحاح ابن مهزيار قلت له روى بعض مواليك عن ابيك ع ان كل وقف الى وقت  
معلوم فهو واجب على الورثة وكل وقف الى غير وقت جهل بجهول فهو باطل مردود  
على الورثة وانت اعلم قول ابيك ع فكتب ع هو كذلك عندى وما يقال من ان  
المراد من التوقيت وعدمه فيه هو كالموقوف عليه وعدمه بقرينة صحيح الصنار كتبت الى  
ابي محمد ع اسئله عن الوقف الذى يصح كيف هو فقد روى ان الوقف اذا كان غير  
موقت فهو باطل مردود على الورثة واذا كان موقفاً فهو صحيح بمعنى وقال قوم ان  
الموقت هو الذى يذكر فيه اوقف على فلان وعقبه فانا اقرضوا فهو للفقراء والمساكين  
الى ان يرث الله الارض ومن عليها قال وقال اخرون هو موقت اذا ذكر الله لفلان  
وعقبه ما هو او لم يذكر في اخره الفقراء والمساكين الى ان يرث الله الارض ومن عليها  
والذى هو عقير موقت ان يقول هذا وقف ولم يذكر احد فالف الذى يصح من ذلك وما الذى  
يبطل فوقع ع الوقوف بحسب ما يوقفها اهلها انشاء الله فيه اولاً ان كلامها خبر  
مستقل ولا وجه لحل احدهما قرينة على الآخر بل اللازم الاخذ بمقادير كل منهما وثانياً  
ان يمكن حل الثاني ايضاً على ارادة المدة من التوقيت فيه ويكون ذكر الموقوف عليه  
على الوجه المذكور لبيان المدة وحاصل السؤال ان الموقت فسر بوجهين احدهما  
مع التأيد والاخر بدونه فايهما الصحيح ومقتضى قوله ع الوقوف الى اخره محسب  
كل منهما هذا كله اذا علم انه اراد من قوله وقت معناه الظاهر واما اذا لم يعلم انه اراد الوقف  
او الحبس يتناول على البطلان مع ارادة الوقف فهل يحمل على الصحة بحسب ذكر المدة  
قرينة على ارادة الحبس او لا وجهان بل قولان اقويهما الاول كما عن جماعة محلاً  
اقتله على الصحة وما في الجواهر من ان الاصل لا يثبت ذلك ببدن ظهور اللفظ في اراده  
الحقيقة المتضمنة للفناء لا وجه له اذ لفظ الوقف قابل لارادة كل منهما وقد ذكرنا

ان دعوى صراحته في ارادة الوقف محل منع بل قريئة ذكر المدة متعين في ارادة الحبس وهو واضح ﴿ مسئلة ١٠ ﴾ اذا وقف على من يتقرب غالباً كالوقوف على اولاده واقصر على بطن او بطون ممن يتقرب غالباً ولم يذكر المصرف بعد انقراضهم ففي حقه وقتاً واجباً او بطلانه اقوال والمشهور على الاول وجماعة على الثاني والقائل بالتالث غير معلوم والاقوى الاول لانه لا مانع منه الا ما يتغفل من اعتبار الدوام في الوقف ولا دليل الا دعوى الاجماع الذي على فرض تمامه انما هو في مقابل الموقت الى مدة فلا يشمل المقام مع ان الصحيحين المتقدمين مضافاً الى العمومات دالان على حقه وقتاً سواء ارجنا الاول الى الثاني كما ذكره صاحب الجواهر او الثاني الى الاول كما ذكرنا بل مقتضى ذيل الثاني وهو قوله ع الوقوف على حسب ما يوقفها اهلها مع تمتع قطع النظر عن دلالة صدره ودعوى ان الوقف لا يصدق الامع التأييد فهو مستبقر في مفهومه قد صرفت منه ما مع انه منافي لصدوره وكذا دعوى ان مقتضى الوقف الخروج عن الملكية فعوده الى ملك الواقف يحتاج الى سبب فيملاحظه هذا لا بد من التزام كونه حبساً فانك صرفت ان الوقف ايقاف لا تمليك والخروج انما يحى من قبل التأييد مع اذا اذ قلنا بالتمليك فنقول انما خرج عن ملكه بالمقدار المذكور في الصيغة وما يقال من انه لا معنى لتمليك الى مدة ولازم الصحة راجع وقتاً ذلك فيه انه لا مانع منه فان الظاهر عدم الاشكال في الوقف على زيد الى سنة او ازيد مثلاً ثم على الفتره فصار ملكية زيد الى سنة ولا فرق بين ان يذكر المصرف بعد المدة كما في القرض او لم يذكر كما نحن فيه وان شئت الحق الصريح قول لا دليل على اعتبار التأييد اسلاوا يصح حتى الموقت الى مدة والاجماع المدهى منوع فان المتقول عن القيد انه لم يذكر التأييد من شروط الوقف ونافى في اشتراطه صاحب المسالك وعن المفاتيح الاشكال فيه قال ان اشتراط التأييد لا دليل عليه والاصل والعمومات تبعه ودعوى فرض عدم الخالف تمنع ككشف هذا الاجماع عن قول المصوم ع ثم ان الكلام الاجمرك مطلق في اشتراطه شامل لما نحن فيه ووجهه على ما يقابل الموقت الى مدة بعبء وجبته فكيف يكون شرطاً مع ان المشهور على الصحة في هذه المسئلة وقتاً بل قد يقال ان مراد من قال بكونه حبساً كونه كذلك حكماً وانه وقف جيد فائدة الحبس

## ﴿ في الوقف المنقطع ﴾

وعليه فجميعهم على الصحيح وقفا ولعله كيف يكون التأييد شرطا قول مطلق ثم اما ان يكون الشرط قصدا لتأييد اوقفه على الاول لازم من قول يكونه حبا التفصيل بين ما اذا قصد الواقف التأييد زعمائه عدم الاقراض او خفة ضروبهين عالم قصدوا ان يقول بالحس في الثاني دون الاول وعلى الثاني يلزم ان يقول بكونه حبا في لوقف على من لا يقترض غالباً اذا اتفق حصول الاقراض مع انهم لا يلتزمون به وان تراهم انما هو في الوقف على من يقترض غالباً ثم ان الفقهاء اطالوا الكلام في المقام من غير مظاهر واستدلوا بالاقوال بوجود ضعيف ثابت (مها) ما عن المختلف من الاستدلال على الصحة وقسا بان الوقف نوع عليك وسدقة فيبيع اختيار المالك في التخصيص وغيره وبان تملك الاخير ليس شرطا في تملك الاول والالزم تقدم المعلوم على العلة وبالحجج الواردة في وصيته فاطمة ع حيث جعلت امر سدقاتها الى اولادها مع احتمال الاقراض ومن السبب المدول عن التمسك بالصحيحين وقوله ع الوقف على حسب الى اخره الى التمسك بهذا الوجوه ( ومنها ) التعليل بالطلاق بان الوقف مقضاء بالتأييد فاذا كان منتظما ساروقفا على مجهول فربما يصح كالأوقف على مجهول في الاستدعاء ( ومنها ) ما اثرنا اليه من الاستدلال على كونها حبا بان الوقف تملك والتملك الى مدة غير معقول وكيف كان التحقيق ما ذكرنا ( مسألة ١٩ ) على القول بان الوقف على من يقترض غالباً يكون حبا لا اشكال في انه بعد الاقراض يرجع الى الواقف او واره بل من الاول لم يخرج عن ملكه ويستعين رجوعه مع موت الواقف الى ورثته حين موته واما على المشهور من كونه وقفاً فهل يرجع الى ورثته الواقف او واره الموقوف عليه او يصرف في وجوه البر اقوال اقويها بل المعين الرجوع الى ورثته الواقف حسب ما مر من التحقيق لم في الوقف على من لا يقترض غالباً اذا اتفق حصول الاقراض يمكن ان يقال بصرفه في وجوه البر لان الواقف كانه عرض عن ملكه المارة لكنه ايضا لا غلوص اشكال ( واما ) القول برجوعه الى ورثته الموقوف عليه فلا وجه له اصولاً فمهل المدار على ورثته الوقف حين موته او ورثته حين الاقراض قولان اقويهما الاول وتظهر الفائدة في الوقف على ولديه ثمات وبموتهم مات احد الولدين عن ولده قبل الاقراض فعلى الثاني يرجع الى الولد الباقى لا ما لو ارث حين الاقراض

وعلى الاول يشترط ان اخيه لتلقيه من ابيه ( الثالث ) التمييز على المشهور  
 بل في الجواهر بلا خلاف ولا اشكال بل الاجماع يحميه عليه لكن في الحدائق لم اقف  
 عليه في جهة من صحت التقديم منها كتاب النهاية للشيخ والمبسوط والسرائر  
 وكذلك الختم للمفيد فلو علق على شرط كفسد دم ويد او صفة كجبر رأس الشهر  
 لم يصح ولا دليل عليه بخصوص كاعترفه صاحب المسالك وحيث قد ان تحقق الاجماع  
 فهو الا فهو مشكل لم ادمي صاحب الجواهر ان غاصر ما دل على تسيب الاسباب تركه  
 انما حاصل وقوعها وهو ايضا مشكل فالاحوط مراعات الاحتياط هذا ولو علق على  
 امر محقق الوقوع حال الانشاء مع العلم كما اذا قال وقتت ان كان هذا يوم الجمعة مع العلم  
 بانه يوم الجمعة صح بل لا يفتي الاشكال وان قل عن بعض بطلانه ايضا لانه بصورة  
 التعليق بل لو لم يعلم ايضا قال ظاهر الصحة فلو قال وقتت على اولاد زيد ان كانوا عدولا  
 مع عدائهم وعدم علمه بذلك قائم بتاخر الارضية ثم لا يخفى انه اذا قال وقتت ان جاء  
 زيد يحتمل وجوها ( احدها ) ان يكون على نحو الشرط المتأخر على وجه الكشف فاذا كان  
 محي في الواقع يكون وقتا من الاول ( الثاني ) ان يكون على نحو الواجب المطلق  
 بان يكون المراد انشاء الملكية حين الحجب ولازمة عدم جواز التصرف بوجه اخر قبله  
 لو لم يعبئه لانه انشاء وقتيه في ذلك الوقت ( الثالث ) ان يكون على نحو الواجب  
 المشروط على نحو الوصية بمعنى حصول الوقبة بعد ذلك لا حين الانشاء واشكال تأخير  
 الامر عن السبب انما يرد في هذه الثلاثة بخلاف الاولين اما الاولى فواضح وانما  
 الثانية فلان انشاء الوقبة حين الحجب وقد حصلت حين الانشاء ( الشرط الرابع )  
 اخراج نفسه عن الوقت والا فلا يصح بلا خلاف كما عن جماعة بل بالاجماع كما عن السراي  
 والتذكرة وخلاف ابن الخياط على فرض ظهور كلامه فيه شاذ في الخلاف محكي عن بعض  
 السامعة بل قد يقال بعدم مقوابة الحوا لان الوقت يملك المنة نوه فقها ولا يصح  
 تملك نفسه ما كان له وليسكن فيه لولا ان الوقت اخصاف لا يملك وقاسا لانه ماله من  
 سبيل الملكية بملكية اخرى عليه بنحو اخر وربما يستدل عليه بكتابة علي بن سليمان  
 الى ابن الحسن ع جعلت فداك ليس لي ولد ولي ضياع ورثتها عن ابني وبنيها استغفرت  
 ولان الحدان فان لم يكن لي ولد وحدث بي حدث فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت

بعضها على فقر آء اخواني والمستضعفين او اييها والصدق بغيرها عليهم في حيوتى  
فانى اتخوف ان لا يخذ الوقت بدموتى فان وقتها في حيوتى فلان اكل منها ايام حيوتى  
ام لا تصكتب ع فهمت كتابك في امر ضايعك فليس لك ان تأكل منها من الصدقة  
فانك اكلت منها لم يخذ ان كان لك ورثة فيع وتصدق بغير ثمنها في حيوتك وان  
صدقت امسكت لنفسك ما بقوتك مثل ما صنع امير المؤمنين ع وخبر طلحة بن زيد  
عن ابي عبد الله ع عن ابيه ان رجلا تصدق بدار له وهو ساكن فيها فقال ع الحسين  
اخرج منها وفيها مع عدمها فاجمع صور المسئلة انه يمكن الخدشة في دلالتهما اما  
الخبر فواضح اذ ليس مقتضاه الاوجوب الخروج عن الدار بعد ان وقفها على غيره  
ولادلالة فيه على عدم جواز الوقف على نفة واما المكتبة فالظاهر انها ايضا كذلك  
فالمراد ان اذا وقف على الفقر آء لا يجوز ان يأكل مادام حيوة ولادلالة فيها على عدم  
جواز ان يجعل شيئا من الوقف لنفسه مدة حيوة بل يمكن ان قال ان المراد من قوله ع  
وان صدقت امسكت لنفسك ما بقوتك انه اذا وقف واراد ان يأكل منه مدة حيوة فليجعل  
في ضمن اجر آء الصبغة شيئا منه ليقوت به وحيشته فيدل على الجواز واما الاستدلال  
بالخبرين الاتيين في مسئلة اشترط الوداليه عند الحاجة فلا وجه له اصلا فالعمدة  
في دليل المنع هو الاحصاء ولا بد من الاقتصار على القدر المتيقن منه والافتقار بقوله ع  
الوقوف على حسب ما يوقفها عليها هو الجواز مضافا الى العمومات العامة مثل اوقوا  
بالنقد وغيره وحيث قد قول لو وقف على نفسه بطل ولو وقف على غيره ثم على غيره  
بطل بالنسبة الى نفسه وان من الوقف المقطع الاول كما لو وقف على غيره ثم على نفسه  
فان من الوقف المقطع الاخر ولو وقف على غيره ثم على نفسه ثم على غيره كان منقطع  
الوسط وسيأتى حكم هذا الصور بالنسبة الى غيره ولو وقف على نفسه وغيره بطل بالنسبة  
الى نفسه وسبح بالنسبة الى غيره في نفسه على الاقوى وقد قال بطلانه بالنسبة الى الغير  
احداً ولا رجه له كما لا وجه للقول بكون تمامه للغير ولو وقف على نفسه والفقر آء  
مبطل بطلانه وقيل بكون تمامه للفقر آء وقيل بطلانه في نفسه وقيل بطلانه في ربه  
والاقوى انه ان اراد التوزيع بطل في صفة وصح في صفة للفقر آء وان كان مراده بيان  
المصرف صح في تمامه للفقر آء اذ مع كونه له والفقر آء على وجه بيان المصرف يمكن دفع تمامه

لفقره او يمكن دفع تمامه له على تقدير محنته ولا يلزم التوزيع على تقدير بطلان بعض  
المصرف يبقى البعض الآخر (سنة ١٢) لو وقف على اولاده او على الفقراء مثلاً  
وشرط ادا ديونه او ادرار مؤنته فالتشبه وبطلان الشرط والوقف سواء شرط ادا  
دين معين او اطلاق الدين وسواء شرط ادرار مؤنته الى اخر عمره او الى مدة معينة  
ومن غير فرق بين تعيين مقدار المؤنة وعدمه وذلك لان هذا الشرط منافي لمقتضى  
الوقف اذ مقتضاه خروجه عن العين والمنفعة و... يقال بعدم منع كونه خلاف مقتضى  
الوقف لصحة الوقف وبطلان الشرط لمساواة في محله من ان الشرط الفاسد لا يكون  
مفسداً والا قوى ان يقال ان كان قصده من ذلك كونه وفقاً على ادا ديونه او ادرار  
مؤنته وعلى الفقراء بطل شرطه لانه بالنسبة الى اداء الدين وادرار المؤنة وقف على  
نفسه ويمكن جبراً ان يقال بالنسبة الى ما عدا مقدارها صحيح لفقره وان كان قصده  
الاشتراط على الموقوف عليه بادا ديونه من منافع الوقف يمكن ان يقال بصحة لانه  
كما قال وقتت على من يؤدي ديوني من هذا الوقف فلا يكون وقفاً على نفسه واولي  
بالصحة ما لو شرط على الموقوف عليه ادا ديونه من ماله و... من غير سماع الوقف  
سواء اطلق او قيد بمادام منع هذا الوقف لانه حيث قد لم يشترط كونه بعض المنفعة له  
وانما شرط شرطاً على الموقوف عليه فهو كالأوقاف وقتت على من يؤدي ديوني من  
اولادى او قال وقتت على من يقره كل يوم سورة من القرآن ويهوى اى ثوابها واولي  
من ذلك بالصحة لو كان قصده استدامة ادا ديونه من منفعه له وقف فله لم يشترط اداء  
... من الوقف كما بين (سنة ١٣) لو شرط كل اهله او اصباه ومن تربطه  
واكل اتباعه من الوقف جاركاً حكى من فعل النبي صلى الله عليه وسلم من ابى الحسن  
الثاني ع **مسألة ١٤** لو شرط ادرار مؤنة اولاده او غيرهم من اهر باسرع وار  
كما يامى يجب عليه ففتهم واذا كان ما يهود اليهم قدر مكفـ ايتم يسقط عنه وجوب  
هتهم ولا يوجب هذا كونه وفقاً على نفسه كما هو واضح وكذا لو شرط هقة زوجته  
الانقطاعية بخلاف سقة زوجته الدائمة لانه لا يجوز اذا كان بنوان هقة الزوجية اذ يجب  
الى الوقف على نفسه الاعلى بعض الوجوه السابقة لم لو شرط ففتها لابنوان هقة  
الزوجية فلا يابع منه وحيث لا يسقط عنه وجوب هفتها و... ففتها فله هقة مملوكة



## فيما يشترطه الواقف في ضمن الوقف

اوقاتته على اشكال اذ ليس حال حفظها حال خفة الزوجة بل حال خفة الاقارب في انها ليست على وجه لوتر كما او تكفلها غيره صارت ديناً عليه (مسئلة ١٥) اذا شرط اداء ما عليه من الزكاة والخمس والمظالم ونحو ذلك كان حاله حال اشتراط اداء ديونه اذ هي ايضا ديون اذا كانت في القمة وان كانت في العين فالتنع اظهر ولا فرق بين مسكونها ولحية او كانت من لبس الاحتياط ولو كان استعجالياً وكذا لو شرط العدة او الزمارة او الحج نيابة عنه ولا فرق بين كون الشرط آتياً حال حيوته او بعد موته لكن من كاشف النقص جواز اشتراط آتياً بعد موته بعد ان منع جواز ذلك في حال حيوته قال ولو شرط رد مظالم عنه او صدقة او عبادة او اداء ديون لزمته في حيوته او نحو ذلك قوى القول بالصحة (مسئلة ١٦) اذا شرط قراءة القرآن نيابة عنه في حيوته او بعد موته ففي ههنا اشكال بل وكذا لو شرط قراءة القرآن واهداء ثوابها اليه وهو حي او فرساعلى قبره واهداء ثوابها اليه لكن الاظهر الجواز خصوصاً في اهداء الثواب سيما بعد الموت واما لو شرط قراءة القرآن على قبره من غيره ووجه اهداء الثواب فلا اشكال فيه (مسئلة ١٧) اذا استثنى في ضمن اجراء الصبغة من منافع الوقف مقدار مؤنة مادام حياً او استثنى نحو ذلك مما يعود اليه نفسه فالظاهر عدم الاشكال فيه اذ على هذا يكون خارجاً عن الوقف فهو نظير مال الوقف شاة واستثنى صوفها الموجود عليها حال اجراء الصبغة وماذا وقف يستأجر واستثنى عمره الموهود او ثمرته واحدة ونحو ذلك وكذا لو استثنى مقدار اداء مديته سواء كان بسحب التوزيع على السنين كل سنة كذا او تقديم اداء الدين على الصرف في مصارف الوقف ولا يضر تاخير الصرف في مصارف الوقف فهو نظير وقف العين المستأجرة المدة وبالجملة انتفاع الواقف بالعين الموقوفة على الفقراء او غيرهم بسحب الاستثناء ليس وقفاً على نفسه ولا انتفاعاً بل وقف بقاءه ووقف (مسئلة ١٨) لا اشكال في جواز جعل مقدار من منافع الوقف لحق التولية وحيث جعل التولية لنفسه مادام حياً كما ان يأخذ ذلك المقدار بهذا الطوان ولا يكون من الوقف على نفسه لان التولى ليس موقوفاً عليه بل انما يأخذ في مسائل كسب في حفظ الوقف واصلاحه واجارته وصرف منافع في نظير سائر التؤن ويمكن ان يكون ذلك من باب استثناء هذا المقدار من المنافع وفي تعيين حق التولية

الامر بيد الواقف قلته وصحة ولا يلزم ان يكون بمقدار اجرة عمل المتولى بل يجوز ان يكون ازيد خصوصاً اذا حصل منه من باب الاستثناء وجبته فيجوز ان يحصل حق التولية في الرتبة الاولى لسعة اعشار النافع ولعموم وقف عليهم عشراً منها وبوجه في المراتب المتأخرة بمكس هذا ولا يكون من الوقف على نفسه كالتجربة المحقق القمي قدس سره وقال انه يمد من الوقف على نفسه صرفاً اذ منع حكم العرف بعد الاطلاع على الكيفية بنحو ما ذكرنا (مسألة ١٩) الا ان اراد ان يتنفع بالوقف بادام حياً كلاً او بعضاً ان يؤثر الممن الذي يريد وقفها مدة معينة كمدرسين كلاً او بعضاً ويجعل لنفسه حياً الفسخ ثم بعد اجراء الصيغة والاقباس يفسخ الاحارة فترجع المنافع اليه في تلك المدة ويكون الوقف مسلوب المنفعة الى تلك المدة كلاً او بعضاً ولا بأس (مسألة ٢٠) بجواز وقف العين باعتبار بعض منافعها تبقى المنافع الاخرى على ملك الواقف فيجوز وقف البستان باعتبار ثمره نخيلها واشجارها فيبقى السعف وغصون الاشجار واوراقها عند اليبس على ملكه وكذا يجوز وقف البقرة لحصوس الحراث فيبقى لبنها على ملكه وهكذا يجوز وقف البعد للخدمة ههنا فتبقى منافعه لئلا لنفسه وهكذا ولا مانع من ان يملك الوقف بملك ان يكون مملوكاً والموقوف عليه باعتبار اول واقف باعتبار اخر وقوله في الوقف على حسب ما يوقفها احلها واف بصحة جميع ذلك (مسألة ٢١) في مثل المساجد والقطر والحنانات للزوار والحباج والمسافرين والمدارس ومخوها من الاوقاف العامة على الجهات العامة لا يبنى الاشكال في جواز انتفاع لواقفها ايضاً لان الموقوف عليه هو الجهة فلا يصح الوقف على نفسه من ان يملكه الى البقرة عليه لم يوقفه خروجه نفسه اشكال جواز قصره لانه جليل كالمستثنى اما الوقف على مثل المعمرات والفقهاء والطلاب ونحوهم اذا كان الواقف داخل في التوارى حين الوقف او صار من الاجداد ذلك فان كان المراد التوزيع عليهم فلا اشكال في عدم جواز اخذه حصص من التامع وان كان المراد بنحوه ان المصروف كاهو الغالب المتعارف في جهه انتفاعه مطلقاً كما من المشهور وادعاه مطلقاً كما عن ابن ادريس والعلامة في الخصائص والتمهات (مسألة ٢٢) الامع قصد خروجه او جوار مع الاطلاق لامع قصد له حول او الخروج وخوهم واقوال والا قوى الجواز الامع قصد خروجه نفسه فانه لا يبعد دعاً على نفسه الموقوف

عليه هو عنوان التقية والفقيه مثل المملوك جهة الفقر والفقاعة والقياس على الزكاة التي للفقراد ولا يجوز للفقران لكل زكاة فيه لوجهه اذ فيها يجب الاعطاء مع اكله نفسه لا يصدق ايتاء الزكاة واما عدم الجواز مع قصد الخروج فلانه حينئذ من تخصيص الضمان وتقيده واما قصد الدخول فلا يضر اذ منه ايضاً لا يصدق الوقف على نفسه (مسئلة ٢٢) اذا وقف على امام مسجد او على الاعلى به وكان هو الامام في ذلك المسجد والاعلى في ذلك البلد فلما حين الوقف في جواز انتفاعه اشكال لانه قال الوقف على نفسه واما اذا كان الامام او الاعلى غيره ثم اتفق بذلك انه صار لهما او اعلى في جواز انتفاعه بذلك الوقف وعدمه وحيث انظرها الجواز (مسئلة ٢٣) اذا وقف وشرط عوده اليه عند حاجته فلا يضر على هذا لشرط وكونه وقفاً وعن المرتضى دعوى الاجماع على ذلك وجاعة على بطلان من الاصل ومنهم ابن ادریس مدعي عليه الاجماع وعن بعضهم منه حيسا والاقوى هو القول الاول لعموم افعال العقود ونحوه وقوله ع الوقف على حسب ما يوقفها وحينئذ فان لم يحتج بقى وقفا وان احتاج رجيم الكاد بموته بصير ميراثا ورجع الشرط الى قوله وقفت مادامت غنيا فيكون نظير الوقف على من ينقرض قابلاً فهو وقف على غاية محنة الحصول ولا مانع منه بعد عدم اشتراط التأييد في هذه الوقف كالا مال من قوله وقفت على اولادى ماداموا عدولا او الى ان يفتقوا او ماداموا افتراء فلا فرق بين جعل النسيئة وسنام الاوصاف الموقوف عليه او وسنام اوصاف لواقف كما نحن فيه واستدل للقول بالبطلان بخبر اسمعيل بن الفضل عن ابي عبد الله ع عن رجل يتصدق ببعض ماله في حيوته في كل وجه من وجوه الخير وقال ان احتجت الى شئ من المال فانما احق به ترى ذلك له وقد جعله فيكون له في حيوته فاذا هلك الرجل يرجع ميراثا او يمضى صدقة قال ع يرجع ميراثا على اهله وقوله في المسائل وقال ان احتجبت الى شئ من مالي او من غلته فاني احق به الهذلك وقد جعله لله وكيف يكون حاله فاذا هلك الرجل ارجع ميراثا الى اخره وخبره الاخر عنه ايضاً من اوصاف ضامته قال ان احتجبت اليها فانما احق بها ثم مات الرجل فانها ترجع الى الميراث فان حكمه ع بالرجوع الى الميراث بعد السؤل عن محنة هذا الشرط وعدمها وعن رجوعه ميراثا وعدمه اذا شرط هذا الشرط في الخبر الاول وبالرجوع اليه في الخبر

التأني بقول مطلق من غير سبق سؤال ظاهر في بطلانه وفيه انه يمكن ان يكون المراد من الخبرين انه اذا شرط ذلك ثم حصلت الحاجة وطالبه ثم مات يرجع ميراثا ولا يبقى وقفاً حيثئذ يكون دليلاً على الصحة ولنا استدلال بعضهم بها على القول الاول ويؤيده التفسير بالرجوع فانه ظاهر في انه قبل ذلك كان وقفاً والاقل القول بالبطلان يكون من الاول له ولم يخرج عن ملكه حتى يرجع اليه بالحاجة مع انه يمكن ان يكون المراد بالبطلان اذا اراد كونه احق به مع قبائه على الوقفة وحيثئذ لا دخل لهما بمسئلتنا وهي خروجيه عن الوقفة وعوده ملكاً ويؤيده قوله او من غلته على ما قلناه صاحب المسالك فانه ظاهر في ان مراده الاحقية مع البقاء على الوقفة والاصناف ان الخبرين ان لم يكونا اظهر في الدلالة على القول بالصحة يكونان من المجمل فالرجع العمومات هذا واستدل للبطلان بوجود اخر ضيقة ( منها ) ان الشرط المذكور مساف لمقتضى لوقف الذي هو البقاء ابداً وفيه ان هذا مقتضى اطلاقه لا مطلقه ( ومنها ) انه يرجع الى الوقف على النفس ( وفيه ) ان مقتضاه زوال الوقفة عند الحاجة لا الاحقية مع قبائه عليها ( ومنها ) انه يوجب التليق فانه حيثئذ يعلقه عن عدم سبواز لرجوع في الصدقة وفيه . لاصل الوقفة ( ومنها ) انه مناف للمائل على عدم سبواز لرجوع في الصدقة وفيه . انه محدد بمقدار قبائه صدقة مع ان الوقف اذا لم يكن يقصد القرية لا يكون صدقة فهو اخس من المدهى ( ومنها ) انه يرجع الى شرط الخيار ولا يجري في الوقف خيار الشرط ولا خيار الاشهاد ( وفيه ) ان مقتضاه زوال الوقفة بعوده ملكاً فهو قاية لها لان يكون له الخيار في الفسخ وعدمه ( ربما لقول ) بالصحة حبساً فلا وجه له الادعوى اعتبار الدوام في الوقف وقد حرفت منه مع ان المفروض انه قصد الوقفة فلا وجه لجله حبساً بل لا بد على قولهم ببطلانه مع عدم الدوام شاء على كون الوقف بملكاً ثم الظاهر ان مراد من قال بصحته حبساً ورجوعه بملوت ميراثاً انما هو قبائه اذا حصلت القسابة وهي الحاجة وامام عدم حصولها الى موته فلا رجة لرجوع ميراثا بل هو باق وقال كني ذكر الحق القم قدس سره في اجوبة مسائله بعد اختيار كونه حبساً انه يرجع بملوت الى الورثة وان لم يتحقق الحاجة وانتهى الى حبسها من العلماء ( وفيه ) انه لا وجه لرجوعه ميراثاً مع عدم حصول الحاجة ولعل نظراً الى اطلاق الخبرين بعد استظهار

هذه الشرط وأنه قبل حصول الحاجة لا يكون ملكه بشهادة لفظ الرجوع وهو مشكل  
بل اللازم بناء على دلالة الخبرين على الصحة تخصيص الرجوع الى الميراث بما اذا  
حصلت الحاجة ثم مات لا مطلقاً ولا ينبغي ان هذا الوجه احتمال رابع في الخبرين سواء  
حصلتا على الصحة وفقاً او جباهما ان القائلين بالصحة احتشقوا في انه عند حصول  
الحاجة يودع ملكه مطلقاً او اذا اراد ذلك على قولين والاقوى الاول كما اشترنا اليه  
لانه مقتضى التحديد المذكور مع انه على الثاني يكون من باب خيار الشرط والظاهر  
اجماعهم على عدم جريانه في الوقت الا ان قيل ان هذا المورد خرج بالنص ثم بناء  
على ما ذكرنا من الصحة وفقاً يقتضى القاعدة لافرق بين ان يحل الغاية هي الحاجة او  
غيرها كما اذا قاله قفت على فقره وان قدم زيد فاما حق هو ونحو ذلك فمما ان المدار  
في الحاجة اذا اطلقها هو المعروف وان غير بقية خاصة بصيرة ولا وجه لما قيل من انها  
سرورته الى حد استحقاق الزكوة ولا ما قيل من عدمها لانه مقتضى قوت يوم وبلية الماط  
صدق الحاجة الى العين الموقوفة لا الحاجة مطلقاً فقد لا يكون محتاجاً في حد نفسه وليس  
له شيء الا ان يحصل له من الوجوه من غير مؤنة نص او منة ففيه محتاج لكن لا يصدق  
انه محتاج الى الوقت والعين الموقوفة فهذا لا يكفي في العود ملكاً في سنة ٢٤ كما اذا  
وقعت بستاناً ملائ على من ادامت يكون هو الوارث له في سنة ٢٤ او مع غيره في سنة ٢٤  
بلوغ اليه فله ان يطوف او يمدد الامام من سنة ٢٤ من سنة ٢٤ انوقف عليه ولا يكون  
من باب شايء لو اضيق وقت ( سنة ٢٥ ) لا يجزى ان يمدد كراماً انما من ان  
التولية يعمى في يدور من باب الامانة من من مافهم العين عن الوقفية انما يصح  
بالدابة الى نفس الامر اذا تلا منه ليا ساداً حديثه واما النسبة الى ارالتواين بعده  
حيث كل لانه اذا كان من باب الاستاء ما يكون مقساره باقية على ملك الواقف فيموت به يفعل  
الى و شئ ولا بد في جعله لمتولين به من عنوان اخر غير عنوان الواقف فانه لا يفي بذلك

### ﴿ فصل الثاني في نه ايط الموقوف ﴾

وهي امر ( احدها ) ان يكون عيناً فلا يصح وقف المانع مثلاً اذا استأجر  
منه عدة ريسة واراد ان يجعل منفعتها هي السكنى فيها وقفاً مع بناء العين على  
ذلك مالها مطلقاً لم يصح لان الانتفاع بها انتهى باقلا فله فلا يتصور فيها تحييد الاصل

إذا أصل حيث تذهب النفقة وكذا لا يصح وقف الدين كما إذا كان له على الغير عشر شاة  
مثلاً لا يصح أن يجعلها وقفاً قبل قبضها من ذلك الغير وكذا لا يصح أن يكون كلاً في دمه  
الوقت كان وقف عشر شاة في ذمته وذلك الإجماع على الظاهر والمصراف الالفة  
وعدم معهوديته والصفة الإجماع أن تم والافيشكل الفرق بين الوقت وبين البيع  
والصلح والهبة والأجارة حيث يصح أن يكون متعلقها الدين والكل في الذمة وما  
ذكره في الجواهر من وجه المتع في الوقف وبيان الفرق بينه وبين المذكورات مع عدة  
تأنيته لا يخرج عن المصادرة كما لا يخفى على من راسع (مسئلة ١) لا يبعد جواز  
وقف أحد العبدن ثم التمين بالقرعة كالمصح الوصية ولا يضره الإسهام بل لو لم يكن  
إجماع على المتع في البيع جازيه أيضاً وكذلك لا يبعد جواز وقف الكلى الخارجي  
أزقف مائة ذراع مثلاً من القطعة المينة من أرض كما يصح بيحه والظاهر عدم شمول  
الإجماع على المتع من وقف الكلى على فرض صحة ذلك بل القيد واليقين مراعى  
في الذمة لا في التمين (مسئلة ٢) يصح وقف المشاع بالإجماع والاخذ بالماله على  
جو از التصدي بالمشاع الشامل للوقت (مسئلة ٣) لا يصح وقف الملم المصروف  
إذا قال وقف مائة من ألاك أو نية من دلي (الشرط الثاني) أن يكون مملوك  
ولا يصح وقف ما لا يملك الملم كالخزير وآدوقه على له أو يورثه يصح كفاً وقدره  
على الكافر وكذا لا يصح وقف كلب الهراش وكذا لا يصح وقف الحر وإن كان له عام  
وكان مالاً كالمساكنه أملاً وكذلك لا يصح وقف ما لا يملكه مع إعارته معه فوا أن  
(مسئلة ٤) في صحة وقف ما لا يملكه لأن داره حتى لا يخصص به وجه الإجماع  
الجواز فيمكن من ذمة المصروف أن يملك ما لا يملك من ماله لا يجوز وقفه  
الحايطة والزرع والسانية إذا قلنا بعدم صحته فيكون كذلك  
أشبه فلا إشكال فيه لأنه مملوك وقد يصح وقف الأرض التي يجرد الزاظة به كفاية  
تجوير في تلك (الشرط الثالث) أن يمكن الاستفاد به مع بقاءه ولا يصح وقف  
الطعم والنفوس كدغومها مما ذكرنا الأنشاعه ثلاثة (الشرط الرابع) أن يذكر  
عابدين أقباصه فلا يصح وقف الطير في الهواء ولا السمك في الماء وإن كانه يملكها  
وقد لا يصح وقف اليد الأبق ولو مع الضمنية مع لباس عن الغزو عليه سم لو كان

الموقوف عليه قادراً على قبضه صح وكذا العين المنصوبة التي لا يمكن من ردها إذا لم  
يتمكن الموقوف عليه أيضاً ( الشرط الخامس ) ان يكون ما يبقى مدة مستدأ بها قبضه  
وقد وردا وريجان لنتم بما لا يبقى الا ساعه او ازيد ( الشرط السادس ) ان تكون  
المنفعة المقصودة من الوقف محللة فلا يصح وقف الدابة لحمل الحنجر والخنجر §  
( مسألة ٥ ) الاقوى جواز وقف الدراهم والدنانير لا مكان الانتفاع بهامع قضاء  
عينها مثل التزين وحفظ الاعتبار كما يجوز طريقتها كما يظهر من بعض الاخبار قال قول  
بعدم الجواز خفيف ( مسألة ٦ ) لا اشكال في صحة وقف الثياب والاداني والاثاث  
والمقارن والكتب والسلاح ونحوها مما يصح الانتفاع به مع قائه منفعة محللة وان  
كان قائه في مدة قليلة ولا ينشأ في ذلك اعتبار التأيد في الوقف على القول به لان المراد منه  
مدة عمر التي كما هو واضح ( مسألة ٧ ) لا يشترط في العين الموقوفة ان تكون محلا  
لانتفاع فعلا فيصح وقف ما لا منفعة له الا بعد مدة كالسيد الصغير والدابة الصغيرة  
والاصول الموقوفة التي لا تخر الا بعد خمس سنين او ازيد ( الشرط السابع ) ان لا  
يكون متعلقا بحق الغير المانع من التصرف فلا يصح وقف العين الموهومة قبل فكها على  
الاقوى وكذا لا يجوز وقف ام الولد قبل موت ولدها وقد يقال بجوازه فتيق وقفاً  
الى موت سيدها اذا قل بان الوقف تملك للوقوف عليه والا فلا يجوز لمدم حوار ظلمها  
الى الغير وان كانت مملوكة وكذلك لا يجوز وقف المكاتب قسميه الا في الشروط  
بعد هجره عن اداء مال الكتابة ولا مانع من وقف السيد المدير في بطل تدبيره §  
( مسألة ٨ ) الاقوى جواز وقف المملوك على من ينشأ عليه امان على المختار من ان  
الوقف ليس تملكاً فواضح واما على القول بكونه تملكاً فلان الموجب للاعتاق الملكية  
التامة لا مثل الوقف فلا مانع ويبقى وقفاً واما احتمال هجرته وانما فيه بعيدا فبته مع انه  
يلزم من وجوده عدمه

### ➤ الفصل الثالث في شرائط الواقف ➤

يشترط فيه البلوغ والعقل والاختيار والحرية وعدم كونه مجبوراً لفلس اوسفه  
فمختلفون في صحة وقف من بلغ عشرين من المشهور على عدم هجرته لعموم ما دل على عدم  
هجرة لصرقات غير البالغ وعن القيد ههنا وقف من بلغ عشرين وله للاخبار الواردة في

جواز صدقة بناء على ان المراد منها يشمل الوقف ايضاً ففي خبر زرارة عن ابي جعفر  
اذا اتى على الغلام عشرين فانه يجوز في ماله ما اعتق او كسب او اوصى على حد  
معروف وحق فهو جائز وفي موقعة جبل بن دراج عن احدهما ع يجوز تطلق الغلام  
لذا كان قد عقل وصدقه ووصيته وان لم يحتم وفي موقعة الحلبي ومحمد بن مسلم عن ابي  
عبد الله ع سئل عن صدقة الغلام ما لم يحتمل قال ع نعم اذا وضعها في موضع الصدقة لكن  
يمكن ان يقال ان المراد من الصدقة في هذه الاخبار الصدقات الجزئية الصادرة  
منه لا مثل الوقف لا اقل من الشك فالاقوى عدم الصحة لم حيث ان الاقوى صحة  
وصيته من بلغ عشرين للاخبار المعمول بها فاذا اوصى بالوقف صح عنه وقف الوصي  
(مسألة ١) لا يشترط في الواقف ان يكون مسلماً فيصح وقف الكافر فيها يصح  
من المسلم كما اذا وقف على اولاده او على الفقراء خصوصاً اذا وقف على فقراء المسلمين  
بالاجماع لم ربما يستشكل فيه بناء على اعتبار قصد القرية في الوقف لكنك همزت عدم  
اعتباره وعلى فرض اعتباره يمكن حصوله ممن يعترف بالله تعالى ولا يلزم حصول القرب  
بل يكفي قصد بل ظاهرهم الاجماع على صحة وقفه على ما لا يصح في مذهبينا مثل  
الوقف على بيوت النيران وعلى قرابين الشمس والكواكب وكذا وقف الحنوز ونحوه  
لكن الصحة هنا ليست واقعية بل من باب اقرارهم على دينهم بخلاف الجامع للشرائط  
عندنا فان الصحة في واقعية بعد كونهم مكلفين بالفروع وعدم كون الوقف من  
العبادات وان اعتبرنا فيه قصد القرية فلا يلزم بطلان كل ما يشر فيه قصد القرية من الكافر

### الفصل الرابع في شرائط الموقوف عليه

وهي امور (احدها) ان يكون موجوداً فلا يصح الوقف على الممدوم الذي لا يمكن  
وجوده بعد ذلك ايضاً كالوقف داراً على زيد لسكنائه بتخييل انه موجود فبئس موته  
قبل ذلك واما اذا وقف على من سيوجد من اولاده فظاهرهم الاجماع على عدم جوازه  
ايضاً بل ظاهرهم الاجماع على عدم جواز الوقف على الحمل قالوا لان الوقف تملكك  
ولا يقبل تملكك الممدوم فان الملكية صفة وجودية تستدعي محلاً موجوداً ولهذا  
لا تصح الوصية للممدوم وهذا من الوجه يمكن اذا ولا لا يتم في الحمل فانه وجود  
ودعوى عدم قابليته للملكية ولذا لا تصح الوصية له كما ترى اذ لا فرق بين الحمل والرضيع



خصوصاً مع فصل قليل كما اذا كان قبل الوضع ربع ساعة واشترط ارضه بتولده حياً ليس  
 لمدوم قابلية للملكية بل لقليل الخاص فلا يصح القياس عليه ولذا استشكلنا على حكمهم  
 في الوصية له باشرط تولده حياً ( وثانياً ) يرد عليهم التقض بما اذا كان تبياً لموجود  
 فانهم يجوزونه كما اذا وقف على اولاده الموجودين ومن سيوجد منهم وقتاً في سائر  
 البطون اللاحقة فان تملك المدوم لو كان غير مقبول فيمكن فرق بين الاستقلال والتبعية  
 ومافي الجواهر من ان معنى تبعية البطن الثاني للاول ان الشارع جعل عقد الوقف  
 سبباً لملك المدوم بعد وجوده فالوجود حينئذ كالقبض احد اجزاء العلة التامة في ثبوت  
 الملك له لانها ملك حال عدمه فيه فاقول بتمتة في المدوم والا يضافاً ( وثالثاً ) لا فرق  
 في المقولية وعدمها بين كون المالك مدوماً او المملوك مع انهم يجوزون تملك الكلي  
 في الذمة مع انه ليس شيئاً موجوداً في الخارج وايضاً يجوزون بيع الثمار قبل روضها ما بين  
 اومع الضميمة ويجوزون تملك النافع وليست موجودة بل يمتد في شيئاً فشيئاً ويجوزون  
 الوصية بما تحممه الجارية والهدية ونحو ذلك ولو كانت للملكية تحتاج الى محل موجود  
 لم يتفاوت الحال بين كون المالك مدوماً او المملوك ولا وجه للاطال في هذا ذكره صاحب  
 الجواهر في دفع اشكال تملك المدوم حيث قال في مثل بيع الثمار يمكن منع تحقق الملك  
 حقيقة بل اقصاء التأهل للملك والاستعداد له على حسب ملك النماء لملك الاصل  
 وملك التمتع لملك العين فهو من قبيل ملك ان يملك لانه ملك حقيقة بل بالاسباب المقررة  
 استحقاق ان يملك المدوم بعد وجوده لانه ملك للمدوم حقيقة انتهى مع انه كيف يتحقق  
 البيع حينئذ مع كونه تملك حقيقة ( ورابعاً ) ان التحقيق ان الملكية من الامور الاعتبارية  
 فوجودها عين الاعتبار العقلاني وليست كالسواد والياض المحتاجين الى محل خارجي  
 بل يكفيها المحل الاعتباري بل اقول ان جميع الاحكام الشرعية من الوجوب والحرمة  
 ونحوها ممكنة كذا سائر الوضيات واحكام الموالى بالنسبة الى الميبد والسلاطين بالنسبة  
 الى الرعايا اعتبارات عقلانية حقيقة عين الاعتبار ولا وجود لها في الخارج غير الاعتبار  
 فيكفيها المحل الموجود في اعتبار العقلاء كيف والازم عدم لعلق الوجوب بالصولة ولا  
 الحرمة بالزما الابد وجودها في الخارج نعم مباينتها من الحب والبغض والارادة  
 والكره اضرار خارجية ويتفرع على ما ذكرنا من التحقيق مطالب مستنبذة

( وخاساً ) ان الوقت ليس نعليك كما مر مراراً ثم انظر عدم الاشكال في جواز  
الوقف على الحاج والزوار مع عدم وجود أثر او حاج حين الوقف وكذا الوقف  
على طلاب مدرسة معينة مع عدم وجودهم فيها حاله وكذا الوقف على امام مسجد مع عدم  
امامه فعلاً والوقف على قراقرية مع عدم وجود فقير فيها فعلاً وهكذا واللازم على  
قولهم بطلان الوقف في المذكورات قالوا لا ينافي انه ان تم الاجماع على عدم صحة الوقف  
على المدوم لئلا يبيح بالافاقوى محتمه وتحقق الاجماع الكاشف عن رأى  
المصوم مع دونه فخرط المتبادر لانهم يطولون بهذا التسليل العليل ودعوى ان الوجه في  
عدمها لستة اشتراط القبض في صحة الوقف ومع كون الموقوف عليه مدوماً لا يمكن  
تحققه مدفوعة أولاً بعدم اشتراط القورية في القبض وثانياً بإمكان قبض الحاكم او  
المتولى ( مسألة ١ ) لو وقف على مدوم وموجود على القول بعدم جواز الوقف  
على المدوم مطلقاً او في خصوص القدي قلنا عدم جواز الوقف عليه صحيح بالنسبة الى  
الموجود في مقدار حصته وبطلان بالنسبة الى حصه المدوم وكذا الوقف على موجود  
وبعد على مدوم وامال مدوم والمدوم ثم الموجود فلا اشكال في بطلان ما بالنسبة الى المدوم  
واما بالنسبة الى الموجود فالشهور بطلان ايضاً وعن الشيخ في خلافه وبسوطه  
صحة بالنسبة اليه وتبعه في ذلك بعض وسكان الحال لو بدع بمن لا يصح الوقف عليه  
من جهة اخرى مثل الوقف على نفسه او على المملوك او على المجهول فان المشهور على  
بطلان بالنسبة الى من يصح الوقف عليه ايضاً وعن الشيخ محتمه في حقه والاقوى الصحة  
والتبيض فان الظاهر انه لا فرق في التبيض بين كونهما في الموضع او في الطول كما  
في ما نحن فيه فان المرتبة المتأخرة ايضاً تتلقى من الواقف وما يقيد بال من ارشاد  
الواقف في السلسلة الطولية المرتبة بقيد الترتيب فلا يمكن الحكم بالصحة في البعض دون  
البعض محل منع اذا لفرق بين الترتيب والجمع بينهما في التقييد بالمجموع وعدمه اذ في الجمع  
ايضاً يمكن ان يقال ان مراده المجموع فلا يمكن الحكم بصحة البعض دون البعض ثم اذا  
علم ارادة التقييد فاللازم بالحكم بالبطلان سواء في الطولي والعرضي وهذا استدلال للشهور  
القاتلين بالبطلان بان اللازم من الحكم بالصحة احد المحاذير الثلاثة اما الوقف بلاموقوف  
عليه او الوقف بالمعروط او المطلق او كون الوقف على خلاف ما قصد به الواقف اذ

المعية كنعونة الزناة والشاربين والخمر وشرآب الكتب المحرقة من التورية والانجيل  
وسائر كتب الضلال ولعنوها وتدريسها وشرآلات الملاهي ونحوها ولظواهر  
فساده مضافاً الى حرمة ( الشرط الخامس ) ان لا يكون الوقت عليه اعادة له على  
المعية كالوقت على من يعلم انه يصرف منافع الموقوفة في الزنا وشرب الخمر ومنه الوقف  
على البيع والكناس لكونه اعادة لهم على ما هو محرم عليهم من التمدين فيها وفي فساد  
وعدم وجهان من النهي والصرف الادلة ومن كون النهي متعلقاً بما يخرج §§  
( مثله ٣ ) في جواز وقف المسلم على الكفار وعدمه فيما لا يكون اعادة لهم على  
المعاصي ومع قطع النظر عن سائر الجهات اقول فانها الجواز في الرحم دون غيره  
رابعاً الجواز في الابوين دون غيرها خامساً الجواز في القدي دون الحربى والاقوى  
الجواز مطلقاً للمومنات وما دل على التزيب في البر والاحسان وما ورد من جواز  
الصدقة على الكافر مضافاً الى الآية الشريفة ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقتلوكم  
في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبرؤم وتسخطوا اليهم ﴾ مع عدم دليل على المنع  
الا ما يتخيل من قوله تعالى ﴿ لا تعبدوا ما يؤمنون بآلهة من دونه من  
حدائقه ورسوله ولو كانوا آباءهم وابنائهم ﴾ ولادلالة فيما ذائع المستفاد منه انما هو عن  
المواد من حيث كونها إعادة لا مطلقاً ولا الاشكال في عدم حرمة مجالسهم ومخاطبتهم  
والاحسان اليهم والتعارف معهم بل ربما يكون راجعاً اذا كان موجباً لتأليف قلوبهم  
ورغبته في الاسلام ويزيد على ما ذكر في الارحام ما دل على استحباب صلة الرحم وفي  
الابوين ما دل على استحباب مصاحبتهما المعروف والاحسان اليهما كقوله تعالى  
وصاحبهما في الدنيا معروفاً وقوله تعالى ووصيناك الانسان بالديه احساناً وبالجملة  
لا دليل على عدم جواز الوقف على الكافر من حيث انه كافر حتى الحربى ولا وجه لما  
قيل من عدم اهلينه للملكية لكون ماله فينا للمسلمين كما ذكرنا سابقاً واما وقف الكافر  
على الكافر فلا اشكال في جوازه وكذا وقفه على المسلم ومع كون وقفه بشرائط الصحة  
يكون صحيحاً واقماً والاقترار لهم على مذهبهم كوقفه على النيس والكنائس وعلى  
بيوت البير ونحوها والظاهر بقاءه على الصحة لتقريره وان اسلم بعد ذلك بقي شيء  
وهو انه لو وقف المسلم او الكافر على الحربى هل يجوز تملكه للمسلم من حيث ان ماله فينا

للمسلمين ام لا وجهان أظهرهما عدم الجواز ترجيحاً لما دل على عدم جواز تبخير الوقف على ملل على كون ماله قيناً

﴿ الفصل الخامس في بيان مفاد بعض الالفاظ والتاوين الواقعة على الموقوف عليه ﴾  
 من حيث العموم والخصوص والاطلاق والتقييد وكيفية قسمة المنافع من حيث التساوي والاختلاف ولا يخفى أنه في مثل الوقف والوصية والاقراء والحلف والتذرع ونحوها ما يكون من كلام غير الشارع اذا علق حكم على عنوان او متصف بوصف او قيد يكون المتبع من حيث العموم والخصوص وغيرهما من الكيفيات ما تصده المتكلم من الواقف والوصى وغيرهما وحيث أن علم مراده اتبع وان لم يبلغ قللدار على ما يستفاد من كلامه بحسب اللغة والعرف العام والخاص والقرائن المتضمنة والانصراف وعدمه على مثل ما هو الحال في الفاظ الكتاب والسنة في تشخيص مراد الشارع ثم ان العرف الخاص مقدم على العرف العام وهو مقدم على اللغة كما ان القرائن المتضمنة المقيدة للقطع او الظهور مقدمة على الجميع هذا ولو علق الحكم على عنوان واراد منه منشاء الواقف لكن تخيل خلافاً من حيث العموم والخصوص اتبع ما هو مفاده واقعاً لا ما تخيله اذ لا يمكن على وجه التقيد مثلاً اذا وقف على الفقراء واراد الفقير الواقف لكن تخيل ان التقدير خصوص من لا يملك قوت يومه وليثله او قوت شهر او نحو ذلك يكون المدار ما هو الواقع لا ما تخيله ولو كان لفظ مراد شرعي غير ما هو عند العرف فان كان مراده ما هو المراد منه شرعاً اتبع والا قدم العرف مثلاً المراد من الولد شرطاً ام من الولد بلا واسطة وولد الولد في باب الارث والنكاح وفي العرف يختص بالولد بلا واسطة فاذا وقف على اولاده وعلم انه اراد المعنى الشرعي فهو المتبع والا قللدار على ما يفهمه العرف من الاستحصان الا اذا كان هذا القرينة على ارادة الاعم وهكذا وما في باب الوصية من انه اذا وصى بجزء من ماله يعطى المشر واذا وصى بشئ يعطى السدس واذا وصى بسهم يعطى الثمن لو قلنا بها ما هو من باب التعبد بالاخبار والافتقار للقاعدة الرجوع الى العرف ولنا لا يخفى على الوصية غيرها ولذا ذكر مفاد بعض المتساوين في طي مسائل ( مسألة ١ ) اذا وقف مسلم على الفقراء انصرف الى فقر آء المسلمين واذا وقف كافر على الفقر آء انصرف الى فقر آء كفار بل لا يبعد الانصراف الى فقر آء احد نهب الواقف بل ذلك

لان الفقراء وان كان عامان حيث اجمع على باللام الا ان شاهد الحال قرية على الاختصاص ولو وقف على فقراء قرية او بلدة ولم يكن فيها فقير من اهل مذهبه حل الوقف فان كان مالاً بذلك كان قرية على ارادة مطلق الفقير وان لم يكن طاماً بذلك ففي كونه صحيحاً وحله على المطلق او بطلانه لان مقتضى الانصراف تخصيصه بفقراء اهل مذهبه فكان مصرح بذلك واذ لم يكن موجوداً يكون باطلا لعدم وجود الوقف عليه وجهان هذا اذا لم يحتمل وجود فقير من اهل مذهبه بذلك ايضاً والا فظاهر الصحة والصبر الى ان يوجد ولا يضر عدم وجود الوقف عليه فلا كراهي (مسئلة ٢) اذا كان افراد عنوان الوقف عليه محصوراً كما اذا وقف على فقر آيلة او قرية صغيرة وجب استيعابهم في منافع الوقف كما هو مقتضى اللغة والعرف وان كانوا غير محصورين لم يجب لان حيقته وقف على الجهة ومن باب بيان المصرف فيكون المراد جنس الجمع بل جلس الفرد لكن الظاهر اجمع كثرة المنفعة يشكل المصرف تمامها على واحد او اثنين مثلاً بل اللازم المصرف على جماعة متديها بحسب مقدار المنافع ثم الانحصار اللازم التقسيم بالساوات وفي مثل الوقف على طلاب مدرسة اللازم التقسيم على الرؤوس بالساواة الا ان يبين الواقف كيفية خاصة من التفضيل بل يحافظ الفضل او الفقراء ونحوها فيقع (مسئلة ٣) اذا وقف على فقراء قرية معينة وكانوا متفرقين لا يجوز الاقتصار على الحاضرين في البلد بل يجب تتبع الغائين وحفظ حصصهم للاسبال اليهم واذا شك في مقدار الغائين ولم يمكن التفتيش او لم يقين بعده جاز الاقتصار على الاقل لم يظهر من مكتبة علي بن محمد بن سليمان التوفي جواز الاقتصار على الحاضرين قال يكتب الى ابني جعفر الثاني ع اسئله عن ارض وقفها جدى على المحتاجين من ولد فلان بن فلان وهم كثير من متفرقون في البلاد فاجاب ع ذكرت الارض التي وقفها جدك على فقراء ولد فلان وهي لمن حضر بالهالدي في الوقف وليس لك ان تتبع من كان غائباً لكنك محمولة على صورة كون الوقف على الجهة وكون اولاد فلان مصرفاً له ولا ينافيه قوله ع وهي لمن حضر بالهالدي بدعوى ظهوره في وجوب استيعابهم ولو كان من الوقف على الجهة لم يجب ذلك لامكان منع ظهوره في ذلك وان المراد ان المصرف من حضر لانه يجب الدفع الى كل من حضر (مسئلة ٤) اذا وقف على المسلمين كان

لكل من اقرب الشهادتين من جميع فرق المسلمين عددا من حكم بكفرهم من الخوارج والنواصب والغلاة والجهمية والمردوكل من انكر ضروريا من ضروريات الدين من غير فرق بين الرجال والنساء والاطفال والمستضعفين حتى المحكوم باسلامه شرطا للتبعية بل يحتمل دخول المذكورين ايضا لانهم متعلون بالاسلام ويحبون من فرق المسلمين خصوصا اذا كان الواقف كافرا هذا اذا لم يكن الواقف منهم والافلاشكال في دخول اهل مذهبه بل وغيرهم ممن هو مثله في كونه محكوما بالكفر ولا فرق بين كون الواقف عسقا او مبطلا او كافرا للمعصوم لكن عن ابن ادریس الاختصاص بالمحقين اذا كان الواقف محقا لشهادة الحال والانصراف الى اهل مذهبه على مثل ما مر في الوقف على الفقراء ( وفيه ) منع الانصراف ولا يلزم من تبوته في لفظ الفقراء تبوته في لفظ المسلمين ايضا فالاقوى ما هو المشهور من عدم الفرق لمنع شهادة الحال والانصراف في لفظ المسلمين بخلاف لفظ الفقراء فان ارادة الواقف الوقف على جميع الفقراء على كثرتهم واختلاف مذاهبهم ومعتقداتهم ونشئت ارآتهم بعيد بخلاف الوقف على المسلمين فان ارادة المعصوم لجميع فرقهم غير بعيد بل هو امر مطلوب راجع شرطا وعرفا ومع ذلك الاحوط ما ذكره ابن ادریس ( مسئلة • ) لو وقف على المؤمنين اختص بالاثني عشرية من غير فرق بين الرجال والنساء والاطفال والمستضعفين منهم ومن غير فرق بين العدول والفاسق كما هو المشهور بين المتأخرين بل في الجواهر اسقط المذهب الآن على ذلك وعن جماعة من القدماء ومنهم الشيخان وابن البراج وابن حمزة اختصاصه بالعدول منهم لان المستفاد من جهة من الاخبار الايمان بعبادة عن الاقرار باللسان والتصديق بالجنان والعمل بالاركان وفيه ان جملة اخرى تدل على انه عبارة عن الاقرار باللسان والتصديق بالجنان والجمع بعمل الاولى على الفرد الاكل اولى من الجمع بتبعية الثانية باولى فالاقوى ما عن المشهور وعلى اى حال لا يبنى الاشكال في اعتبار الاعتقاد بالائمة الاثني عشر فيه عندنا كما هو المستفاد من الاخبار وحيث قد فوكان الواقف اماميا فلا اشكال في الاختصاص بالامامية وان كان من غيرهم فان كان قصده الوقف على المؤمن الواقى اختص بهم ايضا لانهم المؤمنون حقا ولا يضر تخيله ان المؤمن مطلق من كان عسقا باللسان ومصدقا بالجنان مطلقا ومع العمل بالاركان ولو علم من حاله انه قصده من هو

مؤمن باعتقاده دخل فيه غير الامامي ايضاً ممن كان كذلك (مسألة ٦) لو وقف على الشيعة الصرف في هذا الزمان الى الابد عشرية ولو كان يطلق لفظ الشيعة في الاصدار السابقة على كل من قدم عليه في الامامة على غيره بعد انبي على الله عليه كالجارودية والاماعيلية وغيرهم من فرق الشيعة وكذا لو وقف على الامامية فان المراد منهم الابد عشرية من غير فرق بين الرجال والنساء والاطفال والمستضعفين منهم ومن غير فرق بين العادل والناقص (مسألة ٧) اذا وقف في سبيل الله الصرف الى كل ما يكون وصلة الى الثواب والقول باختصاصه بالجهاد كما عن ابن حمزة او قسمته اثلاثاً ثلث للفتوات وثلث للحج وثلث للمدرة كما عن الشيخ ضعيف لا دليل عليه ولو وقف على بوء البر او سبيل الخير فكذلك يشمل كل خير (مسألة ٨) لا اشكال في صحة الوصف على بي فلا يفسد رفق على الموقوفين منهم ويدل عليه مضافاً الى وصوحيه المكتوبة المتقدمة ولا وجه لما عن ابن حمزة من عدم صحته اذا كان نوعاً غير محصورين اذ عدم الحصر لا ينافي الصحة والالزام عدم الصحة على الفقراء ايضاً لعدم حصرهم ولعل نظره الى انه اذا اراد الوقف عليهم بمعنى تملك اشخاصهم بحيث كان الواجب التقسيم على الجميع لم يصح لعدم امكانه مع عدم حصرهم ﴿مسألة ٩﴾ اذا وقف على قومه كان المرجع العرف في تخصيص المراد منهم وعن ابن اديس اختصاصه بالرجال منهم لان القوم لا يشمل النساء لقوله تعالى (لا يضر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيراً منهن) وقول الشاعر وما ادري وسوف احال ادري اقوم الحسن ام رساء و هكذا اذا وقف على عشرية فان المدارح حكم العرف في تخصيصهم وقد يقال اختصاصهم ايضاً بالرجال ﴿مسألة ١٠﴾ اذا وقف على اقاربه او ارحامه فالمرجع العرف ايضاً (مسألة ١١) اذا وقف على الاقرب اليه فالاقرب كان على حكمينية الاثر فيقدم الابوان والاولاد والاولاد الا اولادهم الاخوة والاجداد ثم الاعمام والاخوال والقول بتقديم المتقرب بالابوين من الاحوة والاعمام والاخوال على غيرهم لان الافراد بقراءة تجري مجرى التقديم بدو حصة كما عن الشيخ في المبسوط والعلامة في المختلف والسرائر ضعيف ﴿مسألة ١٢﴾ اذا وقف على اخوته اشترك اخوة الابوين والابن والاممي بالسوية وكذا لو وقف على الاجداد

## الكلام فيما يشمله فقط الاولاد والبنات والبنين ونحوها ٥٥

والاعمام والاخوان ولا يشمل الوقف على الاخوة اولادهم كان الوقف على الاعمام والاخوان لا يشمل اعمام الاب والام واخوانهما وكذا لا يشمل الوقف على المذكورين الاخوات والجدات والعمات والحالات الامع القرينة على التعميم وحيثما يقسم بين الذكر والانثى بالسوية (مسئلة ١٣) اذا وقف على اولادها اشترك الذكر والانثى والحنى بالسوية واذا وقف على اولادها اولاده اشترك ولاد البنين والبنات ذكورهم وانثاهم وخنايتهم بالسوية لصدق الولد على الجميع ومقتضى الاطلاق التسوية (مسئلة ١٤) اذا وقف على البنين لم تدخل الحنى كالانثى وكذا اذا وقف على البنات لم تدخل كالذكر واذا وقف على البنين والبنات فان قلنا ان الحنى اما ذكر وانثى دخلت وكانت القسمة بالسوية مع الاطلاق وان قال المذكر ضب ما للاتى فللحنى نصف النصفين ويحتمل القرعة وان قلنا انها طيبة ثالثة فليس لها شئ (مسئلة ١٥) اذا قال وقف على اولادى الصنف الى الصلبي فلا يشمل اولادها ولا لامع القرينة وكذا لو قال وقف على اولادى واولاد اولادى فانه يخص بالصلبين ولا يمتدى الى المرتبة الثالثة وهكذا الامع القرينة وقا للمشهور خلافا لجامعة فيشترك الجميع لصدق الولد على ولده ولولده وهكذا وفيه بدلت تسليم الصدق ان المنساق مر قادم الشول والانصراف الى الصلبي والانصاف ان دعوى الانساق والانصراف الى الصلبي عمل منع بل يمكن ان يقال بالانصراف الى الامم وانما ظاهر في ارادة الموصى بيان الصورة الثانية وخصوصاً بملاحظة ان الغالب في الوقف على الاولاد ارادة الموصى بل هو كذلك ولو قلنا ان ولد الولد ليس بولد حقيقة (مسئلة ١٦) اذا قال وقف على اولادى فانما افترضوا وانقرض اولاد اولادى فعلى الفقهاء تصح النسبة الى اولاده واما بعد انقرضهم ففبه اقول (احدها) انه يصرف في اولاد الاولاد الى انقرضهم ويعد على الفقهاء اختاروا للشيخ في المبسوط بعده فله عن بعض وعن الدروس انه فواء وعن غاية لمراد الميسل اليه لان عطف الاقراض على الاقراض ظاهر في دخولهم في الوقف بعد اقراض الاولاد ولا كان ذكره اقراضاً ايضاً ظاهر الوقف الموصى وكونه منقطع الوسط خلاف الظاهر والمتعارف فالمنساق من العبارة المذكورة دخول اولاد الاولاد ايضاً في الوقف (الثاني) انه لا يصرف في اولاد الاولاد بل اقراضهم شرط في الصرف على الفقهاء بعد اقراض الاولاد فيكون



من الوقف المنقطع الوسط فصرف بمداخر ارض الاولاد في اقرب الناس الى الواقف  
 وبمداخر ارضهم فصرف على الفقراء اختاره في التراجم وحكى عن المختلف وفي الحدائق  
 الظاهر ان المشهور بين المتأخرين وذلك لعدم تناول الوقف لاولاد الاولاد وجعل  
 انقراضهم شرطاً في الصرف على الفقراء لا يدل على دخولهم في الوقف ولو استقاماً  
 مع اموالهم لزم التشريك لا الترتيب اذ على هذا كانه قال وقت على اولادى واولاد  
 اولادى فاذا انقرضوا جيساً على الفقراء وهم لا يقولون به ( الثالث ) انصرف  
 عليهم وعلى اولادهم الى آخر البطون على وجه التشريك لا الترتيب وانما يصرف على  
 الفقراء بمداخر ارض الجميع ذهب اليه صاحب الحدائق قائم بمقتضى القولين الاولين  
 قال مشير الى القول الثانى والظاهر ان هذا القول هو المشهور بين المتأخرين وهو  
 بالنظر الى تعليلاتهم ظاهرة الى ان قال هذا كله بناء على ما هو المشهور بين المتأخرين  
 من عدم دخول اولاد الاولاد في اطلاق الاولاد واما على القول بدخولهم كما هو المختار  
 وبصرح الشيخ القيد وابن اديس وغيرهم عن تقدم ذكره قائم لاشك في صحة الوقف  
 المذكور وانما يقتل الى الفقراء بمداخر ارض اولاد الواقف من اولاد الصلب ومن  
 بدم من الاولاد وان كمدت الطبقات وتكاثر ( الرابع ) ما يظهر من صاحب  
 الجواهر من البطالان بمداخر ارض الاولاد بناء على عتقائه من بطلان الوقف المنقطع  
 الوسط فيما بعده قائم ايضاً بمقتضى القول الثانى وتضيف القول الاول قال نعم على  
 قول المبيد ومن تبيه بشمول اطلاق الاولاد لاولادهم يتجه دخولهم في الوقف معهم  
 على الشركة لا على الترتيب بمجرد اللفظ الاول ويكون ذكرهم تانياً لقاعدة بيان وقف  
 استحقاق الفقراء فيكون في قوة تقيده اطلاق الاولاد الشامل للبطون المترتبة ابدأ  
 بالبطنيين الاولين ويكون ذكره اثناء لارادة تخصيصها بالاولين وان كان كل منهما  
 متساوياً لمساعدة ابدأ لولا العريضة اما على المختار من تعيين خصوص اولاد الصلب  
 من اطلاق الاولاد وبطلان منقطع الوسط في المراتب المتأخرة مع قرص تحقق انقطاعه  
 فالمسجد البطالان الهم الان يدعى الهم حرماً من المباركة المزورة الدخول على الترتيب  
 ولكن لمحة ايصاً على ما ذكرنا اختصه اس ذلك بالبطنيين انتهى ولا يخفى ما في بياناته  
 من الاشكال والاقوى دخول اولاد الاولاد ايضاً في الوقف مطلقاً ولو قلنا ان اطلاق

الاولاد لا يشمل اولاد الاولاد وذلك لانه الظاهر من الصاوة المذكورة صراحة من غير اختصاص بالبطنين بل دخول جميع البطون ولا يعمده ظهوره في الترتيب بين الاولاد والاولادهم ( مسئلة ١٧ ) لو وقف على من اتسب اليه لم يدخل اولاد البنات على المشهور وان قلنا انهم اولاده حقيقة ففرق بين عنوان لولديه وعنوان الاتساب فالحكم المعلق على الولديه يلحقهم بخلاف الحكم المعلق على الاتساب فلو وقف على السادات احتسب بمن اتسب اليه هاشم من ولده ابني طالب والحارث والمباس وابني لهب من طرف الاب لا من طرف الام ثم لو كان الواقف بمن يقول اجتهداً او تقليداً بكفاية الاتساب من طرف الام دخل اولاد البنات ايضاً ( مسئلة ١٨ ) لو وقف على العلماء انصرف الى علماء الشريعة فلا يشمل من يكون من غيرهم كعلماء الطب او الحكمة او الرياض او الجبر أو الرمل أو غير ذلك ولو وقف على الطلاب انصرف الى من كان مستقلاً يعلم الفقه أو مقدماته ( مسئلة ١٩ ) لو وقف على الزوار انصرف الى من يجي لزيارة من يبيد ولا يشمل من كان حاضراً في ذلك المشهد وسكنا لو وقف على الحاجاج ثم لو وقف على من يزور أو يجي دخل الحاضر ايضاً ( مسئلة ٢٠ ) لو وقف على اهل النجف مثلاً احتسب بالتوطين والمجاورين ولا يشمل الزوار والمتردين §§ ( مسئلة ٢١ ) لو وقف على مائة الزوار انصرف الى الفقراء وابناء السبل منهم ( مسئلة ٢٢ ) لو وقف على المشتغلين في النجف مثلاً من اهل طهران او اسفهان او غيرهما من البلدان احتسب بمن كان في النجف منهم بمنزلة الاشتغال لا من جعله وطنه مرضاهم بلده ( مسئلة ٢٣ ) لو وقف على زيد والفقراء فالظاهر ان لزيد النصف ويحتسب الثلث او الربع وانما وقف على زيد واولاده مع كونهم محصورين يقسم عليهم على الرؤس فيحبب زيد كاحدهم ويحتسب ان يكون لزيد النصف والنصف الاخر يقسم على اولاده مع الرؤس وسكنا لو وقف على اولاد زيد واولاده مع رؤس وقف على الفقراء واهل العلم مع عدم حصرهم فالظاهر ان لكل من الفريقين النصف ويكون في كل منهما من قيل الوقف على الجهة في كونهم من باب انصرف ويحتسب ان يقال يجوز القسمة بين العنوانين من دون اعتبار المساواة ويحتسب بعيداً ان يكون المجموع مصرفاً بحيث يمكن الاتصاف على احدهما ﴿ مسئلة ٢٤ ﴾ لو وقف على زيد

وكان المسمى بهذا الاسم اثنين فان علم انه اراد احدهما او اراد كليهما فلا إشكال وكذا لو كان هناك قرينة على ارادة اسدهما المعين كما اذا علم انه لا يعرف الاخر او له صداقة مع احدهما المعين مقتضية للوقف عليهما الا ان قلنا بجم از استعمال المشترك في معنيين على ارادة كل منهما والاصح بالنسبة الى احدهما وبين بالقرعة او قسم بينهما على وجه الصلح القهري ثم لو علمنا ان مذهب جواز استعمال المشترك في معنيين او عدم جوازه فاتباع مذهب هذا كظم مع فرض تمامية سائر الشرايط من القبض والقباض والقبول وغيرهما (مسئلة ٢٥) اذا كان له مولى عتاقه اى المولى من الاعلى وهو المقتل والمولى لعمدة اى المولى من اسفل وهو عتقه ووقف على مولاه بلفظ المفرد او موابه بلفظ الجمع فان كان هناك قرينة على ارادة احدهما المقتنين او كليهما واخبره بما اراد فلا إشكال والا ففى بطلان الوقف او محضه والصرف عليهما او محضه لاحدهما او فصل بين المفرد والجمع اقوال مبنية على ان لفظ المولى مشترك بمعنى كما يظهر من المحكى عن الشيخ حيث جده كلفظ الاخ الصادق على الاخ من الابوين ومن الاب ومن الام او مشترك لفظى وعلى الثانى هل يجوز استعمال المشترك فى اصكتر من معنى مطلقا او يجوز فى الجمع دون المفرد او لا يجوز مطلقا فى الاول يصرف عليهما كذا على الثانى وكذا على الثالث اذا كان بلفظ الجمع دون المفرد فبطل للأحوال او يصح فى احدهما على الرابع ايضا سطل او يصح فى احدهما والظاهر انه مشترك لفظى وليس بلفظ الاخ اذا جامع بين القسمين والاقوى عندنا هو استعمال المشترك فى اصكتر من معنى مطلقا مع ذلك يصح بالنسبة الى احدهما وبين المراد اوقفه على مولى من المولى او المولى من المولى ثم المناط هو الاستعمال وعدوهم مذهب الواصفين لا الحاد والمثقفين (مسئلة ٢٦) اذا وقف على الجيران فمن جماعة ان المصحح المعروف من المشهور اهل على داره الى اربعين دراهما ذراع اليد وعن الغيبة وظاهر التبع الاجماع عليه وعن الخلاف نسبة الى رواياتهم اسواجماعهم وتبيل والقائل قابيل فمعلوم انه الى اربعين دراهم احتساره صاحب الحدائق واشدله هذه خمسة من الانبياء كالمصحيح والحدس من حدس من اى حفر قال حسد الحوار اربعين دراهم كل عاقل من بين يديه ومن خلفه ومن بين يديه ومن شماله وكما خبر من عمر بن عبد الله عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل اربعين دراهم فاد اجير ان من بين يديه

ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله عن أبي عبد الله ع في حديث أن رسول الله ص آتاه رجل من الأصارف قال اني اشتريت داراً في بني فلان وان اقرب جيرانى منى جواراً لا ارجو خيره ولا امن شره قال ع قام رسول الله ص علياً وسلمان واماذر ونسيت اخر واظنه قال والمقداد ان ينادوا في المسجد ما على اصواتهم بانه لايمان لمن لا يامن بجاره فنادوا بها ثلاثاً ثم اوى بيده الى كل اربعين داراً بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله ويدل عليه ايضاً المرسل عن طائفة ان النبي ص سئل عن حد الجوار فقال الى اربعين داراً والا قوى هو القول الاول لان العرف هو المرجع في معاني اللفاظ الصادرة عن اهل العرف واما القول الثاني فيمكن رجوعه الى الاول لكن الظاهر ان العرف يحكم بازيد من اربعين ذراعاً خصوصاً مع سعة الدور واما الاحبار المستدل بها على القول الثالث فضا قالوا الى ضعف جهة منها وعدم القائل بها حتى ان المحقق في الشرايع يمد قل القول قال هو مطرح لادلالة لها على ما نحن فيه ونحوه بما هو من معمولات قبح الشارع فان التمييز الشرعي انما يرجع اليه في احكام الشارع مثل تأكيد استحباب حضور المسجد لجاره ومثل استحباب حسن الجوار ومثل فضل معاورة قبور الائمة ونحوها لا في معمولات الناس مثل الوقف والوصية والتذرو والخلف ونحوها خصوصاً مع عدم الثقات الواقف الى المعنى الشرعي بل قد يكون قصده اقل او ازيد ثم ان الجار هو الساكن في الجوار سواء كان مالكا أو مستأجراً او مستعيراً بل أو قاصباً ولا فرق بين اهل البلد ان والقرى وبين اهل البوادي من سكان الحميم والعراف والاكوخ ولو كان له منزلان احدهما في الحد دون الاخر فان كان يسكنهما متردداً فيهما ثبتت حكم الجوار بالنسبة الى ما في الحد وان كان سكناه في احدهما لكن يتردد في الاخر ايضاً كان المدار على دار سكناه وان كان يسكنهما بالتساوب بحسب الفصول فالظاهر صدق الجوار بالنسبة الى ما في الحد ولو ظاب بقصد الرجوع لم يخرج عن الصدق خصوصاً مع بناء عمالاته الا اذا طالت مدة غيبته والظاهر ان القسمة على الجيران على الرؤس لا على الدور أو صاحب البيل الامع تبيين كيفية خاصة (مسئلة ٢٧) لو ذهب على مسجد صرف مع الاطلاق في تعبده مع الحاجة ثم في ضيقه وفقره وخادمه مع الحاجة وان زاد يعلل لامامه لانه تعبده موقوفى ومع عدم الحاجة الى المذكورات ولو فاسدات يصرف في سائر المساحد ومع تعيين الواقف للمصرف يتعين ما عين

( مسألة ٢٨ ) لو وقف على مشهد قع الاطلاق يصرف في تعبده موضوعة ولا يصرف في خدمته في مثل النجب وكربلاء والكاظمين ع ومشهد الرضاع ع للصرف وامثال البقيع ومشاهد اولاد الاثمة ع فيصرف في الخادم ايضا ومع التبين فقيما عين (مسألة ٢٩) لو وقف على سيد الشهداء ع عصرف في التعزية والاولى صرفه في اقامة مجلس لتعزية وان كان لا يبعد جوار اعطاه للقارين قرؤ في مثل المسجد (مسألة ٣٠) لو وقف على ميت صرف في سكنته ودقته ومع عدم الحاجة ففي الخبرات له والاولى مع احتمال اشتغال ذمته صرفه في تفرقها ومع العلم بالاحوط فذلك بتقديم الواجبات المالية على البدنية (مسألة ٣١) لو وقف على امام المصطفى عجل الله تعالى فرجه يرجع امره الى الحاكم الشرعي ﴿ مسألة ٣٢ ﴾ لو وقف دارا على اولاده مع تعيين السكنى يتعين وان لم تكن كافية للجميع يؤجر بعضهم حصه على الاخرين أو بعضهم ومع الاطلاق لهم ان يؤجروها ويقسموا مال الاحارة فيما بينهم ﴿ مسألة ٣٣ ﴾ لو وقف على عنوان محصور وجبت قسمة المتافع على الرؤس وان كان على عنوان غير محصور يجوز الصرف على البعض دون البعض كاشترى الياسباها (مسألة ٣٤) في الوقف على اولاده أو اولاد غيره اذا شرط شرطا من الترتيب أو التشارك أو المساواة أو التفضيل أو التمول لبطلون أو عدمه اتبع شرطه واما اذا اطلق فقتضاء المساواة والتشارك الامع العربية على الخلاف ولو قال وقتت على اولادى واولاد اولادى فيها دهم فاقسم له لساير البطلون سواء قلنا ان ولها الولد ولها ولا كما اشترى الياسباها وكذا لو قال وقتت على اولادى واطلق الا ان يكون قرية على الاختصاص بالمسلي أو بالعطين ولو قال على اولادى ثم اولاد اولادى اقتضى الترتيب بين الاولاد واولاد الاولاد ثم غير ترتيب بينهم (مسألة ٣٥) لو قال وقتت على اولادى طبقة طبقة أو طبقة به طبقة أو اعلى قالا على اقتضى لترتيب قافلات واحدا من اهل الطبقة كان نصيبه للباقي لا لاولاده ولو قال وقتت على اولادى تسلا به دسل او بطنابيد بطن ففي كونه ترتيبا او تشاركيا قولان مبنيان على ان قوله تسلا به دسل قبل الوقف او للولاد والاطم الاول فيستفاد منه الترتيب ﴿ مسألة ٣٦ ﴾ لو قال وقتت على اولادى طبقة به طبقة واذاملت احدهم فقصيبه لولده فحينئذ اذا مات احدهم وله ولي يكون نصيبه لواله

واذا مات من اولاده فمصيبه لباقيين من اهل الطبقة ولا يشاركهم الولد الذي اخذ نصيب والده ثم اذا قال اذا مات احدهم فمصيبه لولده واذا مات من اولاده فمصيبه لاهل الوقف شاركهم الولد المقروض ايضاً لانه حيث سذن اهل الوقف فيشاركهم اقسامه ( مسئلة ٣٧ ) ان قال وقت على ذكور اولادى وعلى الذكور من اولادى تسلا بعدئذ اختص بالذكور من الذكور ولا يشمل الذكور من الاناث خصوصاً اذا قال واذا اقترضوا فعلى الذكور من الاناث وسكذا الحال اذا قال وقت على اخوتى تسلا بعدئذ فان الظاهر على الذكور من نسل الاخوة واذا قال وقت على اخوتى واطلق ولا يشمل اولادهم لانهم ليسوا الاخوة ولا ينصرف الاطلاق اليهم فليسوا اوكولده الولد في الانصراف اليهم ( مسئلة ٣٨ ) اذا اشتبه الموقوف عليه بين شخصين او عنوانين فالرجع القرعة او الصالح القهرى واذا شك في وقت اتم ترتيب او تشريك فان كان هناك اطلاق وشك في قييده وعدمه حكم بالتشريك لاصالة عدم التقييد وان لم يصح كبقية اجر آالصيغة فسد يقال بالتشريك ايضاً لكن به مشكل بل مقتضى القاعدة ان يدفع الى اهل المرتبة المتقدمة المقدار الذى يكون لهم على فرض التشريك لانه المتيقن على التقديرين والبقية المرددة بين ان يكون لهم ايضاً او المرتبة المتأخرة قسم بين الجميع بمقتضى الصالح القهرى

### الفصل السادس فيما يتعلق بالناسخ

( مسئلة ١ ) لا اشكال ولا خلاف في انه يجوز للواقف ان يجعل التولية لنفسه مادام حياً او الى مدة مستقلة او بالشركة وخلاف ابن ادريس غير محقق وكذا يجوز ان يجعلها لغيره كذلك بل يجوز ان يجعل امر التولية بيده ما يشترط ان يكون له ان ينصب كل من يريد وكذا يجوز ان يجعل امرها بيد اجنبى بان يكون هو المعين للمتولى ويجوز ان يجعل لكل متول ان ينصب متولياً بيده ( مسئلة ٢ ) اذا لم يبين لواقف متولياً في ضمن صيغة الوقف فهل التولية له او للموقوف عليهم او للعالم او فصل بين الوقف الخاص فلاموقوف عليهم وبين الوقف العام فلامعالم اقول ورد بما انتهى المسئلة على ان المعين الموقوفة تبقى على تلك لواقف او تنتقل الى الموقوف عليهم او الى الله مطلقاً او فصل بين الخاص فتنتقل اليهم والعام فاليه تعالى فعلى القول بالبقاء لواقف وعلى القول بالانتقال الى الموقوف عليهم مطلقاً وفي الخاص فلم يرد على القول بكونه لله

ظلمهاكم والاقوى كونها للحاكم مطلقا وليست للاقف ولا للموقوف عليهم اما الواقف  
 فلم يروج الامر من يده وسيروته كالاجبي وان قلنا ببقاء ملكه لان هذه الملكية  
 لا تقتضى التولية على المملوك ولا يجري لاصحاب جوار تصرفاته اما على عدم هـ  
 ملكيته فواضح واما على قضائها فلان الجوار من آثار الملك المطلق لامن آثار مطلق  
 الملك واما للموقوف عليهم فلتعلق حق البطون باللاحقه فليس لهم الولاية على الوقف  
 على نحو ما يكون للمسولى المنسوب من قبل الواض بحيث تضي احادهم له على البطون  
 اللاحقه فلم لهم التصرف في تجته واصلاحه ونحو ذلك مما هو راجع الى انتفاعهم به من  
 غير فرق بين القول عليهم وعدمه بد كونهم مالكين للمنفعة او للانتفاع به وكونهم مالكين  
 له على القول لا يقتضى ولا يثبتهم على نحو ما للمسولى المنسوب كما ان عدمه لا يوجب  
 حر لهم بل يترفعه الى الاوقاف الخاصة واما العامة فليس لهم امر اسلا ( مسئله ٢ )  
 كون التولية للحاكم الشرعى مطلقا وفي الاوقاف العامة انما هو في غير مثل وهو الشجر  
 للاستغلال به او الانتفاع بثمره لكل احد وكم دا الحار الذي وقف لتزول الزوار  
 والمسار من البراقى حر لهم والمجرى على الماء لمجرب والناس ونحو ذلك فان الانتفاع  
 باسئله هذه لا يحتاج الى اذن الحاكم او غيره فان قصد الواقف تقويض الانتفاع الى كل  
 احد ففي المسالك من الاستشكال في ذلك فان مقتضى القناعة توقف التصرف على  
 اذن الحاكم وكون قصد الواقف تقويض الانتفاع الى كل احد لا يرفع الاشكال لا بحيث  
 لم يشترط التنظر لاحد بصير كالاجنى وينقل الامر الى الحاكم الشرعى اذ لا عبرة بقصده  
 ويكون التصرف انما لكنه يملك لا وجهه ولا اشكال فيه اذ قصد كون قصد الواقف  
 تصرف كل احد من غير استئذان تكون ككيفية وقف كذلك والموقوف على حسب  
 ما يوقفه اهلها وعلى هذا دعوى كونه احتيايا لا وجه لها ( مسئله ٣ ) اذ حصل  
 الواقف المولية لا سبب فان شرط الاستقلال لكل منها واحتياهما اتبع في الاول  
 اذ ائمت احد هما وصرح من الاهلية بين الاخر مستقلا ولا يجزى ضم آخر اليه وعلى  
 الثاني يجب على الحاكم ضم آخر اليه وليس ذلك لواقف الا اذا اشترط ذلك لنفسه في  
 ضمن السبعة وان اطلق فالعدد المتعين بل الظاهر الشركة فلا ينفد تصرف الموجود  
 بدون ضم الحاكم اليه ويحتمل في هذه الصورة دعوى اشتراط الاجتماع انزال الاحد

ايضاً بموت احد مباديهم وان تولية كل منهما مشروطة بالآخر لكنه يبدوله بحلق  
بحسب القرآن في المقامات ( مسألة ٤ ) لا يجب القبول على من جهة الواقف متولياً  
لادالة البركة سواء كان حاضراً في مجلس اجر آمالهينة او لا وكونه كالوصي في وجوب  
القبول الامع اعلامه بعدم قبوله بمنوع اذ لا دل عليه الا ان قال انه مقتضى التعليل  
في خبر منصور بن حازم الوارد في الوصاية اذا وصى الرجل الى اخيه وهو طالب فليس له  
ان يرد وصيته لانه لو كان شاهداً طي ان قبلها طلب غيره لكنه كما ترى لا يخرج عن التماس  
هذا ولو قبل التولية لا يوجب قبوله وحيثه على المتولين بعده فيجوز لهم الرد ولا فرق  
في عدم وجوب القبول بين ان يكون شخصاً معيناً او فرداً من عنوان عام انحصر فيه كما  
اذا سلمها لمام مسجد معين او اعلم به معين او نحو ذلك فانه ان لا قبل وحيثه يرجع  
الامر الى الحاكم الشرعي ( مسألة ٥ ) ليس للواقف ان يعزل من شرط توليته ضمن  
المقدّم بقبوله بل قبله ايضاً وسكذاليس للحاكم عزله مادام باقياً على الاهلية ومع  
خروجه عنها ينزل او يعزله الحاكم وهل له ان يعزل نفسه بقبوله او لا وجهان بل  
قولان اقربهما الاول لعدم الدليل على لزومه عليه مع ان مقتضى الاستصحاب قضاء  
حوال الرد الثابت له قبل القبول بل قد يقال انه في معنى التوكيل ويجوز له ان يعزل نفسه  
ومال في الجواهر الى عدم جوازه بعد القبول لاطلاق الامر بالوقاية بالمقدّم من المتعاقدين  
ومن له ملق بالعقد وقبوله رضاه بما شرط في المقدّم كون التولية في معنى التوكيل بمنوع  
ثم قال محصله ان وجوب القيام بمقتضى النظارة مع عدم الرد وسكذاما ذكره من انه  
اذا شرط له اقل من اجرة عمله ليس له ان يزيد يومياً الى انهما من مقتضى المقدّم المفروض  
لزومه فليس له الرد بقبوله لانه خلاف مقتضاء ( وفيه ) ان ذلك لا يوجب مراية  
لزوم المقدّم عليه فانه كذلك مادام لم يرد ولا دلالة على عدم جواز الرد فهو نظير الشرط  
في صبي المقدّم الجائز حيث انه يجب الوقاء به مادام العقد ولا يدل على لزوم العقد §§  
( مسألة ٦ ) اذا كان امر التولية واجماً الى الحاد الشرعي فانه ان يتصدى بنفسه كاله  
ان يوكّل غيره عنه او ينصب شخصاً متولياً وله عزل الوكيل لكن ليس له عزل المنصب  
مادام باقياً على الاهلية كما ان الواقف اذا كان متولياً له ان يوكّل غيره وحيثه فانه لو ليس  
له ان يعزل من نصبه في ضمن العقد او نصبه بعده فيما اذا كان امره نصب يده بمقتضى الشرط



ومع خروجه عن الاهلية الاسر راجع الى الحاکم الشرعى في الصورة الاولى واليه في الثانية  
 (مسئلة ٧) لا اشكال في عدم اشتراط العدالة في الوقت اذا حمل التولية لنفسه  
 ولما اختلف في المسالك وتقليد قولين في الكفاية والرياض وهل يترط ذلك في غيره  
 المنسوب من قبله فيه قولان فمن الكفاية ان اعتبارها هو المعروف من مذهب الاصحاب  
 وعن الرياض دعوى حكاية الافة عليه وفي الحديث لا صرف خلافا فيه ويظهر من  
 الحكمي عن التحرر عدم اعتبارها واختاره في الجواهر وهو الاقوى لعدم الدليل فيمكن  
 كونه موقوفه مأموراً في العمل على طبق الوقت وما في وقت امير المؤمنين ع من  
 اعتبار الرضى بهديه واسلامه وامانته لا دلالة فيه على اعتبار ذلك في جميع الاوقاف مع انه  
 لا يستفاد منه ازيد من اعتبار الامانة والرضى واسلامه وعديه بل يمكن ان يكون دلالة على  
 صحة كفاية ذلك وعدم اعتبار العدالة ثم لا يجوز ان يفتى ان يفتى خاتماً غير موقوف به  
 هذا ولو شرط عدلته لزم اعتبارها فلو تيقن كونه قاسقاً كشف عن عدم كونه تولى  
 فيكون تصرفه فضولية كانه اذا كان عادلاً لم يفتى بطلت توليته لم لو مدت عدلته لعود  
 توليته (مسئلة ٨) لا يجوز لمن يعلم من نفسه عدم العدالة مع اشتراطها من الوقت  
 او الحاکم ان يتصدى لاسر الوقت وان كان يعمل على طبق ما قرره الوقت الا اذا علم ان  
 الفرض من اشتراطها العمل على طبق الوقت من غير تخلف فحينئذ لا يبعد جواز. ولما  
 مع الشك في ذلك فلا يجوز ايضاً (مسئلة ٩) اذا حمل التولية لثنين على وجه  
 الشراكة لا يبعد صرف احدهما من دون الآخر او لثلاثة كالا يجوز له ما قسمه الوقت  
 بل ولا قسمه للمع كصرف في حاصرها بل للارام اجتماعهما في جميع ذلك ولو تأسرا  
 اجبرها الحاکم على الاجتماع مع الامكان ومع عدمه سقط اعتبار رضاءها ويكون المرجع  
 هو الحاکم في خصوص ذلك المورد وان كان على وجه الاستقلال من كل منهما لم يجز ايضاً  
 قسمة الوقت لكن لا مانع من قسمة المصاعف بينهما ولو سبق احداهما التصرف لم يبق عمل  
 للآخر ولو لم يرف كل منهما على خلاف الآخر كالأجر اجرهما من شخص واحد والآخر  
 لمن اخر قدم السابق ولو كانا في وقت واحد بطلا ولو تأسرا في تصرف واحداً كل  
 منهما مستحب في اجبرها الحاکم على الاجتماع مع الامكان ومع عدمه قدم من هو الاصحوب  
 راي (مسئلة ١٠) لو شرط الوقت ان لا يكون للحاکم مداخلة في امر وقفه اصلاً

صح على الظاهر ومع اقراض المتولين يكون الامر بيد الموقوف عليهم أو أراجعاً الى عدول المؤمنين (مسئلة ١١) يجوز لواقف ان يجعل ناظر أعلى المتولى وحيث قد ظهر من كلامه ان مراده من نظارته اطلاعه على اعمال المتولى وتصرفاته لا يتبرأ منه بل اللازم اطلاعه وان ظهر ان مراده وأبه وتصويبه لم يحز الا باذنه وتصويبه لم يحز الا باذنه وتصويبه وان شك في مراده لم الامر ان (مسئلة ١٢) ليس للمتولى تفويض التولية الى غيره الا اذا كان لواقف اذن له في ضمن اجر آء الصبغة من غير فرق بين صورة عجزه عن التصدي وعدمه ثم يجوز له توكيل الغير اذ لم يشترط عليه المباشرة كما يجوز له ايكال الامر الى الحاكم الشرعى (مسئلة ١٣) اذا عين الواقف مقداراً من المنافع للمتولى عين كثيراً كان أو قليلاً وان كان اقل من اجرة عمله وليس له حينئذ ازيد وان اطلق استحق بمقدار اجرة عمله لكن استشكل صاحب الحدائق في ذلك لان منافع الوقف انتقلت الى الوقف عليه واخراج شئ منها يحتاج الى دليل مع ان الناظر انما رضى بذلك مجازاً (وفيه) ان حق التولية من مؤن تحصيل المنافع ثم اذا لم يكن المتولى شخصاً خاصاً وكان هناك من تصدى بمراتين ولا يجوز دفع الاجرة الى غيره ثم ان حق التولية يمكن ان يكون مستثنى من الوقف فلا يكون المتولى من الموقوف عليهم ويمكن ان يكون من الوقف فيكون المتولى ايضاً من الموقوف عليهم (مسئلة ١٤) اذا عين الواقف وظيفة المتولى وما ارد منه من العمل فهو المتعين واذا اطلق التصرف الى ما هو المتعارف من التعمير والاجارة واستيفاء الموض ودفع الخراج وجمع الحاصل وقسمة على الموقوف عليهم ونحو ذلك وليس لتغيره التصدي لذلك حتى الموقوف عليهم في التوقيع وامام استل من امر الرجل القى يجعل لنا حقنا ضجة فيسألها لى من يقوم بها ويعمرها ويؤدى من دخلها خراجها ومؤنتها ويجعل ما بقى من الدخل لنا حيثنا فان ذلك ان جعله صاحب الضجة لا يجوز ذلك لتغيره ثم بعد حصول المنافع وتبين مال الموقوف عليه لا يشترط في تصرفه اذن المتولى لان الحاجة الى المتولى انما هي في المذكورات وحيث قد قلنا ان الموقوف عليه متحدثاً له باخذ ما عين له من غير اذن ولا وجه لاشكال صاحب المسالك فيه وانه انما في تصرفه بغير اذن المتولى وان كان مالكا وذلك لان التوقف على اذنه لا يشمل مثل ذلك فلا يكون في اخذه انما قسم لوكاوا متعددين كانت القسمة عليهم

من شئنا ايضاً ﴿ الفصل السابع في الواحق ﴾

( مسألة ٩ ) اختلوا في ان العين الموقوفة تنقل الى الموقوف عليه او الى الله او  
يصل بين الوقت الخاص تنقل الى الموقوف عليه وبين العام ولو وقف على الجهات  
قالى الله وتبقى على ملك الواقف على اقوال قس الاكثر بل المشهور الاول وعن  
السرائر عن بعضهم الثاني وعن المبسوط ثلثه الى قوم والظاهر ان المراد منهم العامة  
وعن المسالك اثنان وكذا عن العلامة في القواعد لكن باستثناء المسجد فانه فك الملك  
كالتحرير وعن بعض العامة الرابع وحكي من ابى الصلاح ايضاً والاقوى ان حقيقة الوقف  
هو الايقاف ولازم الخروج عن ملك الواقف اذا كان مؤبداً لانه اذا كان منوطاً عن  
التصرف في العين والمنفعة لا يتحقق له نقلها ولا يتبر القلاء بقاء الملكيتو يمكن ان يستفاد  
ذلك من اخبار صدقة الأئمة ع المشتقة على مثل قوله ع صدقة بتلابناً اى مقطعة عن  
صاحبها الاول وصيانة عنه فان البت والبتل معنى القطع بل الظاهر من تلك الاخبار  
كون الواقف كالا حى وامدخوله في ملك الموقوف عليه او انتقاله الى الله تعالى فليس  
من لوازم الايقاف ولا دليل عليه ودعوى انه لا يفضل الملك بلاماكت مدعوعة بالاسم  
كونه ملكا بل القدر المسلم اصل بلاماكت وهذا لا مانع منه كافي المال المعرض عنه قبل ان  
يملك احد فانه مال ولا مانع له بعد الاعراض هـ في الوقف المؤبد واما الوقف لمنقطع  
الاخر كالوقف على من سقش غالباً فزوال ملك الوقف بالمرقة غير معلوم بل هو اما باق  
على ملكه كافي الجبس ويدون هذا القسم من الوقف حبساً اى المعنى واما خروج عن ملكه  
ممة كونه حبساً ويرجع اليه بعد ما واما الوقف باعتبار بعض اشخاص دون بعض كوقف  
المجد على خدمة اليب او محو نهارة قط بناء على ههته كما هو الاقوى فهو باق على ملكه  
الواقف بالنسبة الى البعض الباقى فيكون ظالم المشترك والحاصل ان القدر المعلوم وال  
ملك الواقف في خصوص الوقف المؤبد واما الانتقال الى الموقوف عليه او الى الله فلا  
دليل عليه وما استدله الافواه المذكورة ضعيف كما ما استعمل به المشهور وهو ان فائدة  
الملك وهو استحقاق السماء والغياض بالثب وعدها موجوده لموقوف عليه فيقتضى  
ان يكون هو المالك وبان كل وقف لابد له من موقوف عليه وهو من يتصدق عليه حتى في  
الوقف على الجهات فانه وقف على المسلمين والمتصدق عليه مالك كافي الصدقة بالمسألة

وبان الاعيان الموقوفة اموال تضمن ما تلف وليس في الشرع مال بغيره الا بضماً ضيق  
لا يضمن ما فيها وللقول الثاني بان الوقف ازالة الملك عن المالك عن وجه  
القرية فيكون مثلاً الى اقله كانه قهر كاري وللقول الثالث في لوقف الخاص عامر  
وفي العام والجهات تساوي نسبة كل واحد من المستحقين واستحالة ملك كل واحد  
او واحد معين او غير معين للاجماع واستحالة الترجيع ولا المجموع من حيث هو مجموع  
لاختصاص الحاضرة قالوا لان يكون له وفيه ان ذلك فرع وجوب ان يكون مملوكاً  
لمالك وهو محل التبع مع انه لا مانع من ان يكون لسكنى الفقير في مثل الوقف على الفقراء  
وكما يمكن ان يكون المملوك كلياً يمكن ان يكون المالك كلياً في الزكاة والخمس ونحوها  
فلا وجه لفصل مع انه لا معنى لكون الملكة مع عدم قصده وايضاً يلزم ان يكون مثل  
الافعال التي والامام ع ولا يمكن الالتزام به وللقول الرابع بان الظاهر من قوله ع  
حبس الاصل وتسبل النمرة وعوازا دخل من يريد مع صغر الاولاد ولو انتقل عن  
الواقف لما جاز له ذلك وفيه ايضاً ما لا يخفى والانصاف انه لا دليل على شيء من الاقوال  
حتى ما قلناه اذ لا مانع من بقاء الميراث على ملك مالكيها وان لم يكن له متعدياً ابداً كما اذا حبر  
دابة اريد من مدة عمرها بل لا تمة مذهباً في تعيين الحق من الاقوال وجملة من التمرات  
المترتبة عليها ترتبها محل منع او اشكال اذ منها كون التولية اذالم بين الواقف متولياً  
هو واقف او الموقوف عليه او الحاكم وقد صرفت ما فيه ومنها في الفسقة والقطرة ومؤنة  
التجهيز في العبد والامة وشمول ادائها مثل هذه الملكية بمنوع ( ومنها ) في الانتفاع  
بالسراية او في الوقف على من يمتنع عليه وسيأتي لكلام في السراية وبقية التمرات  
واما في الوقف على من يمتنع عليه فمع كون الملك الوقي موجباً للانتفاع ( مسئلة ٢ )  
الزراع ان الوقف ينتقل الى الموقوف عليه ولا انما هو مع الاطلاق واما اذا قصد  
الواقف تملكه بنحو الوقفية فالظاهر انه لا مانع منه وجبئ يترتب عليه جملة من آثار  
الملكية بل الظاهر انه اذا قصد بقاءه على ملكه مع كونه وقفاً لا مانع منه و يترتب عليه آثار  
ملكته ( مسئلة ٣ ) لا اشكال في عدم صحة عتق العبد الموقوف ولو على لقول  
بانساقه الى الموقوف عليه للاجماع والاخبار انه لا على عدم جواز التصرف في الميراث  
الموقوفة بالبيع والهبة ونحوها قال ذلك من باب المثال لكل ما يوجب تغير الوقف وتبدله

وقد يعلل بخلق حق البطون وهو اخس من المدمى اذ لا يتم في الطبقة الاخيرة في الوقف المنقطع الاخر (مسئلة ٤) لو كان مملوكا مشتركا بين اثنين فوق احداهما حصته ثم اعتق الاخر حصة لا يسرى عقده في الوقف وقالا المشهور بل عن المسالك كذا ان يكون اجماعا في الجواهر لم اجد فيه قائلا بخلافه وذلك لما ذكرنا من ظهور الاخبار في عدم تغيير الوقف خصوصا ما اشتمل منها على قوله ع لا تباع ولا وهب حتى يرثها وارث السموات والارضين فان الظاهر منها قسائها على الوقف به الى ان يرث الله الارض من غير فرق بين الاسباب الاختيارية والقهرية كما يشير اليه قوله ع لا يباع ولا يوهب ولا يوزر حيث ان الارث سبب قهري وان كان يمكن ان يقال ان ذلك انما هو من جهة ان ملكه موقت الى حال موته بناء على كونه مالكا هذامكان دعوى ان ادلة السراية في المتق متصرفه مما اذا كان الباقي وقفا وكيف كان لا يبعد رجحان ادلة عدم تغيير الوقف على دليل السراية واما التعليل بان المتق لا ينفذ فيه مباشرة قالوا ان لا ينفذ فيه سراية فعليل بل يمكن ان يقال العكس اولى لكون السراية قهرية ولا فرق في المسئلة بين القول بانتقال العين الموقوفة الى الموقوف عليه او الى الله او قسائها على ملك الواقف لكن يظهر من مبهم احتمال السراية او القول بها على الاول للمعوم دليل السراية من قوله ع من اعتق شقصا من عبد وله مال قوم عليه الباقي دون الاخيرين وذكرنا في وجه الفرق ما لا وجه فيه ان الخبر المزبور متساوي السببة الى الاقوال بل لا نظرية الى ان الباقي له مالك او لا وان مالكم من يكون حتى يقال بالتخصيص بما اذا كان المالك هو الموقوف عليه فالاحتمال آت على جميع الاقوال ولا يبعد قوة ما ذكر من عدم السراية على جميعها لكن الانصاف ان المسئلة مشكلة اذ القدر المعلوم عدم جواز تغيير الوقف بالاسباب الاختيارية واما الطوارئ القهرية فعدم تأثير اسبابها غير معلوم فان لم يكن اجماع لم يبعد الحكم بالسراية اذ دعوى الانصراف محل منع مع انه يمكن ان يقال ببقاء الوقف بعد الحرية ايضا نظير ما اذا اجر العبد مدة ثم اعتقه فان الاجارة باقية بعد الحرية فلا تنافي بين السراية وبين بقاء الوقف بان يكون منافعه للموقوف عليهم (مسئلة ٥) ذكر بعضهم انه اذا صار المملوك الموقوف مقعدا او اعمى او اجنم افتق وارسله ارسال المسلمين وفي الشرايع لو صار مقعدا افتق عندنا وفي لجواهره وكانه لا خلاف في ذلك

بيننا دلولا لا يمكن الاشكال في تأثير نحو هذه الاسباب المتقن نحو ما سمعته في السراية  
 اللهم الا ان يدعى قوة دليلها على اداة الوقت ولولها التسليم قلت ولله لان الحكمة في  
 المتناهم عدم الفائدة فيهم فلا نفع في بقائهم على الوقفية فلا انصراف في مادل على المتناهم  
 الى غير الوقت واما التكيل ففي كونه موجبا للالتاق في مثل الوقت فيه اشكال لانه  
 انما يوجب الالتاق اذا كان من المالك وفي كون الوقت او الموقوف عليه مالكا اشكال  
 كما عرفت وعلى القول بما نكته احدهما يمكن دعوى الانصراف عن مثلها ومقتضى  
 الاصل البقاء على الوقفية ولم ار من تعرض له (مسئلة ٦) مصادف لعبد الاملاك  
 الموقوفة ومؤنه اصلاحه للاستئمانها وما يحتاج اليه في بقائها مع عدم تبين الوقت  
 تكون من ثنائها مقدما على حق الموقوف عليهم ثم لهم ان يطوا عوضه عن غير ما اذلف  
 بها لم يجب على احد اذا توقف بقائها على بيع بعضها جاز (مسئلة ٧) اختلفوا في نفقة العبد  
 الموقوف على اقوال مبنيّة على الاقوال في المالك فعلى القول بالانتقال الى الموقوف عليه وانه  
 المالك ذهب بعضهم فالشيخ في البسوط الى انها من كسبه لان نفقته من شروط بقائه كصاراة  
 المقارات ولان ان فرض من الوقت انتفاع الموقوف عليه وهو موقوف على بقائه الموقوف  
 على النفقة فكذلك شرطها الوقت وان عجز عن الاكتساب فعلى الموقوف عليه لانه المالك  
 ونفقة المملوك واجبة على مالكوه عن جماعة انها على الموقوف عليه المالك وهو غير في ان  
 يبينها من كسبه او يطعها من غيره وعن بعضهم ذلك مع تبين الموقوف عليه ومع عمومها  
 وكون الوقت على الجهات في كسبه ومع عدم وقائه في بيت المال ومع عدمه تجب على الناس  
 كفاية كغيره من المحتاجين لوجوب حفظ النفس المحترمة وعلى القول ببقائه على ملك  
 الوقت تكون عليه ومع عدمه في بيت المال وعلى القول بالانتقال الى الله تكون في كسبه وان لم  
 يكف فقبل على الموقوف عليه وقبل انها من بيت المال والاقوى كونها في كسبه كما في مصادف  
 المقارات للوجهين المتقدمين ومع عدم وقائه فمن بيت المال ومع عدمه فعلى الناس كفاية  
 واذا عذر جازيجه تدريجا وصرفه في نفقته ولا تجب على الوقت ولا على الموقوف عليه  
 لما من خروجه عن ملك الوقت وعدم دخوله في ملك احد اوله لم تبين الحق من  
 الاقوال حسب ما اشرنا اليه سابقا مع انه على القول ببقائه على ملك الوقت يمكن دعوى  
 انصراف مادل على وجوب نفقة المملوك على المالك عن مثل هذا المسالك الذي صار

مثل الاجنبى لم فى الوقف الغير المؤبد يمكن دعوى عدم الانصراف ثم ان حال مؤنة تجهيزه اذ مات حال فقته واما حكم فطرته اذ لم يكن ميالا على احد فبها اشكال وعلى المختار لا تجب على احد لانه ليس بمولود لاحد والاصل ﴿ مسئله ٨ ﴾ اذا اتى العبد الموقوف بما يوجب الحد ولو كان قتلا كما اذا زنى بالمحرم الكسبية او ارتد او صار عاريا والظاهر عدم الاشكال فيه وكذلك اذا اتى بما يوجب التزير واد استلزم قصا فى منفته ﴿ مسئله ٩ ﴾ لو جنى العبد الموقوف عمدا جازا القصاص اجماعا وهل يجوز استرقاقه ايضا مخبراً بينه وبين القتل كما هو الحكم فيما اذ لم يكن وقفا قولان المحكى عن ظاهره الاكثر عدم جوازه لانه موجب لابطال الوقف الذى يجب بقائه الى ان يرث الله الارض ومن عليها وعن المحقق والشهير التامين جوازه ايضا لا اوليته من القتل لانه ابقاء لحياة المطلوبة شرط المال على حسن التقوى عن القصاص مع انه جمع بين ذلك وبين حق الجنى عليه والتايد فى الوقف انما هو حيث لا يطرء ما ينافيه وهو موجود لجواز القتل الذى هو اقوى من الاسترقاق واورد عليه بمنع الاولوية وحرمة القياس ولا يجرى للتخيير بعد قوة دليل الوقف بالنسبة الى الاسترقاق دون القصاص الذى هو مثل حد الارتداد والا قوى جواز الاسترقاق ايضا لا الاولوية وكونه جمعا بين الضم وحق الجنى عليه بل لان ما دل من الاخبار على جواز القصاص نسبتة اليه والى الاسترقاق على حد سواء اذ هو دال على التخيير بينهما فى الصحيح عن احدهما ع فى العبد اذا قتل الحر دفع الى اولياء المقتول قان شاؤا قتلوه وان شاؤا استرقوه وفى المرسل عن الصادق ع اذا قتل العبد الحر دفع الى اولياء المقتول قان شاؤا قتلوه وان شاؤا حبسوه وان شاؤا استرقوه ونحوه اخره ولا وجه لترجيح القصاص على الاسترقاق بعد كون كليهما موجبا لابطال الوقف ولا معنى لدعوى قوة الدليل بالنسبة الى الاسترقاق دون القتل وكونه مثل الحد فحل منع مع انه لا ينع بعد ما ذكر بل عنوان المسئلة بما ذكر ليس فى محله اذ هو اما باسناد اذ دل الدليل على جواز القصاص وازيد الحاق الاسترقاق به وعدمه وكيف كان لا يفتى التامل فى التخيير بين الامرين الذى هو مفاد الاخبار ثم الظاهر ان هذا الخلاف ناهى فيها الواكمن القصاص واما ما لم يمكن فلا يفتى الاشكال فى جواز الاسترقاق والازم ههنا عدمه لم ﴿ مسئله ١٠ ﴾ اختلفوا فيما اذا جنى

العبد الموقوف خطأ على أقوال مبنية على الأقوال في الملك فلي القول بأن المالك هو الموقوف عليه حتى عن الشيخ وجماعة أن الجناية تتعلق بما لا برقة البد ولا يكسبه لأن في جنائنه خطأ بتغير مالكه بن الفداء والدفع إلى ولي المجنى عليه ليسترقه وحيث أن الاسترقاق موجب لإبطال الوقف فيتبين الفداء من ماله وعنه في قوله الآخر أنها تنطبق بكسب العبد واختاره في الشرايع وحكى عن القواعد وعن ظاهر كرم الإجماع عليه لأن المولى لا يملك ملوكاً ولا يجوز إهدار الجناية ولا إبطال الوقف فيتمين التعلق بكسبه وعن المسالك أنه متجه إذا كان العبد كسوماً ولا يفتلق برقته وفي الجواهر قوى ثقلها برقته مطلقاً لكنه احتمل سقوط حق الجناية عن المولى مطلقاً حتى في كسبه الذي هو أحد أمواله لأنه لا يملك عبده فيتطرح حينئذ الفناء القهرى أو أخذ الأرض من بيت المال كالحرم المعسر وأما على القول ببقائه على ملك الواقف وانتقاله إلى الله فمن المسالك ثقلها بكسبه واحتمال ثقلها على الواقف وبيت المال والأقوى ثقلها برقة العبد على جميع الأقوال (مسئلة ١١) إذا سلم العبد الكافر الموقوف على الكفار هل يبقى وقفا عليهم أو يجب بيعه من مسلم الظاهر الأول أن قلنا بعدم الانتقال إلى الموقوف عليه والثاني أن قلنا بالانتقال إليه هذا إذا لم يكن موقوفاً لخدمة والأفلا يبعد وجوب بيعه من مسلم مطلقاً لأن كون المسلم خادماً للكافر مشكلاً وكذلك الحال إذا ارتد المسلم الموقوف عليه عبداً مسلم (مسئلة ١٢) إذا جن على العبد الموقوف جان فإما أن تكون الجناية موجبة لقصاص كما إذا كان الجاني عبداً أو كانت الجناية عمداً وأما أن تكون موجبة للدية كما إذا كانت الجناية من البد خطأ أو كان الجاني حراً أو مبصراً مطلقاً ولو كانت عمداً وإما أن تكون موجبة للأرض كما إذا كانت الجناية على الأطراف خطأ أو من حراً أو بعض في الصورة الأولى يجوز القصاص بخبر آيينه وبين استرقاق الجاني وفي كون حق القصاص للموقوف عليهم معلقاً وثقلنا بعدم الانتقال إليهم لكون انتسافهم لهم أو للحاكم الشرعي مطلقاً لتعلق حق البطون به أو على التفصيل بين الخاس والخام أو الابتداء على الأقوال في الملك وعلى الأول هل لهم العفو أيضاً أولاً وعلى الأول هل يسقط حق البطون اللاحقة فلا يجوز لهم انتصاف أو لا يسقط وجوه وقوال والأقوى رجوع الأمر إلى الحاكم مطلقاً لما ذكر من تعلق حق البطون به واللازم عليه



مراعاة المصلحة ومقتضاها عدم العفو وعدم انقصاص بل اختيار الاسترقاق وجعله مكان  
الجنى عليه وعلى القول بكونه الموقوف عليهم ايضاً ليس للموجودين العفو والقصاص  
لشركة الباقيين ولا يجرى فيهم ما ذكره في صورة تعدد الاولياء من جوار عفو  
البعض واختيار الآخرين القصاص بعد دردم مقدار نصيب من عفى على الجاني  
وذلك لعدم حصر الشركاء في المقام وعدم امكان التوزيع فقتضى المصلحة الاسترقاق او  
الصلح عن القصاص بالدية ( واما في الصورة الثانية ) وهي ما اذا اوجبت الدية او  
صالح عليها فاختلوا في انها للموجودين حين الجناية او يلحقها حكم الوقف فمن  
الميسر اختيار الاول وحكى عن السراير ايضاً واختاره في الشرايع لانهما عوض  
المنافع الفاتئة فكانت دقة ولان الوقف قد بطل بالنسبة الى البطون اللاحقة  
ولم يتناول القيمة وعن المختلف والمالك الثاني وهو الاقوى لان الدية عوض  
رقبة العبد فيلحقها حكمه من الشركة بين الجميع من الموجودين وغيرهم ولا يضر عدم  
تناول الوقف للقيمة بعد كونها بدلا عنه وحينئذ فان اخذ بدله عبداً اخر مثله كان وقفا  
من غير حاجة الى اجراء سيرة الوقف وان كان الاحوط اجرائها وان كان الماحوذ نقداً  
او جنساً آخر فالادم ان يشتري به عبداً مثله ثم يوقف ويجعل مكانه كما هو الحال فيها والوقف  
الوقف متعلق بغير القتل قائم لا يبنى الاشكال في ضمانه وجوب شرائه بدله وجهه وفقاً  
ولا وجه له عوى ان الدية بدل شرطي وليست بدليتها مما يقتضى لحوق احكام المبدل منه  
وذلك لان المراد من دية العبد قيمته فاية ما يكون انها اذا رادت عن دية الحر ردت اليها  
كالاوجه للاشكال في صورة استحقال القصاص والصلح عليه بالدية بانها بدل عن نفس  
الجاني المستحق ازهاقها لا عن نفس الجاني عليه التي كانت وقفا والترض عدم القول  
بالفصل وذلك لان نفس الجاني بدل عن الجاني عليه وبدل اليه بدل واما ما قد يحتمل من  
كون الدية لواقف بعد بطلان الوقف لعدم قيامه لغيره فيكون من قبيل الوقف المنقطع  
فيما بعد الانقطاع يرجع الى الواقف اذ لا فرق بين عدم قيامه لغيره الموقوفة وعدم قيام  
الموقوف عليه فقيدها كونه من قبيل الوقف المنقطع ثم اذ فرق بين انقضاء مدة  
الوقف وبين بطلانه بالاتلاف الموجب لضمائه قائم في حال قيامه وقيته ثم ان المتصدي  
للاخذ والشراء واجراء الصبغة هو الناظر او الموقوف عليه او الحاكم او منصوبه

او عدول المؤمنين عند قدومهم وقد يستشكل في اجراء المصينة من الموقوف عليه بمساعدة  
 كونه المالك بانه من باب الوقف على النفس وفيها ولا انا لا نقول بكونه مالا كائنا ما منع  
 ملكيته للقيمة بل انما له حق فيها بان يشتري بها ويبيع وفقا على الوجه السابق وذلك  
 بطلان الوقف على النفس حتى في مثل المقام ثم ثم ان الاولى شرآ ما يعامل التناصف  
 في القارة والاقوة وسائر الصفات مهما امكن وان لم يمكن اسلا جاز ان يشتري شئ  
 اخر ويوقف على وجه السابق ( ولما الصورة الثالثة ) فالحال حال الثانية في جريان  
 القولين والحق منهما لكن يظهر من المحقق في الشرايع ان النزاع انما هو في الدينة خاصة  
 واما الارش فلموجودين من غير خلاف وكيف كان فالاقوى كون الارش كالدية  
 لجميع اهل الوقف فاللازم ان يشتري بمجيد او بفضة او مال اخر او يصرف فيما يهود قعه  
 الى الجميع ( مسئلة ٣٦ ) لا يجوز للموقوف عليه وطى الامة الموقوفة اذا كان له شريك  
 في طبقته وان قلنا بانتقال الوقف الى الموقوف عليه ولو وطى مع عدم الشبهة يكون زناه  
 ويحسدحها ولا يلحق به الولد ليم على القول بالانتقال الى الموقوف عليه بدو عنه الحد  
 بمقدار حصته ويلحق به الولد كما أنه يلحق به مع الشبهة وعليه قيمة حصته الشراكة منه كما  
 هو الحكم في وطى الامة المشتركة بين اثنين او جماعة وما عن التذكرة وتبسمه في المسالك من نفى  
 الحد عنه ولو على القول بعدم الانتقال لان المسئلة اجتهادية لا يرفع ترجيح احد جانيها  
 اصل الشبهة عن الجانب الخائف وهو كاف في در ما الحد لوجهه كما لا يخفى ثم لا يخفى ان  
 المسألة في الانتقال اليه وعدمه اعتقاد الواطي اجتهاداً او تقليداً لا الحاكم ولا غيره وكذا  
 لا يجوز مع الانحصار فيه في طبقته على غير القول بالانتقال الى الموقوف عليه لا حيث  
 يكون كالاجنبي فيحدد الزمان مع عدم الشبهة ولا يلحق به الولد ولما مع الشبهة فلا يحد  
 ويلحق به ولا يجب عليه مهرها ولا قيمة الولد لان المنافع له خاصة وفي الصورة الاولى  
 هل الولد في احر وجهان من عدم الحقوق به شرعا ومن كونه ولها حصة فبملكه ينتق  
 عليه قهر الا اذا قلنا ان ولده الموقوفة يكون وقتا نسباً لامة كما هو احد القولين ولما على  
 القول بالانتقال الى الموقوف عليه فقتضى التساعدة جواز وطئها لانه ملك لها فصلا  
 من غير شركة والوطى من جهة منافعتها فيكون له ذلك ويكون ولده حراً لكن عن المشهور  
 عدم جواز ميل عن المبسوط عدم الخلاف فيه بين الخاصة والعامة وعلوه بان المالك

لا يمتنع به لشركة البطلون المتأخرة ولا به في معرض الجبل والاستيلاء المفوت على  
البطلون لانعتاقها بموته وفي الوجهين ما لا يخفى اذ في الاول منع الاشتراك فعلا واشتراك  
البطلون بمعنى كونها لهم بموته لا يمنع من الانتفاع بها في زمن اختصاصه بها وفي الثاني  
مساواة من عدم جريان حكم الاستيلاء عليها مع انه لا يتم فيها اذا كان الوقت منقطعاً  
او بمن لا تحيل لكونها يائسة او عقيمة او كان الوطي من غير ائصال وفي الدبر او نحو ذلك  
فيمكن ان يسأل المتع بان الوقت منصرف عن مثل هذا الانتفاع او ان مادل على جواز  
الوطي الملك لا يشمل الملك الوقت وكلاهما محل منع ايضاً فالأظهر الجواز وعليه لا اشكال  
في عدم الحد وفي عدم وجوب المهر عليه وعدم ضمان قيمة الولد للبطلون بل وكذا على  
المشهور من عدم الجواز لانه ليس زناً وان كان حراماً فلا يحجب بل يمزرو الولد ملحق به  
ولا قيمة عليه للبطلون اذ الولد بمنزلة ثمرة البستان ثم هن نصير الأمانة ام ولد على القول  
بملكها فيلحقها حكم الاستيلاء او لا وجهان بل قولان من كون علوقها في ملكه ومن  
عدم كون الملك الوقفي كافياً في ذلك ومعارضته دليل الاستيلاء ودليل عدم تنفير الوقت  
ولا ترجيح فيرجع الى استصحاب بقاء حكم الوقت والاظهر عدم اللصوق بالامارة  
المذكورة بل لعدم كون المورد مجرى لحكم الاستيلاء من حيث هو اذ المستولدة انما تنسب  
من نصيب والدها منها ولا نصيب له لان ملكية الموقوف عليه موقوفة الى حين موته وبعدده  
تنتقل الى البطن اللاحق فلا يرث الولد حتى تستحق من نصيبه مع انه اجنبي عن الوقت  
وعلى فرض كونه من البطن اللاحق لا يمنع ايضاً في انتفاء الام لان كونها له انما هو بحمل  
الواقف لا بالارث فحينئذ تبقى على الوقفية ولا مانع من ملك العمودين بعنوان الوقفية  
ومما ذكرنا ظاهره انه لا وجه لتعليلهم الكلام في انه على الاستيلاء هل تؤخذ قيمتها  
من تركته بموته او لا وعلى الاول هل تكون لبطن المتأخر طلبة او يشتري بها  
امه اخرى مكاتبها ﴿ مسألة ١٤ ﴾ لا يجوز للوقف وطي الأمانة الموقوفة على القول  
بمحو وجهها عن ملكه فلو وطي مع عدم الشبهة كان زناً فيحدو ولا يلحق به الولد بل للموجودين  
من الموقوف عليهم واماً على اقول ببقائها في ملكه في جواز وطئها وعدم وجهان من انها  
ملكه ومن عدم جواز انتفاعه بما وقف وعلى الوجهين يلحق به الولد ولكن لا يجري  
عليها حكم الاستيلاء بل اذا ماتت تنتقل الى ورثته مع بقاء الوقفية كما كانت ٤

## ﴿ فروع في الامة والعبد الموقوفين واخراج من يراد من الوقف ﴾ ٢٥

﴿ مسألة ١٥ ﴾ اذا وقف الامة باعتبار بعض منافعها دون بعض لا يجوز للموقوف عليه وطها ولو لم يكن له شريك في طبقته وهل يجوز ذلك للواقف اولا وجهان §§ (مسألة ١٦) لا اشكال في جواز ترويج الامة الموقوفة ويكون المهر للموجودين من الموقوف عليهم والمتولى له هو الحاكم في الوقف العام وعلى الجهات والموقوف عليه في الوقف الخاص بناء على انه المالك بل مطلقا لان المنافع له وعلى القول ببقائها على ملك الواقف فيحتل كونه هو المتولى ويحتل الموقوف عليه والحسبك (مسألة ١٧) يجوز ترويج العبد الموقوف وولده من الحرية حر تبعا لاشرف الابوين وتغليب جانب الحرية ومن الامة مملوك (مسألة ١٨) في كون ولد العبد الموقوف والامة الموقوفة وقفا تبعا اذا كان مملوكا وعدمه قولان كالقولين في ولد المهرهون والمهرهونة في كونه رهنا وعدمه والاقوى عدم التبعية لعدم الدليل والتبعية في التدبير اتماهى للنس والقياس عليه باطل وكذلك الكلام في حمل الدابة وعلى هذا فهو للموجودين من الموقوف عليهم كشمرة البستان والمنشأ من حصل العلوق في زمانه لان حصل المقد في زمانه (مسألة ١٩) اذا وطى الامة واطى فجورا كان الولد وقفا للموجودين من الموقوف عليهم واذا كان عن شبهة كان حرا وعليه قيمته للموجودين ﴿ مسألة ٢٠ ﴾ اذا وقف على جماعة على نحو الموم وشرطان يكون التقسيم بينهم المساواة او تفاضل بيده او بيد المتولى لو بيد اجنبي حيا يرويه مصلحة صح وكذلك الوقف على الفقراء او الفقهاء على وجه بيان المصرف وجعل امر المعين بيده او بيد المتولى واجنبي لعدم ادلة الشروط وقوله ع الوقف على حسب الى اخره (مسألة ٢١) اذا قل وقتت على زيد وعمر والى ان ارى المصلحة في الاختصاص باحدهما فالظاهر محته فان عين بمصدق احدهما اختص به والابقي على الاشتراك (مسألة ٢٢) اذا قل وقتت على من اعين بمد هذا من اولادى او غيرهم ثم عين بمد ذلك فالظاهر محته ويكون تعيينه كاشفا عن كونه موقوفا عليه من الاول وكذلك نظائره (مسألة ٢٣) اذا شرط اخراج من يريد قلل شهود بينهم البطلان بل في المسالك هذا عند ما موضح وفاق وعلى بانه منافع لمقتضى الوقف اذ وضه على لزوم وهذا يرجع الى جواز الفسخ بالنسبة الى بعض الموقوف عليهم فهو بمنزلة اشتراط الحيا بالمنوع بالايجاع وعن الكفاية الاشكال في البطلان وهو في محله بل الاقوى

الصحة ان لم يكن اجماع لمعوم قوله ع الوقوف الى اخره و كونه مناقباً لمقتضى الوقف  
ثم اذنع الشرط مقتضاه ذلك والممنوع من شرط الخيار لا يشترط ان يكون له التصح  
بحيث يرجع الى ملكه لامتثال هذا الشرط ودعوى ان ذلك يرجع الى كون امر السلطنة  
في سبيبة السبب بيده مع ان ذلك من وظيفة الشارع محل منع والا فشرط الخيار في البيع  
ونحوه ممكن ذلك بل هو نظير سائر الشروط في الموقوف او الموقوف عليه ولا فرق بين  
ذلك وبين ان يقول بشرط ان يكون التقسيم بيدى هذا مع انه يمكن ان يقال ان مرجع  
الشرط المذكور الى اشتراط عنوان في الموقوف عليه مثل ما اذا قال وقفت على اولادى  
الى ان يصيروا اغنياء او ماداموا فقرآ وايضاً لا فرق بين هذا الشرط واشتراط ادخال  
من يريد التى يجوز عندهم كإثباتى ( سنة ٢٤ ) ذكر وانه اذا شرط ادخال من  
يريد صرح سواء كان الوقف على اولاد ما وغيرهم لعدم كونه مناقباً لمقتضى الوقف اذ بناء  
على الاحتياط من سيوجد او سيولد مع الموجود وهذا سهل منه اذ قد لا يريد ادخال غيرهم  
فحينئذ الوقف على حاله واذا جاز الاول اتخافاً جاز هذا بطريق اولى قالوا لا يضر نقصان  
حصة الموقوف عليه انه لا يترتب في كل مورد يضم المدوم الى الموجود مع انه بعد الشرط  
المذكور ذلك يكون حصته قلت لا ينبغي وضوح الفرق بين الشرط المذكور ومثله الوقف  
على الموجود ومن سيوجد اذ في هذا الشرط تغيير الوقف مما وقع عليه بخلاف تلك المسئلة  
ولا فرق بين هذا الشرط واشتراط اخراج من يريد في استلامه الرجوع مما وقف  
وكونه بمنزلة اشتراط الخيار والاقوى الصحة لما ذكر في المسئلة السابقة من عموم قوله ع  
الوقوف الى اخره وامكان رجوعه الى اشتراط عنوان في الموقوف عليهم مضافاً الى خبر  
ابى طاهر البلاى المروى عن ائمة الدين قال مكتوب جعفر بن حمدان استحللت بحجارة  
الى ان قال ولى ضيعة قد سكنت قبل ان تصير الى هذه المرفئة سبيلها على وصاى وعلى  
سائر ولدى على ان الامر في الزيادة والنقصان فيه الى ايام حيوتى وقد اتت بهذا الولد فلم  
الحقه بالوقف المتقدم المؤبد واوصيت ان يحدث بي حدث الموت ان يجرى عليه مادام  
صغيراً فان كبر اعطى من هذه الضيعة جهة ما تى ديشار غير مؤبد ولا يكون له ولا لقبه  
بعد اعطائه ذلك فى الوقف حتى قرأيك امر الله تعالى فور وجوابها يبنى من صاحب الزمان  
عجل الله تعالى فرجه اما الرجل الذى استحل بالجارية الى ان قال ع واما اعطاه المائى

ديثار واخراجهم من الوقف قال سال ماله قبل فيه ما اراد اذ ظاهره جواز تغيير الوقف مع الشرط ( مسئلة ٢٥ ) لا يجوز تغيير الوقف بالاخراج او الادخل او التشريك او غير ذلك بدون الشرط في ضمن المقد لكن عن الشيخ في النهاية اما اذا وقف على اولاده الا صغر جاز ان يشرك معهم من يتجدد له من الاولاد وان لم يشترط ذلك في المقد وعن القاضي ووافقه بشرط عدم تصرحه بارادة اختصاصه بالماضي وتبعه على هذا التفصيل صاحب المسالك واستدل على ما ذكره الشيخ بحجة من الاخبار كصحيح علي بن يقطين عن ابي الحسن ع عن الرجل يتصدق على بعض ولده بطرف من ماله ثم يبدو له بعد ذلك ان يدخل معه غيره من ولده قال عليه السلام لا بأس بذلك وخبر محمد بن سهل عن الرضا ع عن الرجل يتصدق على بعض ولده بطرف من ماله ثم يبدو له بعد ذلك ان يدخل معه غيره من ولده قال ع لا بأس به وصحيح ابن الحجاج عن ابي عبد الله ع في الرجل يجعل لولده شيئاً وهم سفار ثم يبدو له ان يجعل معهم غيرهم من ولده قال ع لا بأس وخبر علي بن جعفر ع عن رجل تصدق على ولده بصدقة ثم بدا له ان يدخل غيره فيه مع ولده يصلح ذلك قال لم يصنع الواجب بل ولده ما احب والهبة من الواجب منزلة الصدقة من غيره والمشهور من ذلك واعرضوا عن هذه الاخبار عملاً بمقتضى القاعدة وصحيح اخر لابن يقطين عن ابي الحسن ع عن الرجل يتصدق ببعض ماله على بعض ولده وبينه لهم له ان يدخل معهم من ولده غيرهم بعد ان ابانهم بصدقة قال ع ليس له ذلك الا ان يشترط انه من ولده فهو مثل من تصدق عليه فذلك له المؤيد بخبر جميل قلت لابي عبد الله ع الرجل يتصدق على ولده بصدقة وهم سفار له ان يرجع فيها قال ع لا لصدقة والا قوى ما هو المشهور اذا الاخبار المذكورة مع ضعف السند في بعضها مع عدم الجواب ودف الدلالة في بعضها الاخر كصحيح ابن الحجاج حيث انه من باب الوقف والصدقة والاعراض المشهورة عنها لا تقاوم الصحيح الثاني لابن يقطين ولا يكفي في الخروج عن مقتضى القاعدة مع امكان حلها على صورة اعادة التصديق والعزم عليه او على صورة عدم تحقق القبض مع كون الولد كبيراً ويؤيد هذا الوجه قوله في الصحيحة الثانية الدالة على عدم الجواز بعد ان ابانهم بصدقة حيث ان الظاهر ان المراد منه الاقباض ثم ليس في الاخبار التخصيص بالصغار الا في صحيح

ابن الحاج الذي قلنا بدم وضوح كونه مما عمن قيمه او اما التفصيل الذي سكت من القاضي واستوجه صاحب المسالك فلجميع بين محيي بن يقطين بحمل الاول على صورة الاطلاق والثاني على عدمه صورة التصريح بالاختصاص بدقوى ان الظاهر من قوله بينه وقوله عـ يدان انهم وهي ممنوعة بله ارادة الاقياس من الالة اظهر لافله من تساوي الاحتمالين فلا يكفي في توجيه التفصيل ( مسئلة ٢٥ ) كان الشروط في الموقوف عليه ترجع الى عنوان الوقف ويوجب فواتها الخروج عن كونه موقوفا عليه كذلك الشروط في العين الموقوفة فاذا وقف الدار بشرط كونها مسورة او مادامت على هيئتها تخرج عن كونها وقفا بالانهدام وكذا اذا قل وقت هذه النسخة مادامت مسورة فانها اذا بيعت او اقلت يوجب فواتها خروجها عن كونها وقفا فلا يكون جديها وقفا وهكذا وقد يكون ذلك المصلحة موجبا لتقييد كما اذا قل وقت هذه النسخة للانتفاع بثمرها او هذه الدار للانتفاع بالسكنى فيها فاذا خرجت النسخة عن كونها مسورة او الدار عن السكنى فيها خرجت عن الوقفية وهذا بخلاف ما اذا لم يشترط شرطا ولم يخص النسخة فان الجذع بقي على الوقفية وسكانه مرسعة الدار ولما ذكرنا اذا انهدمت الدار لم تخرج المرسعة عن الوقف ولم يجزئها من غير قل خلاف الامن بض العامة لم عن المسالك قيده بغير الاراضى الخارجية التي هي للمسلمين اذا لم يبق فيها آثار السارة وعلو اعمد الخروج بان بناء الوقف على التأييد وان المرسعة من جهة الموقوف وهي باقية فاذا فرض وقوع القدر على الدار من غير شرط لم تخرج عن الوقف بالحرب فينتفع بها بوجه اخر ولو زرع ونحوه اذا المصلحة لا تنحصر في الدارية وان كانت دارا حال الوقف لم لا يجوز اخراجها عن الدارية اختيارا الا اذا علم ان المقصد هو الانتفاع بها بل وجه كان فوق الدار تصور على وجوه في بعضها تخرج عن الوقفية بالانهدام وفي بعضها لا تخرج كما ان في بعضها يجوز تغييرها وفي بعضها لا يجوز ( فاحدها ) ان يقتضا مادامت على هيئتها وفي هذه الصورة اذا انهدمت خرجت عن الوقفية فيكون من المنقطع الاخر ولكن لا يجوز تغييرها كاتا وبستانا اختيارا ( الثاني ) وقفها للانتفاع بها دارا فسادا يمكن ذلك ولو بتسميرها بمدا لانهدام قبلت على الوقفية واذا لم يمكن خرجت عنها ( الثالث ) وقفها للانتفاع بها بل وجه كان وان كانت حال القدر دارا وعليه يجوز تغييرها اختيارا

ايضاً ( الرابع ) وقفها ما دام مع ارادتها الانتفاع بها وان خرجت من المارية  
وحينئذ لا يخرج عن الوقفة مادام يمكن الانتفاع بها بوجدها ولو بالزرع ولا يجوز  
تغييرها اختياراً ( مسئلة ٢٦ ) اذا حارب المسجد والقرية التي هو فيها لم يخرج  
حرسه عن المسجدية ولا يجوز بيعها ويحرم عليها احكام المسجد من الاحترام وعدم  
جرأ التأسيس ونحوها مع امكان الصلوة فيها المارة وغيرهم اذا المدة فيه المرسنة  
وهي باقية خصوصاً مع احتمال عوده او عود القرية الى المارة نعم لو شرط الواقف  
في وقفه مادام لم يخرّب او مدامت القرية مسموعة او جعل داره مسجداً مادامت على  
هيئتها او نحو ذلك يمكن الحكم بخروجه ودعوى ان المسجد لا يخرج عن المسجدية  
ابداً محل منع وقد الوكان في الارض المفتوحة عبوة التي هي للمسلمين فخرّب ولم يبق  
من اثاره شي خرج عن كونه مسجداً وكذلك الوكان في ارض مستأجرة قاتنت مدة  
الاجار ودعوى عدم صدق المسجد عليه حيثئذ ممّ قانه يصدق اذا استأجر ارضاً  
لمدة مثلاً جعلها مسجداً بل لولا الاجماع على بطلان الوقف الى مدة امكن ان يصال  
يجوز جعل مكان مسجداً الى مدة فيخرج عن ملك المالك في تلك المدة ثم يعود اليه  
بصدقائها هذا لو فرض في صورة الاطلاق وعدم الشرط خرابه على وجه لا يمكن  
الصلوة فيه ابداً ولا يرجع عوده او عرض مائع من الصلوة فيه ابداً مع عدم خرابه امكن  
دعوى خروجه عن المسجدية ايضاً ولكن الاحوط اجراء احكامه عليه وكذلك  
لوضيه قاصب لا يمكن الانتفاع منه ابداً بل يمكن ان يصال بجوازيه واخر اجمعه من  
المسجدية اذا غلب الكفار عليه وجعلوه خاناً او داراً او دكاناً بل الاولى ان يباع اذا  
جعلوه محلاً للكنائس او جعلوه بيت خمر مثلاً صولاً لحرمة بيت الله عن الانتهاك والحاصل  
انه لا دليل على ان المسجد لا يخرج عن المسجدية ابداً ( مسئلة ٢٧ ) الشروط في  
الموقف عليه اذا كانت اوصافاً فهي قيود راجعة الى العنوان كما اذا قل وقتت على  
اولادى بشرط كونهم عدولا او قرآء ونحو ذلك واذا كانت اوصافاً لا يمكن ان تكون  
كذلك ويمكن ان تكون من باب الالزام في المقدّر الشروط في سائر العقود مثلاً  
اذا قل وقتت هذه المدرسة على الطلاب واشترطت ان لا يتركوها صلوة الليل او الصلوة  
جماعة او نحو ذلك يمكن ان يكون من باب العنوان فكأنه قال وقتت على المسلمين صلوة الليل



اوجاعة فاذا خالف واحد خرج عن كونه موقفا عليه ويمكن ان يجعل من باب الالتزام بعمل فان خالف عصى ولكن لم يخرج عن كونه موقفا عليه فكل الوجهين صحيح وايهما قصد اتباع ومع الشك يرجع الى الاصل (مسئلة ٢٨) اذا كان وقف لم يعلم مصروفه من جهة الجهل به او قسما من الاول او في الاتناء لم يحكم ببطالانه بلا اشكال وحينئذ فيعد الياس عن ظاهر الحال ان كان الترديد مع انحصار الاطراف يوزع عليهم او يقرع بينهم وان كان مع عدم الانحصار فان كان الترديد بين الجماعات النيران المحصورين كان لم يسلم انه وقف على الفقراء او الفقهاء او على اولاد زيد او اولاد عمرو وهكذا جرى عليه حكم المال المجهول ملكه من التصديق ونحوه ففي خبر ابى علي بن راشد اشترت ارضا الى جنب بيتي بالنقي درهم فلما ودفت المال خبرت ان الارض وقف فقال لا يجوز شراء الوقف ولا تدخل النقة في ملكك ادفعها الى من اوقفت عليه قلت لا امر في لهاربا قال ع تصديق بثلثها وان كان بين الجهات النيران المحصورة كان لم يعلم انه وقف على المسجد او القنطرة او نحو ذلك من الجهات صرف في وجوه لبر النيران الخارج عن اطراف الترديد واما ادعاء المصروف لكن تعدد صرفه فيه لا قرأه في مثل الوقف على الجماعات قدم حكمه في مسئلة لو وقف على من يتقرض ظالبا ولا يتقرض الا نادرا واما في وقف على الجهات مثل المسجد والقنطرة ونحوهما فقتضى التساوية بطلان الوقف ورجوعه الى الواقف او ورثته كافي خروج العين الموقوفة عن الانتفاع بها اذا لفرق في عدم الانتفاع بين ان يكون من خروج العين عن الانتفاع بها او عدمها مكان الصرف على ما يجب الصرف عليه لكن لمشهور بقاء الوقف على حاله صرف منافعه في وجوه البر حيث قالوا لو وقف على مصلحة فبطل رسمها يصرف في وجوه البر بل قبل لا خلاف فيه الا من المحكي في نفع حيث ائتمن عليه الى قول مشعرا بتردده فيه لم عن المسالك التفصيل بين ما اذا كانت المصلحة لموقوف عليها بما يتقرض ظالبا كالوقف على مصلحة مثل شجرة لبنين والحب فيجرى عليه حكم منقطع لاخر من الموالي الواقف او وارثه وبين ما اذا كانت مما يدوم ظالبا كالوقف على مصلحة عين ماء مخصوص بما يقتضي المادة بدوامه فائق عوزة او قنطرة على نهر كذلك فالتجبه مذكروا المشهور وبين ما يكون مشتبها الحال كالوقف على مسجد في قرية صغيرة ففي حمله على اى الجهتين تغلر من اصابة البقاء ومن

## ﴿ في انه اذا لم يعلم مصرف الوقف يبطل او يصرف في وجوه البر ﴾ ٨١٤

الشك في حصول شرط الانتقال عن مالك مطلقاً وعدمه فيؤخذ بالقدر المتيقن من الخروج عن ملكه ثم استقرباً لاخذ بالاقرب فالاقرب الى تلك المصلحة واستدل المشهور بان الملك قد خرج عن ملك الواقف فعوده يحتاج الى دليل وليس فالاصل بقائه على الوقفية وحيث لا يمكن صرفه على ذلك المعين فيصرف في وجوه البر وايضاً هو في الحقيقة وقف على المسلمين فليس مما لا يكون له موقوف عليه وتعدر المصرف الخاص لا يوجب بطلانه بعد ان كان قصد المصرف فيما يكون مصلحة لهم ولا يخفى ما فيه لان المقروضاته قصد الخصوصية فلا يبقى الصام بعد قوتها والا يمكن ان يقال في الوقف على اولاد زيد اذا اقترضوا ان قصد كان الاحسان الى جماعة ميتة واذا تعدر مصرف في قربة اخرى مع انهم لا يقولون به واستدل ايضاً بالاخبار المتفرقة المستفاد من مجموعها ان كل مال تعدر مصرفه يصرف في وجوه البر كغير محمد بن الرمان الوارد في الوصية قال مكتوب الى ابني الحسن ع استله عن انسان اوصى بوصيته فليحفظ الوصى الا يلا واحد كيف يصنع الباقى فوقع ع الابواب الباقية اجملها في البر اوصى رجل بترسكته الى رجل وامره ان يحج بها عنه قال الوصى فظرت فاذا شئ يسير لا يكتفى للحج فسلت الفقهاء من اهل الكوفة فقالوا الصديق به عنه فتصدق به ثم لقي بعد ذلك اباع بدهاق ع فسئل واخبره بما فعل فقال ع ان كان لا يبلغ ان يحج به من مكة فليس عليك ضمان وان كان يبلغ ان يحج به من مكة قالت خاتمن والاخبار الكثيرة الواردة في اهداء الجارية والوصية باعداد الكعبة وتذير الجارية لها والوصية بالنف درهم لها حيث انه ع قال الكعبة لا تأكل ولا تشرب وامر ببيع الجارية وصرف ثمنها على الحاج للقططين وسكنها صرف الدراهم وفي هذا الاستدلال ايضاً ما لا يخفى فان الخبر الاول واراد في نسيان الوصية ومن المعلوم الفرق بينه وبين التعذر والاخبار الاخيرة لا ربط لها بمسئلة مجهول المالك اذا استفاد منها ان مرجع الاهداء ونحوه هو المصرف على نائرها مع ان بهذا المقدار من الاخبار لا تثبت الكلية المزبورة خصوصاً في الشمول لمثل ما نحن فيه الذي مقتضى القاعدة بطلان الوقف ورجوعه الى الواقف والاقوى انه ان كان يظهر من حال الواقف الاعراض عن المال الذي وقفه ابداء بالمرة بحيث لو سئل اذا لم يمكن المصرف في كذا كيف يصنع به يقول يصرف في سائر الخيرات فالحكم هو

الصرف في وجوه البر الأقرب الى ذلك فالأقرب وان لم يظهر من حاله فلك بطل ورجع الى الواقف ووارثه ولعل مرجع ما ذكره المسالك ايضا هنا بل لا يبعد ان محل كلام المشهور ايضا في مثل هذا المطلق الوقف (مسئلة ٢٩) لا يدخل في وقف الجارية ما عليها من اقباس الامع التصريح وكذا الجبل والقود ونحوها للباية ولا المحل الموجود محل الوقف للجارية والباية وكذا لا يدخل في وقف الدار النخل والشجر فيها الامع الشرط (مسئلة ٣٠) يجوز في وقف البستان استئثار شجرة او نخل فيبقى على ملك الواقف وله حق الدخول اليه بقدر الحاجة وحق الإبقاء الى اليمس او الانقلاع واذا اقلع ليس له فرس اخر مكتمولا يدخل مفرسه من الارض في الاستثناء وكذا يجوز في وقف الدار استثناء قبة مبنية منها واذا خربت بقيت ارضها للامع التقيدي بما دام البناء ﴿ مسئلة ٣١ ﴾ يستحق الموقوف عليه مع اطلاق الوقف جميع المنافع المتجددة بعد ملبس الموقوفة ولو كانت تلوة قد دخل في منافع اليد جميع ما يكتسبه حتى بالانقضاء والاصطيداء التبر المتأدله وفي منافع الجارية جميع ما يكتسبه حتى المهر وكمذا المحل المتجدد اذا كان علوكا وكذا في الدابة بناء على ما هو الاقوى من عدم تبينه لهما في الوضعية ويدخل في منافع الشجر والنخل فروخه والصف والاعصان والاوراق البايات وغيرها اذا قطعت للتهذيب او اقطعت (مسئلة ٣٢) الثمر الموجود حال الوقف على النخل والشجر لا يكون للموقوف بل هو للواقف ولو كان قبل بدو صلاحه بل يكفي في كونه مجرد ظهوره من غير فرق بين ما قبل التأبير وما بعده ثم ذكر جماعة ان الصوف على الشاغلين في ضرعها الموجودين حال الوقف للموقوف عليه وهو مشكل اذا لفرق بينهما وبين ثمر النخل والشجر هذا وفي الحاصل بعد اجر آء الصبغة وقبل الاقباض اشكال (مسئلة ٣٣) اذا اقلعت نخلة من الوقف كان وقفها للانتفاع بثمرها جاز بيعها لخروجها عن الانتفاع بذلك وان كان للانتفاع بها بى وجه كان فان امكن الانتفاع بها بالتسقيف ونحوه مع قائلها العين والابيعت وصرف ثمنها في شر آخر نخلة اخرى او في مصالح البستان الموقوفة التي هي فيها (مسئلة ٣٤) اذا اجر المثل للوقف اصلحة البطون مدة تزيد على عمر الموجودين نفذت ولم يكن للبطون اللاحقة فسسخها واما اذا اجر البطون المتقدم الى المدة ومات في استئثاره لم تنفذ في قبة المدة لكون ملكيته موقوفة الى حسين موة

فما ينقل عن بعض من قوفاها كافي اجارة غير الوقت اذا مات المالك في اثناء المدة لوجه  
له اذ المالك العين طلقا مالك لجميع منافعها الى الابد فله التصرف فيها بالاجارة ونحوها  
بخلاف الوقت فانه لا يملك منافع ما يدموته ثم هل تصح بالاجارة من البطن اللاحق  
اولا بل تبطل مطلقا قولان صريحان جماعة الاول لادلة الفصولي وعن جماعة الثاني لان  
الاجارة لا تصح الا اذا كان هناك مجيز في حال اجره اما العسيقة الا ان يقال يكفي وجود المتولى  
او الحاكم وايضا لم يرد كون البطن اللاحق مال كاحينه بل قد لا يكون موجوداً ايضاً  
وانما يملك العين او منافعها حين موت السابقين فلا يمكن كون الاجارة كاشفة عن محبتها  
حين وقوعها فهي من قبيل مسئلة من باع شيئاً ثم ملك ثم على تقدير البطلان او عدم الاجارة  
ان سلم المتأجر اجرة تمام المدة يرجع على تركه المؤجر بمقدار ما يتقابل بقية المدة  
وحيث انه قد يكون اجرة المثل للمدة الباقية ازيد وقد تكون بالعكس بحسب السنين  
فطريق الرجوع كافي المسالك ان تقسب اجرة المثل لمجموع المدة وتؤخذ بتلك النسبة  
فاذا اجر سنة بمائة ومات بعد اشهر اقتضاء نصفه او كانت اجرة المثل للنصف الباقي سنتين و  
لنصف الماضي فثنتين يستحق ثلثي المائة والعكس والمراد ملاحظة اجرة منه في ضمن المجموع  
لا منفرد اذ قد تختلف اجرة منه منفرداً مع اجرة منه منضمّاً بالزيادة والنقصان والمفروض  
ان المعاملة وقعت على المجموع قالوا لازم ملاحظته منضمّاً لكنه مشكل من حيث انه اذا وقعت  
الاجارة الى مدة كعشر سنين بمائة مثلاً وكانت اجرة المثل بالنسبة الى السنوات مختلفة  
بالزيادة والنقصان لا يلاحظ توزيع مال الاجارة عليها بالنسبة بل يلاحظ المجموع  
ويوزع على السنين بالتساوي ففي عشرين سنة بمائة يلاحظ لكل سنة عشرة فاذا باطلت  
الاجارة في اثناء المدة كان اللازم استرجاع ما بقي بهذه الملاحظة فمع مضي النصف  
يسترجع نصف مال الاجارة لما بقي وليس الحال مثل ما ذاباع ماله وماله غيره صفقة واحدة  
بمن واحد مع اختلاف قيمتها حيث انه يوزع عليها بالنسبة نعم لو لوحظ المقام ايضاً  
بالنسبة كان الامر كما ذكره صاحب المسالك (مسئلة ٣٥) لا اشكال في عدم جواز بيع الوقت  
وعليه الاجماع بل عدم جواز البيع وسائر التواقل وما في مرض النقل كالرهن داخل في  
حقيقته اذ هو تحييس الاصل وتسييل المنفعة ويستدل عليه ايضاً بجملة من الاخبار لكن  
لا تريد على ما هو داخل في حقيقتهما بل لا يستأد منها الا عدم جوازه في الجملة فلا تنفع

في مقامات الشك ( منها ) قوله ح الوقف على حسب ما يوقفها اهلها والاستدلال  
بمعنى على ان يكون المراد الوقف بحسب ايقانها وليس كذلك اذن المحتمل بل  
الظاهر ان يكون المراد ان الوقف يجب العمل به على الكيفية التي قررها الواقف من  
القيود والشروط في الموقوف عليه والحين الموقوفة وصرف المنافع بل هو يكون  
دليلا على الجواز فيما لو شرط ما يوجب ذلك ( ومنها ) قوله ح لا يجوز شراء  
الوقف ولا مدخل النفع في ملكك وهذا ظاهر في عدم جواز الشراء على نحو الملك  
المطلق وهو من الضروريات في الوقف ( ومنها ) قوله ح في جهة من الاخبار  
صدقة لا تباع ولا توهب ولا تورث بدموى ان الظاهر منها ان عدم جواز البيع داخل  
في حقيقة قائمه وصف فنوع لا تشخص وفيه ان المراد من عدم البيع هو بيعه على نحو  
ساير الاملاك فلا تدل على المنع كلية وفي مقامات الشك وفي البيع بارادته شراء ملك اخر  
بذلك فالعمدة هو ما ذكرنا من كونه داخلا في حقيقة بل الاجماع من حيث انه يظهر  
من حال الجمع بين ان الاصل والقاعدة عدم جوازه وان جوازه يحتاج الى دليل  
وقد يستدل بان البيع ونحوه مناف لحق البطون ومن هنا قد يقال ان المنافع من بيع  
الوقف امور ثلثة حق الواقف وحق البطون والقصد الشرعي لكن هذا ايضا لا يقيد  
الكلية وكيف كان فاللازم التكميل فيما استثنى وخرج عن القاعدة ( مسألة ٣٩ )  
يستثنى من عدم جواز بيع الوقف موارد ( احدها ) ما اثرنا اليه سابقا من زوال  
عنوان لاحظه الواقف في وقفه كما في وقف بستانا ملاحظا في وقفها البستانية او الدار  
ملاحظا في دارها فانه اذا خرجت عن العنوان بطل كونها وقفا وما ذكره المحقق  
الاخباري قدس سره من انه لا وجه للبطلان لان ما اريد بالتوان ما جعل مفعولا  
في قوله وقت هذا البستان فلا شك انه مكفوله بمتعد البستان او وجهه وان اريد  
بشيء آخر فهو خارج عن مصطلح اهل العرف والعلم ولا بد من بيان المراد منه هل  
يراد ما اشترط لفظا او قصدا في الموضوع زيادة على عنوانه لا يخفى ما فيه اذ فرق بين  
ان يجعل البستان موردا للوقف او عنوانا وهو في قوله بمتعد البستان موردا له بمقتضى  
بمتعد الشيء بخلاف ما اذا جعل عنوانا كما هو المفروض في الوقف ( الثاني ) اذا  
خرّب الوقف بحيث لم يمكن الانتفاع به مع ايقانه اصلا كما في الجذع البالي والحصير

الحقوق والحقوق المذبح والدار الخربة التي لا يمكن الانتفاع برصتها والام يلاحظ  
في وقفها عنوان الدارية ونحو ذلك فانه يجوز بيع المذكورات وذلك لعدم شموله ادلة  
المنع فان وجوب ابقاء العين اعمول للانتفاع والمفروض كعدمه وحيث ان قبضه ويشترى  
بغيره اشئ آخر مكانها التملك حق البطون بها الا امر يدور بين ابحاثها الى ان تنكف  
بنفسها وبين اطلاق البطون الموجودات لها وبين تبديلها بما يفيق مراعاة طق البطون ومن  
المعلوم اولوية الاخير والاحوط مراعاة الاقرب الاقرب الى العين الموقوفة حفظا  
لفرض الواقف بقدر الامكان الا ان يظهر من حاله ان فرضه انتفاع الموقوف عليهم  
بالخصوصية في تلك العين وكذا الحال اذا خرج عن الانتفاع من جهة اخرى غير  
الخراب ( الثالث ) ان يسقط عن الانتفاع المعتد به بسبب الخراب او غيره على وجه  
لا يرجع عوده بحيث يقال في العرف انه خرج عن الانتفاع كالاذا تهدمت الدار  
وصارت هرة يمكن اجارتها بمقدار جزئ وكالت بحيث لو بيعت وبدلت بمال اخر  
يكون نصه مثل الاول او قريبا منه ولا يبيد جواز البيع حيث لم يمتد شمول ادلة المنع  
مثل الصورة السابقة وان كان ظاهر المشهور على ما قبل عدم جوازه حيث علق الجواز  
على عدم امكن الانتفاع الا ان يحمل كلامهم على عدم الانتفاع المعتد به واما اذا  
صار بحيث قل منقصة لا الى حد يلحق المدم فالاقوى عدم جوازه اذ هو قاطع بما ذا كان  
بيمه اعود وسبب عدم جوازه ( الرابع ) ان يشترط الواقف بيمينه ضد حدوث امر  
من فئة المنفعة او كثرة الخراج او كون بيمينه اعودا ولاجل الاختلاف بين الموقوف  
عليهم والضرورة او حاجة للموقوف عليه او نحو ذلك فانه لا مانع حيث من بيمينه وتبديله  
على الاقوى وقال العلامة في بعض كتبه وغيره ممن تبعه وذلك لمعوم ادلة الشرط  
وقوله ع الوقوف الى اخره بل الظاهر جوازه اوشراط اكل ثمنه او صرفه في  
مصرف اخر بدون ان يشترى به موه ملك اخر لما في الصحيح عن امير المؤمنين ع  
في كيفية وقف ماله في عين يبيع فقيه وان اراد بيمينه الحسن ع ان يبيع نصيبا من المال  
ليقتضيه الدين فيقبل ان شاء لاجرا عليه وان شاء جله شروا الملك وان ولده على  
ومواليهم واموالهم الى الحسن بن علي ع وان كانت دار الحسن بن علي ع غير دار  
الصدقة فبداله ان يبيعها فليهما ان شاء ولا خرج عليه فيه فان باع فانه قسم ثمنها ثلثا

فيجعل ثلثي سيدها وقيل ثلثا في بن هانم وبني المطلب وثلثا في الداني طاب  
 الى اخره ( الخامس ) ان يؤدي بقاءه الى خرابه علماً او ظناً على وجه لا يمكن الانتفاع  
 به اصلاً او كانت متعة قليلة ماحقة بالدم سواء كان ذلك لاجل الاختلاف بين اربابه و  
 لغيره فان الاقوى جواز بيعه وشرآه عوضه بموضه لا تصرفه اذ لا يمنع فان بقاءه منافي  
 لتعرض الوقف وايضاً اذا ادار الاسيرين سقوط الانتفاع به اصلاً وبين سقوط الانتفاع  
 بشخصه مع بقاء نوعه كان الاولى الثاني مع ان بقاءه تضييع للمال واللازم تاخير البيع  
 الى اخر ازمة امكن البقاء ( السادس ) اذا كان بيعه وشرآه عين اخرى عوضه  
 اعودوا حق الموقوف عليهم فانه حكي عن الحفيد جواز بيعه حيثئذ والاقوى عدمه وقا  
 للاسكتون ان بقاءه للوقفية وعدم الدليل على الجواز ثم قد يستدل عليه بخبر جعفر بن حنان  
 عن ابي عبد الله ع في اخره قلت ولورثة قرابه الميت ان يبيعوا الارض اذا احتاجوا  
 او لم يسكنهم ما يخرج من الثلث قال ع ثم اذا رضوا كلهم وكان البيع خيراً لهم باعوا  
 وخبر الجبري مكنب الى صاحب الزمان عطف الله فذلك امد روى عن الصادق ع  
 خبر ما تور ان الوقف افا كان على قوم باعياهم واعقابهم فاجتمع اهل الوقف على بيعه  
 وكان اصلح لهم ان يبيوه فهل يجوز ان يشتري من بعضهم ان لم يجتمعوا كلهم على البيع  
 ام لا يجوز الا ان يجتمعوا كلهم على ذلك وعن الوقف الذي لا يجوز بيعه فاجاب اذا كان  
 الوقف على امام المسلمين فلا يجوز بيعه واذا كان على قوم من المسلمين فيبيع كل قوم  
 ما قدرون على بيعه مجتمعين وشترقين انشاء الله لكن الممل بها مع مخالفة الاسكتون  
 بل عدم القائل المتقدم مشكل مع ان الظاهر من الاول كفاية عدم كفاية الثانية  
 ومن الثاني الجواز مع رضاهم مطلقاً ولم يقل بها احد وايضاً ظاهرهما جواز البيع  
 من دون ان يشتري بموضه وهذا مناف لحق البطون فاللزم الاهراض عنهما مع  
 ضعفهما وعدم الجواب او حملهما على الوسبة او نحوها ( السابع ) ان يلحق الموقوف  
 عليهم ضرورة شديده حكي جواز البيع في هذه الصورة عن جماعة بل عن الانصار  
 والفتية الاجماع عليه والاقوى عدم الجواز لعدم الدليل والاستدلال بخبر جعفر بن  
 حنان مشكل مع ضعفه وعدم العمل به بظاهره ( الثامن ) ان يقع بين الموقوف عليهم  
 اختلاف لا يؤمن معه من تلف المال والتفاس لجوز بيعه حيثئذ جماعة وهو على اطرافه

مشكل لم اذا كان مؤدباً علماً او فلاناً الى تلف الوقف جاز لكنهم راجع الى الصورة الخامسة  
واما الاستدلال بهذا القول باطلاً فبغيره على بن مهزيار قال **مسئله** الى ان جعفر  
الثاني ع ان فلاناً استاعضمة فاقبها وجعل لك في الوقف الخمس وستل عن رايك  
في بيع حصك من الارض او تقويمها على نفسه بما اشترى او يدعها موقوفة فكتب الى  
اعلم فلاناً اني امره ببيع حصتي من الضيعة واصلت من ذلك الى وان ذلك رأيي ان شاء الله  
او يقومها على نفسه ان كان ذلك ارفق له قال وكتبت اليه ان رجلاً ذكر ان بين من وقف  
عليهم هذه الضيعة اختلافاً شديداً وانه ليس بمن ان يتفق ذلك بينهم بعده فان كان رأى  
ان يبيع هذا الوقف ويدفع الى كل انسان منهم ما وقف له من ذلك امرته فكتب الى  
بخطه واعلم ان رأيي ان كان قد علم الاختلاف ما بين اصحاب الوقف ان يبيع الوقف  
فانه راجح في الاختلاف تلف الاقس والاموال فشكل (اولاً) لاحتمال كون المراد  
تلف مال الوقف ونفوس الموقوف عليهم لامطلق الاموال ومطلق النفوس فينطبق  
على الصورة الخامسة ( وثانياً ) لعدم ظهوره في الوقف المؤبد الذي هو محل البحث  
لعدم ذكر الاعقاب فيه ( وثالثاً ) لاحتمال ان يكون مورد السؤال قبل تمامية الوقف  
لعدم الاقباض ويؤيده كون البايع هو الواقف ولو كان بعد تماميته كان الامر الى  
التاخر او الموقوف عليه وكون التاخر هو الواقف غير معلوم من الخبر وجهه عليه  
يتاخر ترك الاستفصال ( ورابعاً ) ان الظاهر من الخبر كون التمن من الموجودين مع  
انه مناف لحق البطون ولقول المجوزين فانهم يقولون يجوز البيع وشرآه عوض  
الوقف بخبره وبالجملة بالاستدلال بهذا القول بهذه المسكبة في مقابلة ادلة المتع  
مشكل واشكل منه الاستدلال بالقوانين الاخرين « احدها » جواز بيع الوقف بالاختلاف  
المودى الى ضرر عظيم « والثاني » جوازه بسبب الاختلاف الموجب لاستباحة  
الاقس فتصل انه لا يجوز البيع الا في الصورة الخامسة المذكورة اولاً **مسئله ٣٧**  
لا فرق في موارد جواز بيع الوقف بين مثل الوقف على الاولاد والفقراء والفقهاء  
ونحوهم وبين مثل المساجد والربط والمدارس والحنانات ونحوها ولا يبين القول بان  
اليمين الموقوفة ملك الواقف او الموقوف عليه او ملك لله تعالى مطلقاً او على التفصيل  
لكن ذكر المحقق الانصاري قدس سره ان الوقف على قسمين احدهما ما يكون ملكاً



الموقوف عليهم فيملكون منفعة فلهم اجارته واخذ اجرة عنه انتفع به بغير حق الثاني  
 ما لا يكون ملكا لا حد فيكون فك ملك نظير التحرر كافي المساجد والمدارس والربط بناء  
 على القول بعدم دخولها في ملك المسلمين كاهو مذهب جماعة فان الموقوف عليهم انما  
 يملكون الانتفاع دون المنفعة فلو سكننا حد بغير حق فالظاهر انه ليس عليه اجرة المثل  
 والظاهر ان محل الكلام في بيع الوقت انما هو القسم الاول وامالك الثاني فالظاهر عدم  
 الخلاف في عدم جوازيه لعدم الملك وبطلان فكلهم هنا فيما كان ملكا غير مطلق لا فيما  
 لم يكن ملكا وحيث قد فلو خرب المسجد وخربت القرية واقطعت المارة عن الطريق  
 التقى فيه المسجد لم يجز بيعه وصرف منه في احداث مسجد اخر او تعميره والظاهر  
 عدم الخلاف في ذلك كما اعترف به غير واحد ثم قل عن بعض جواز اجارتها بمدا اليأس  
 عن الانتفاع بها في الجهة المقصودة مع احكام السجلات والمحافظة عن الاداب اللازمة  
 لها ان كان مسجدا ثم اورده عليه بانه حسن ان ثبت كونها للمسلمين وهو منى بالاصل  
 ثم يمكن الحكم بالباحة الانتفاع بها للمسلمين لاسالة الاباحة ولا يتعلق عليهم اجرة ثم  
 قال ربما ينافي ما ذكرنا ما ورد في بيع ثوب الكعبة وهبته في خبر مروان بن عبد الملك وما  
 ذكره في بيع حصر المسجد اذا خلقت وجذوعه اذا خرجت عن الانتفاع بها الا ان يقال  
 ان ثوب الكعبة وحصر المسجد ليسا من قيل المسجد بل هما مبدء ولان للبيت  
 والمسجد فيكونان كسائر اموالهما للمسلمين ثم قال وهذا لا يجري في الجذع المتكسر  
 من جذوع المسجد الا ما تقرر بالفرق بين ارض المسجد قائمها فك ملك بخلاف ما  
 عداها من اجزاء البنيان كالاختاب والاحجار قائمها ملك للمسلمين الى ان قال  
 وقد لحق بالمساجد المشاهد والمقابر والحانات والمدارس والقنابر الموقوفة على  
 الطريقة المعروفة والكتب الموقوفة على المشتغلين والعباد المحبوس في خدمة الكعبة  
 ونحوها والاشجار الموقوفة للانتفاع المارة والبارى للوضوعة لعلوة المصلين  
 وغير ذلك مما قصد بوقه الانتفاع العام لجميع الناس او للمسلمين ونحوهم من غير  
 المحصورين لا لتحصيل النافع بالاجارة ونحوها وصرفها في مصارفها كافي الحمايات  
 والداكين ونحوها لان جميع ذلك سار بالوقت كالباحات بالاصل اللازم بانها على  
 الاباحة كالطرق العامة والاسواق وهذا كله حسن على تقدير كون الوقت فيها ملك

لا يملكوا ولو اتلف شيئا من هذه الموقوفات او اجزائها تلفت ففي الضمان وجهان من  
 هموم على اليد فيجب صرف قيمته في بدله ومن ان ما يطلب بقيته يطلب عناقه والمفروض  
 عدم المطالبة بآجرة المتاع هذه واستوقاها ظالم كالجعل المدرسة بيت المسكن او محرقاً  
 وان الظاهر من التأديبه في حديث اليد الا يصل الى المسالك فيمتص باملاك الناس  
 والاول اسقوط وقواه بعض انتهى قلت (اولاً) نمنع كون وقف المذكورات تحريراً او كونها  
 بمنزلة المباعة الاصلية خصوصاً في غير المسجد بل هي على القول بعدم البقاء على ملك  
 الواقف وعدم الانتقال الى الموقوف عليه ملكة تملكي لا على نحو المباعة الاصلية بل  
 على نحو ملكة تملكى لمدى الخمس في قوله تعالى واعلموا ان ما غنمتم من شيء فان لله خمسة  
 الى اخره فلا مانع من بيعها مع المسوخ وامره راجع الى الحاكم الشرعي (وثانياً) يلزم  
 مما ذكره عدم جواز البيع ايضاً في الوقف على الاولاد ونحوهم على القول بخروجه عن  
 ملك الواقف وعدم انتقاله الى الموقوف عليه كما عليه ببعضهم مع انهم لم يفصلوا بين الاقوال  
 وايضاً على القول بالبقاء على ملك الواقف يلزم الالتزام بلزوم كون المبيع في موارد  
 جوازه من الواقف او ورثته ولا يقولونه (وثالثاً) ماذكر في الفرق بين المذكورات  
 وبين حصير المسجد وجذعه المكسور مجرد دعوى بلا شاهد و رابساً لانهم عدم  
 صحة البيع مع عدم الملك بل يكفي في صحته كون المبيع مالا وان لم يكن مملوكاً كافي ببيع الكلي  
 في الذمة فانه يصح مع عدم كونه مالكا لذلك الكلي في ذمة غيره لا مال في حذقه وان  
 لم يكن مملوكاً له فلا نقول لمذكورات اموال وان لم يكن مملوكاً لاحد والبيع مبادلة  
 مال بمال و فرق واضح بينها وبين المباعة الاصلية وقوله لا يبيع الا في ملك يحتمل ان يكون  
 المراد منه لا يبيع الا في ملك المبيع وقد يشمل بيع الولي والوكيل لانه لا يبيع الا في ملك  
 للمبيع ثم ان ماذكره من عدم ملك المتفعة في المذكورات وان المسلمين يملكون الانتفاع  
 بها ولذا التصح اجازتها على منع بل يملكون منفعة غاية الامر كون المملوك منفعة خاصة  
 كالعبودية مثل القناطر والاقبار في المقابر والجلوس في المدارس والتميز في الخانات  
 والصلوة ونحوها في المساجد كما انه اذا وقف داره على اولاده لمخصوص السكنى يكون  
 المملوك منفعة خاصة فلا يجوز اجارتها ولا يبال حينئذ انهم يملكون الانتفاع لا المنفعة  
 ثم ان ملك الانتفاع يكفي في جواز الاجارة والضمان الاجرة اذ غصبه قاصب و فرق

واضح بين الانتفاع بالمباحة والانتفاع بمثل المذكورات إذا جواز في الأول حكم شرعي وفي الثاني من باب الملك وجواز الانتفاع غير ملك الانتفاع ومن ذلك ظهوره لوجه ما ذكره من عدم ضمان اجرة المثل على من غصب مثل المدرسة أو الحان ونحوهما وجهه يتسكن أو محرز وكذا الوجه لما ذكره من الوجهين، فيما إذا تلف شيء من هذه الموقوفات متلف فاه لا يفتى الاشكال في ضمانه لموضها ودعوى ان الظاهر من التادية في حديث اليد الا يصل الى المالك فيختص باموال الناس كآثرى مع ان دليل الضمان ليس منحصراً فيه فالأقوى ضمان الأجرة مع الانتفاع بها غصباً ولو في المسجد وضمان العوض مع الاتفاق من غير فرق بين اقسام الاوقاف ومن غير فرق بين الاقوال (مسألة ٣٨) في موارد جواز بيع الوقف هل يبطل وقف بمجرد الجواز في بيع بعد الإعلان أو يبقى الى ان يبيع فيبطل بالبيع قولان فاحسب الجواهر على الأول قال ان الذي يقوى في النظر بمداعنه ان الوقف مادام وقفاً لا يجوز بيعه بل اهل حوازيه مع كونه وقفاً المتضادون ذهب المحقق الأصمى قدس سره الى الثاني قال ان حوازي البيع لا يتأثر بوقف الوقف الى ان يبيع فالوقف يبطل بنفس البيع لا بجوازه ثم اورد على صاحب الجواهر بما لا يخلو عن اشكال والأقوى التفصيل بين الموارد ففي المورد الأول من الموارد المتقدمة هو زوال العنوان يبطل فيبيع بل وكذا في المورد الثاني والثالث اذا مضى لبقاء العين على الوقفية مع عدم إمكان الانتفاع بها أصلاً أو استقامت متدب بحيث لا يلحق بالعدم وأما في بقية الموارد فيبطل بالبيع وما يظهر من الجواهر من ان عدم البيع داخل في مفهوم الوقف ومن موقوفاته فإذا جاز بيعه خرج عن كونه وقفاً (فيه) ان الذي من مضمونه هو عدم البيع بلا جهة على نحو بيع ساير الاملاك طلقاً لا عدم جوازيه بوجه من الوجوه ويظهر الثمرة في اعملى الثاني يكون عوضه وقفاً يقتضى القاعدة في غير مثل ما اذا بيع الحاجة الموجودين من الموقوف عليهم ونحوه نظير ما اذا تلفه متلف فان عوض الوقف وقف كما ان عوض الرهن رهن بخلافه على الأول فانه يمكن القول برجوعه الى الواقف او وجوب صرفه في وجوه السبل لكن الأقوى في الوقف المؤبد وجوب بشر آملك آخر بتمنه وجهه وفقاً وذلك لان المالك بوقفه مؤبداً قد اعرض عن ملكه وجعله لجميع الموقوف عليهم من الطبقات فساداً يمكن

الامتناع به بينهم واجب واذا لم يمكن فيتملق حقهم عاينته فلا بد من شرآ به ومن هذا  
 البيان ظهر أنه لا وجه لما ذكره المحقق الانصارى قدس سره من ان لازم هذا القول العود  
 الى الواقف لم يقله احد ﴿ مسئلة ٣٩ ﴾ لو حصل المسوغ للبيع واخر الى ان زال  
 السبب بقى وقفا اما على القول بان المبطل للوقف هو البيع فواضح واما على القول بان  
 الجواز مبطل فلا مكان دعوى كشف زواله عن عدم كونه مسوقا ولو في خصوص هذا  
 المورد وان بطلانه مشروط بعدم زوال مسوغه قبل البيع ( مسئلة ٤٠ ) في مورد  
 يجوز بيع الوقف يجوز جملة في معرض البيع مثل الرهن ولا يضر احتمال طر واليسار  
 للموقوف عليهم عند ارادة بيه في دين المرتهن فاعن جامع المقاصد من عدم جواز ملكك  
 لوجه له لسبق حق المرتهن فكانه بيع حين ارادة جملة وهذا ( مسئلة ٤١ ) قدس سران  
 الوقف اذا بيع او اتلفه متلف فموضعه وقف لكن هل حكمه حكم مبدله في عدم جواز تبديله  
 او لا نقول ان بيعه عالا يصح وقفه كالتقدين او بغير المائل وقلنا بوجوب شرآ المائل  
 جاز تبديله بالمائل واما ان يبيع بالمائل او بغيره ولم يشترط المائل ففي جواز تبديله  
 وعدمه وجهان من ان مقتضى البدلية جريان حكم مبدله من امكان دعوى اختصاص  
 عدم جواز التبديل بالوقف الابتدائي كما اختاره المحقق الانصارى قدس سره انه ليس  
 مثل الاصل منه ما عن بيعه الا لعذر لان ذلك حكم الوقف الابتدائي ولا يجب شرآ  
 المائل بل قد لا يجوز اذا كان غيره اصلح لان الثمن اذا صار ملكا للموقوف عليهم  
 الموجودين والمعدومين فاللزم ملاحظة مصلحتهم فسادا من المصالح موجودة يجب  
 ملاحظة مدلول كلام الواقف في ابقائها واذا بيع وانتقل الثمن الى الموقوف عليهم  
 لا يلاحظ الا مصلحتهم انتهى ملخصا والاحوط اعتبار المائل كان الاحوط عدم  
 التبديل لقاعدة البدلية وما ذكره خير آمن انه في الثمن لا يلاحظ الا مصلحة الموقوف عليهم  
 محل تأمل ( مسئلة ٤٢ ) ذكر المحقق الانصارى قدس سره فيما اذا حارب بعض الوقف بحيث  
 جاز بيه انه يباع المنض المحروب ويحتمل بده ما يكون وقفا ولو كان صرف ثمنه في اقبه  
 بحيث يوجب زيادة ثمنه جاز مع رضئ الكل لما عرفت من كون الثمن ملكا للطلون فلهم  
 التصرف فيه على غل المصلحة وذكر ايضا انه يجوز للموقوف عليهم صرف ثمن ملك  
 محروب في تمير وقف اخر عليهم وما ذكره مبنى على عتاره من عدم وجوب شرآ المائل

وان في الثمن لا يلاحظ كلام الواقف بل لا يلاحظ الامصلحة الموقوف عليهم وقد صرفت  
 ان الاحوط مع امكان شرآء المأثل صرفه فيه فيشكل صرف من البعض الخروب في  
 البقية ويشكل صرف من الخروب في وقت اخر على الموقوف عليهم خصوصا مع تسدد  
 الواقف ( مسألة ٤٣ ) اذا دار الامر بين مرأطات البطن الموجود ومرأطة ساير  
 البطن كما اذا احتاج الوقف الى التعبير بحيث لو لم يسبق للبطن اللاحقة مع فرض  
 عدم اشتراط الواقف تقديم التعبير على المصارف فهل تصرف ساقه في التعبير مرأطة  
 لحق البطن او هي البطن الموجود مرأطة لحقه وجهان لا يبعد تقدم التعبير حفظا لبقاء  
 الوقف وحلا على الغالب من اشتراط الواقفين تقديم التعبير فيصرف اليه §§  
 ( مسألة ٤٤ ) قد تكون الاغراض في بعض الموارد عناوين وقبوا فيدور الحكم  
 مدارها ولا بد من العمل على طبقها مع العلم بها خصوصا اذا كانت مستفاد من القرائن  
 المتسالية مثلا اذا اعطى شخصا مقدارا من الدراهم وامره ان يدفعه الى جماعة معينة  
 من الفقراء وعلم من حاله او من اطراف مقاله ان ليس له خصوصية مع هذه الجماعة وان  
 ليس غرضه الا الاحسان الى المضطرين من اخواه المؤمنين ورأى المأمور ان الجماعة  
 ليسوا كما قيل وان الادق بفرضه ان دفع بعض او كلا الى اشخاص اخرين اشدة  
 اضطرارهم مع كمال قويم وسلاحهم يمكن ان يقال يجوز له ذلك وكذا اذا وكله في  
 شرآء مجلس معين او من شخص معين وعلم ان غرضه من ذلك كون التجارة به اقرب الى  
 الربح وعلم الوكيل ان الاقرب اليه الجنس لا حر العاني او من الشخص العاني يمكن  
 ان يقال له العدول اليه ولا يتاقيه كونه خلاف ما سبه فاه بملاحظة ما علم من غرضه كانه  
 قال اشتر ما يكون اقرب الى حصول الربح فيكون من باب تعارض الاسم والاشارة ولا  
 يكون الشراء المذكور فضوليا لانه موافق لما قصده ورضى به وان كان في ظاهر الشرع  
 وظاهر العرف له ان لا يقبل من الوكيل بدعوى اني ما وكلتك في كذا لم لو لم يعلم  
 غرضه لم يجوز التمدي عن قوله وعلى هذا فنقول قد يعلم من حال الواقف ان غرضه من  
 وقف داره على اولاده بهاء شخص الدار يد ذريته لكونه ادارا فاه ولها خصوصية  
 وسكذا قد يعلم من حاله لو وقف مصحفا مثلا على اولاده ان غرضه بقاء ذلك المصحف  
 بيد ذريته لانه يحفظه او بخطا به اوجهه وقد لا يعلم ان غرضه تعلق بخصوصيته في نفس

العين الموقوفة ولا تفتي هاتين الصورتين الا صرفي جواز البيع وعدمه ما ذكرنا سابقا من الاول الى الآخر وقد يعلم من حقوى كلامه او صريحه او من الخارج ان ليس له في مثل وقف البستان العائلي او المزرعة المعينة عرض في شخصه وانما قصده وغرضه متعلق بمافيه وماليته واصلاح حال ذريته وادوار ماشهم فحينئذ يمكن ان يقال ان كان التبديل الى الملك العائلي اصلح واقفع لان المين صار قليل المنفعة يجوز التبديل لانه كما قال وقت مالية هذا على اولادى فهو وان عين ما عين الا انه لا عرض له في خصوصيته فكما انه لو قال وقت هذا وشرطت ان يكون لهم التبديل بالاعود والافع صح على ما مر فكذا، ذالم قل المكن علم حاله ذلك وحكنا ادا علم من حاله ان غرضه من الوقف عدم وقوع ذريته في ذل الفقر والحاجة والاضطرار وان لو كان من حين الوقف ملتفتا الى انهم سيصيرون مضطرين اشترط ان يكون لهم يمهل رفع ضرورتهم او علم من حاله انه لو كان ملتفتا الى انهم قد يقع اختلاف يوجب تلف اموالهم ونفوسهم لاشترط ان يكون لهم البيع لرفع هذا الاختلاف فكاه قال وقت هذا فيما هو صلاح اولادى وذريتي وعلى هذا فلا مانع من العمل بالاخبار لانه على الجواز في بعض الصور ولا حاجة الى الطرح او التاويل كمبرج مفر من حنان وخبر الاحتجاج وخبر على بن مهزيار وغيرها ولا يبعد ان يقال ان الفالب في ظار الواقفين خصوصاً في الوقف على اولادهم هو ما ذكرنا وكذا في الوقف على المقرآ ونحوهم الغرض ايصال النفع اليهم ولا نظر لهم في خصوصية المين فوقه مالية المال وان لم يكن مهيحاً للاجتماع على الظاهر لكن لا مانع من وقف الدين بلحاظ ماليته على النحو الذي ذكرنا وكذا في وقف المسجد نظر الواقف الى تعيين مكان صلوة لمصلين وليس نظره الى ان يكون هذا مخصوصه ليس الا اذا كان الاصالح محال لمصلين من حيث كثرتهم وضيق المكان ان يخرب ويوسع يمكن ان يقال يجوز ان هذا مع انه يمكن ان يقال اذا وقف ما على ذريته او غيرهم فبعد ان صار لهم يكون الامر بيبدم في ما هو الاصالح لهم ولما لا يلبطون وكذا اذا صار المكانة تعالى فاللازم مراعاة ما هو لاصالح في ذلك وامرئ ان العا ما بانوا في تضيق امر الوقف مع انه ليس بهذا الضيق فلا يبعد من الاخبار لانه على عدم جواز بيعه الا عدم جواز ذلك بمنزلة سائر الاملاك واقدر المتيقن من الاجماع بضاها ذلك وغرض

الواقف إيصال النفع إلى جميع الموقوف عليهم فيبدان وقف صار الأمر بينهم مع المحافظة على حق البطون وإيضاً للالزام أحكام الأوراق والسجلات ليلا يضيع ويبطل مرور الاوقات ﴿مسئلة ٤٥﴾ إذا وقف مالية عين أبداً يمكن ان يقال انه وان لم يكن من الوقف المصطلح الا ان مقتضى العمومات العامة تمتنع حصر المعلامات في التداولات بل الاقوى صحة كل معاملة عقلائية لم تنع عنها الشارع فكما صح الوصية بإهداء مقدار من مالها بدأ وصرف منافعه في مصارف معينة مع الرخصة في تبديله بما هو اصلح فكذلك لا مانع منه في التجزئ بمثل الوقف على النحو المذكور وان لم يكن من الوقف المصطلح ﴿مسئلة ٤٦﴾ اذا كان مال مشتركاً بين وقف وطلق تجوز قسمة فيقسم المالك مع المتولى اومع الموقوف عليه والحاكم الشرعى واما قسمة الوقف بين اربابه فلا تجوز على المشهور ومقتضى اطلاقهم عدم الفرق بين صورة اتحاد الوقف والواقف والموقوف عليه والعين الموقوفة وبين التعدد في الجميع او البعض وذهب صاحب الحقائق الى جوازها مع تعدد الواقف والموقوف عليه كما اذا كانت دار مشتركة بين زيد وحمرو فوق كل منهما حصته على اولاده وكذلك الحق القسوى قدس سره بل يظهر منه جوازها مع تعدد الوقف والموقوف عليه كما اذا كان نصف مشاع من ملك وقفاً على مسجد والنصف الاخر على مشهد والاقوى الجواز مطلقاً ما لم تكن منافية لمقتضى الوقف بسبب اختلاف البطون فلهذا مسئلة ٤٧ في صورة اتحاد الوقف والواقف كما اذا وقف على اولاده وكانوا متعددين يمكن دعوى عدم الجوار لكونه خلاف وضع الوقف وان رضى الواقف واما تعليل المنع بعدم انحصار الحق في الموجودين فيمكن دفعه بان المتولى او الحاكم الشرعى يتولاها عن البطون اللاحقة ثم ان هذا اذا اريد القسمة الحقيقية بحيث تلزم على البطون واما اذا قسم اهل كل طبقة بالنسبة الى اقسام فقط فالظاهر انه لا مانع منه وليس هذا مراد المشهور ثم ان قسمة الوقف عن المطلق اذا اشتمل على الرد من جانب المطلق فلا تجوز لاستلزامها ملكية بعض الوقف وان كان الرد من جانب الوقف فلا مانع منه ومقابل الرد وقف ان كان من الوقف وان كان من مال الموقوف عليه فهو لهم على الظاهر نعم لو كان في مقابل الرد وصف مثل الجودة ونحوها كان الجميع وقفاً لعدم امكان الفصل ﴿مسئلة ٤٧﴾ اذا كان الملك مشتركاً بين الوقف

والطلق بالإشاعة هل تثبت الشفعة بينهما ولا نقول اما اذا بيع المطلق فالشهور عدم ثبوتها للموقوف عليه متحداً كان او متبداً بل عن الخلاف في الخلاف فيه وعن الانتصار ثبوتها بل يظهر منه الاجماع على ذلك ومقتضى اطلاقه عدم الفرق بين كمد الموقوف عليه واتحاده وعن جماعة الثبوت مع الانحصاد لامع التعدد وعن المدروس استناده الى التأخرن والاقرى عدم الثبوت مطلقاً اما بناء على عدم الاستماع الى الموقوف عليه فلمد الملك واما على الانتقال اليه فالتعدد ولو من جهة شركة البطون اللاحقة واما كان دعوى انصراف الادلة وعليه فيشكل ثبوتها مع الاتحاد وكونه في المقطع القدي لا بطن بعده واما اذا بيع الوقف في مورد جوازه فالشهور ثبوتها للمالك المطلق بل في المسالك وغيره في الاشكال فيه ومقتضى اطلاقهم عدم الفرق بين صورة المسدد والاتحاد وهو مشكل فالاحوط الاقتصار على اتحاد الموقوف عليه كاعتن بعضهم مع انها أيضاً لا تخلو عن اشكال كما يظهر من الجواهر حيث انه يباح اختياره عدم ثبوتها للموقوف عليه قال بل قد يشك في ثبوتها لدى المطلق بمد فرض بيع الوقف على وجه يصح وان قال في المسالك لا اشكال في ثبوتها حينئذ لو حود المقتضى واستفاء المانع ضرورة امكن منع وجود المقتضى بعد السابق غير ذلك من الادلة وخصوصاً في الوقف العام او الخاص مع كمد الشريك ( انتهى ) فتحصل ان في كل من الصورتين الاقوال ثلثة لكن في الصورة الاولى المشهور على المعنى الثانية على الثبوت ولعل عدم فرق المشهور في الصورتين بين اتحاد الموقوف عليه وتعدد ان الوقف كان ملكاً واحداً خصوصاً في مثل الوقف على الفقر آو على الجهات وكيف كان الاقرى عدم الثبوت في الصورة الاولى بل في الثانية أيضاً خصوصاً على القول بعدم الانتقال الى الموقوف عليه وخصوصاً مع تعدده لعدم صدق كون المال مشتركاً بين مالكين او الشك فيه ( مسئلة ٤٨ ) قدم جواز وقف المشاع فهل ذلك حتى في وقف المسجد بان وقف حصته من الدار المشتركة بينهما وبين غيره مسجداً او لا الظاهر الجواز لعدم الفرق بينهما وبين سائر الاوقاف حينئذ تجوز الصلوة فيه باذن الشريك ويصح التقسيم وتعيين حصص المسجد ( مسئلة ٤٩ ) اذا اشترى حصه من ارض مشتركة بين البايع وغيره وكان للشريك اخذ بالشفعة فوقفها قبل ان ياخذ الشريك بالشفعة صح ولا يسقط بذلك الشفعة ولكن لو اخذ الشريك



## ﴿ فَيَايُتُ بِهِ الْوَقْتُ ﴾

يهبط الوقف حتى لو كان جعله مسجداً فإنه يبطل مسجديته كما صرح به صاحب الجواهر  
 في هذا المصباح من الموارد التي يخرج المسجد عن كونه مسجداً كما أنه إذا اشترى وكان  
 في بيع الخيار فوقها أو جعلها مسجداً قبل فسخ البيع بناء على القول بجواز تصرف  
 المشتري في زمان خيار البيع ثم فسخ وقلنا إن فسخه فسخ لتصرف المشتري كما هو  
 مذهب بعضهم يبطل الوقف وإن كان مسجداً ( مسألة ٥٠ ) لا تحوز اجارة لوقف  
 مدته لمصلحة تكون في معرض ضياع الوقف بادعاء الملكية كالانحياز الاجارة من القسام  
 لقضى يظن ضياع الوقف بنصب وقهره ( مسألة ٥١ ) لو شرط الواقف ان لا يؤجر  
 الوقف ازيد من سنتين مثلاً لم يلزم ولو لم يخاف بطلت بالنسبة الى الزائد بل من الاصل لانه  
 بمنزلة التقييد بمحمل يبدأ الصحة وإن كانوا اثنين في مخالفة الشرط وجب ان فرض  
 الواقف من هذا الشرط التحفظ عن ضياع لوقف بدعوى الملكية مع طول المدة  
 فلا تخع الحجة باجارتها مدة مديدة أحر أم الصيغة على سنتين مثلاً وشو كليل  
 للتأجير في تجديد القيد بمدعى كل سنتين أو بشرط تجديد مدته بعد انقضاء سنتين  
 وهكذا فلا يصح الحيل المذكورة ونحوها ( مسألة ٥٢ ) إذا وقف على الولاد وشرط  
 عليهم اعداد مؤنته مادام حيا من يكسبهم لامن منافع الوقف او شرط عليهم مقدارا  
 من المهرام كذلك كل سنة الى كذا من المدة فالطاهر محتم ولا يبد من الوقف على  
 النفس ( مسألة ٥٣ ) ثبت الوقفية بالضياع والاقوى اعتبار حصول الطرية باقرار  
 المالك أو ذي اليد وبكون الملك في تصرف الوقف مدة مديدة بلا مراض وبإيئة  
 الشرعية وهل ثبت بشاهد واحد وبين من المدعى خلاف فمن جماعة عدمه وعن  
 بعضهم ثبوته لانه متعلق بالمال وربما نبى المسئلة على ان الوقف هل ينتقل الى الموقوف  
 عليه ولا على الاول ينت والاقوى الثبوت ولو قلنا بعدم الانتقال اليه لا يكفي في  
 كون المدعى مالياً مالكية الموقوف عليه للمنفعة والاستفاد ولكن اذا كانوا جماعة لا بد  
 من حلف جميعهم والايثبت مقدار حصة الحائف فقط كما لا يكفي حلف الموجودين  
 للطبقة المتأخرة بل لا بد لهم من الحلف ايضاً كما هو المقرر من عدم ثبوت الحق بحلف  
 الغير كما نال امر كذلك اذا راد المدعى عليه الحلف على المدعى فان حلفه لا يكفي لغيره  
 ممن في طبقة او الطبقة المتأخرة ( مسألة ٥٤ ) اذا قرأ الوقف ثم ادعى ان اقراره

كان لمصلحة يسمع منه بدائيات كونه كذلك والا فاخوذه ﴿مسئلة ٥٥﴾ لو وقع  
 العقود القبض ثم ادعى انه لم يكن قاسداً لم يسمع منه كما هو الحال كذلك في جميع العقود  
 والاقامات لم ذكر جماعه سمع هذه الدعوى في الطلاق مادامت الزوجة في المدة لكن  
 لا دليل لهم على ذلك ورءا وجه ذلك ببعض الوجوه الغير الصحيحة (مسئلة ٥٦)  
 اذا اقرن اياه وقف داره مثلاً ثم ادعى اني رأيت ورقة الوقف فاعتقدت بمهنتهم تبين  
 لي خلاف ذلك فان كان عن يمكن في حقه ذلك قبل منه اذا لم تكن تلك الورقة كافية في الثبوت  
 (مسئلة ٥٧) اذا كان وقف لم تعلم كيفيته لكن كان عمل الموقوف عليهم على كيفية خاصة  
 من الترتيب والتشريك او المصروف في مصرف كذا ونحو ذلك يجب العمل بتلك الكيفية  
 فلم يعلم خلافها (مسئلة ٥٨) في الاختلاف بين الموقوف عليهم في كيفية الوقف من  
 الترتيب والتشريك وكونه على المذكور فقط او مشترك بينهم وبين الاناث والتفضيل  
 والتسوية ونحو ذلك اذا صدق الواقف احد الطرفين هل يكفي او لا الظاهر عدم  
 صحايت مع عدم حصول العلم قوله لاه بدعاء الوقف العلم بكون اجنيا (مسئلة ٥٩)  
 اذا ترددت العين الموقوفة بين شيئين او ثلثة كان لم يعلم ان وقف دارا وداكانه بعد العلم  
 بوقوع عقد صحيح جامع للشرايط على احدهما فالرجع القرعة او الصلح القهرى  
 بنصف كل منهما ﴿مسئلة ٦٠﴾ يجوز ان يشتري ملك من سهم سبيل الله من الزكاة  
 ويوقف مسجداً او مدرسة او خالقا لوزارو والحجاج او على الفقراء او نحو ذلك بما فيه  
 مصلحة المسلمين كما يجوز تميم ما احتاج اليه مثل الموقوفات المذكورة من السهم  
 المذكور او ما مصرفه وحواله (مسئلة ٦١) يجوز الاقتراض لتمير الاوقاف  
 المذكورة بقصد الاداء بعد ذلك بما يرجع اليها كما فاع موقوفاتها او من المنذورات لها  
 او من سهم سبيل الله او ما مصرفه وحواله وكذا يجوز ان يعمرها من مال نفسه بقصد  
 الاستيفاء من المذكورات وكذا يجوز الاقتراض لئلا مسجد او مدرسة او قطرة او نحو  
 ذلك فان العمل المذكور من الاقتراض لتمير او البناء ان كان بالقصد المذكور من افراد  
 البر وسبيل الخير ومن مصاديقها وايضا يجوز الاقتراض لتمير المذكورات في عهدها  
 لا في ذمة نفسه لكن لا بد من اعلام مقرض ان القرض على المسجد او على المدرسة مثلاً في  
 ذمة لمقرض وكون الهبة على مثل المسجد اعتبار عقلاني صحيح فكما يصح اعتبار

كونه مالاً للموقوفات عليه او المتذوراته في نظر المقلاء كذلك يصح اعتباره كون  
شيء في عهده وايضاً يجوز ان يقتض في عهدة الزكاة وجوه البر ثم يصرف في التعمير  
او البناء ثم يأخذ من احدهما بعد ذلك واملاواقتض لتعمير او البناء في ذمة نفسه لا بقصد  
الرجوع فلا يجوز له اخذ عوضه من الزكاة وغيرها الا اذا كان فقيراً غير متمكن من اداء  
دينه فيجوز حينئذ ان يأخذ من سهم الغارمين او من سهم الفقراء لم ذكر الحق القبي قد  
في اجوبة مسائله جواز ان ينقل عمله وهو التعمير المفروض الى الغير في مقابل مثل  
ما صرفه ساء على محتاره من جواز نقل العمل الى الغير بتمامه ولو كان قد اتى به لنفسه  
حيث انه في جواب سؤال حاصله انه هل يجوز ان يستقرض لتعمير مسجد او مدرسة او  
غيرها قاصداً ان اذا حصل ما يمكن صرفه في مثل هذه ان يأخذ به ويؤدي دينه وكذا اذا  
صرف من مال نفسه بالقصد المذكور قال ما حاصله جواز ذلك بوجود اربعة ( اولها )  
ما ذكرنا في اول المسئلة ( وثانيها ) ثالث ما ذكرنا ( وثالثها ) التمسك بالسيرة في  
استيجار العملة لتعمير المساجد والقطار ونحوها في ذمة نفسه في اول النهار او اول الشهر  
على ان يعطيه الاجرة في اخر النهار او الشهر مع ان يثابته اذا ثاب من المال الذي اعدت لك  
من سهم سبيل الله او سائر وجوه البر مع ان الاجرة حملها في ذمته ( رابعها ) جواز  
نقل عمله الذي عمله لنفسه الى الغير في مقابل مثل ما صرف وقال ان هذا وان لم ينطبق على  
جميع افراد السؤال لكن ثبت به بعض افراده وانت خبير بما فيه ان اراد نقل نفس العمل  
وان اراد نقل ثوابه فلا بأس به ثم ان قدس سره قد اطال الكلام في بيان الجواب عن  
السؤال والوجوه الاربعة بما لا يقتضي له ولا طائل تحتها وقال في اخر الجواب وامرئ  
انها من غير امض المسائل ولم اصرف غرضها ( مسئلة ٦٢ ) اذا عاق الموقوف عليه  
او الناظر العين الموقوفة ولم يعلم ان يمه كان مع وجود المسوغ او لا فالنظام عدم  
جريان قاعدة الحمل على الصحة قلوا لم يثبت المسوغ يجوز له بطون اللاحقة الاتزاع من يدي  
المشتري فهو كالوفاة شخص مال غيره مع عدم كونه في يده ولم يعلم كنهه وكذا لا عن ذلك الغير  
قانه لا يصح ترتيب ارباع عليه ودعوى الموقوف عليه او الناظر وجود المسوغ  
لا تنكفي في الحكم لصحة الشراء ولا يجوز مع عدم العلم بالشراء منها ودعوى الكفاية  
من حيث كونها من ذى البدائق قبله مسموعة بالنسبة الى ما في يده ولذا اذا رأتنا شيئاً

## في الملك الذي لم كونه وقتا في السابق وفيما اذا جلت في كيفية الوقف ٩٩

في يد الدلال المدمى الوكالة عين صاحبه في بيعه جاز لتسا الشراء منه مدفوعة بان يد مدمى  
الوكالة يد مستقلة وامارة على السلطنة على التصرف فيه بخلاف يد الموقوف عليه مع  
اعترافه بان ما في يده وقف فانها ليست بدأ مستقلة لانها في الحقيقة يد الوقف المقروض عدم  
جواز بيعه قيد الموقوف عليه والناسطر انما تنفع في كيفية التصرفات التي هي مقتضى  
الوقف لا في مثل البيع الذي هو مناف ومبطل له فهي نظير يد الودمى التي لا تنفع الا في  
الحفظ لا في البيع فادادى الوكالة بعده في البيع احتاج الى الاثبات وان يد الامانة  
سارت يد وكالة والا فالاصل بقائها على ما كانت عليه ( مسئلة ٦٣ ) اذا كان ملك بيد  
شخص يتصرف فيه بنوان الملكية لكن كونه سابقا وقتا او ادعى رجل وقبته على  
امانة سلا بمعدل واثبت ذلك عند الحاكم الشرعي فهل يحكم بوقفه ويترفع من يد  
التصرف او لا بل يحتاج الى اثبات كونه وقفا عليه فسلواته فصب في يد المتصرف  
الا قومي الثاني لانه من عارض اليد المتصرفه فعلا مع استصحاب الملكية او اليد  
السابقة وقد قرر في محله قدم اليد الفعلية لم لو اقر ذواليد بان كان وقفا وانه اشتراه  
بعد حصول المسوغ سقط حكم يده على ما بين في محله من ان ذى اليد اذا اقر بالدمى عليه  
يصير مديا ولا يبقى حكم يده اذ جيلت يصر فيما نحن فيه مديا من جهتين من جهة  
وجود المسوغ ومن جهة الشراء المتقين بالاصل لكن لو ادعى ان اياه اوجده شراء يمكن  
ان يقال بتقديم قوله لان يده وان سقطت بالاقرار الا ان حكم يدايه اوجده على فرض  
ثبوت ذلك يبقى ان يصر اياه اوجده مقرأ باقراره في حكم ملكية اياه وانتقاله اليه  
بالارث ( مسئلة ٦٤ ) اذا علم انه وقف داره على اولاده ولم يعلم انه على ذلك كور فقط  
او على الاعم منهم ومن الالامات او علم انه اعم ولكن لم يعلم انه تشريك او ترتيب فان كان  
هناك اطلاق كان علم انه قال على اولادى ولم يعلم انه يقدمهم فالدكور او لا ولم يعلم انه قبض  
الالامات بصورة عدم الذكور او لا فتقضى الاصل والاطلاق عدم التخصيص فالدكور او  
عدم التقييد بالترتيب فيحكم بالتسوية بينهم وهكذا الحال ان شك في تفضيل الذكور على  
الامات وعدمه فبالا اصل عدم التفضيل واما ان لم يعلم كيفية الوقف ولم يكن الاطلاق معلوما  
حتى قال الاصل عدم التقييد فيرجع الامر الى ان وقفه على الذكور معلوم وعلى الالامات غير  
معلوم لكن القدر المتيقن الذكور هو الصنف متلافق في النصف الاخر مرددين كونه لهم

وهو الأناث فيحتمل أن يكون المرجع القرعة لكن الأولى الصلح القهرى فيكون  
للأناث من منافع الوقف الربع وللدكور ثلاثة أرباع فظهر ما إذا تردد الوقف بين كونه  
على زيد فقط أو عليه وعلى عمرو حيث يقال أن كون النصف لزيد متيقن والنصف الآخر  
مرددينه وبين عمرو فيحكم بالقرعة أو الصلح القهرى ودعوى أن كونه وقفاً على  
الذكور معلوم وعلى الأناث مشكوك مدفوع بالأصل مدفوعة بأنه لا يثبت بذلك كون  
تمامه لزيد إذ الأصل عدم الوقف على زيد أيضاً بالنسبة إلى الزايد على النصف وبمسألة  
أخرى أصالة عدم شركة الأناث معارضة بأصالة عدم الاختصاص بالذكور إذا شك يرجع  
إلى كيفية صدور العقد ثم لو كان الموقوف عليه من المصروف للوقف لأن يكون المراد  
منهم العموم ولم يعلم أن المصروف هو الفقراء فقط أو الأعم منهم ومن الفقهاء بحيث لو علم  
كونه أعم جاز الاقتصار على أحدهما يمكن أن يقال مقتضى أصالة عدم الوقف على الفقهاء  
كونه بتمامه للفقراء وهكذا الكلام في الشك بين الترتيب والتبريك إذا لم يكن إطلاق  
مثلاً، إذ علم أنه وقف على أولاده الذكور والأناث ولكن لم يعلم أن الأناث في حرس الذكور  
أو بعد فقدهم فإنه مع عدم تحقق الإطلاق يقال كون نصفه مثلاً للذكور معلوماً وإنما الشك  
في النصف الآخر فيحكم بالشركة فيه من باب الصلح القهرى وما ذكرنا طهرانه لا وجه  
لإطلاق ما ذكره المحقق قدس سره في أجوبة مسائله من التبريك مطلقاً حيث أنه في  
جواب سؤاله الأول أنه إذا وقف على أولاده ولم يعلم أنه على الذكور أو على الأناث  
لا بعنوان الإطلاق ولا بعنوان التقييد ولم تكن الكيفية معلومة كيف قسم قال أنه يقسم  
على الجميع بالتسوية ثم قال وهذا من مهمات المسائل واضطرب فيه العلماء وانعثرت  
على حكمه وكلمهم رجسوا إلى فولى فأخذ ذلك فإنه الحكم في كل مورد كان الموقوف عليه  
مشتبهاً بين جماعة انتهى والتحقيق ما ذكرنا فمرددين كونه وفقاً على الذكور فقط أو  
على الأناث فقط كان الحكم ما ذكرنا لم يقل بالقرعة (مسألة ٦٥) في الأوقاف العامة  
وعلى الجهات إذا شك في اعتبار بقية أو خصوصية في الموقوف عليه هو فاقدهما لم يحجزه  
التصرف إلا بعد حرازه من أهله وإن الوقف ينطبق عليه فإذا شك في أن المدرسة  
وقف على مطلق المشتغلين أو على خصوص طائفة الفقهاء أو على خصوص الفقراء من  
المشتغلين أو على العدول منهم أو على من لا مسكن له أو نحو ذلك لم يحجزه السكنى فيها إلا بعد

المعلم الشرط او يكون واجدا له ولا يجري لاسالة عدم الاشتراط اذا لم يكن اطلاق  
 يمكن التمسك به في نفي التقييد وكذا اذا كان هناك مكتب موقوفة على المشتغلين  
 واحتمل اعتبار قيد لا ينطبق الوقت معه عليه وهكذا وذلك لعدم جواز التصرف في  
 مال الابدالم بكونه مائنا اذا لاصل في الاموال حرمة التصرف فلا وجه لما ذكره  
 المحقق القمي قدس سره في اجوبه مسأله من التمسك في مثل ذلك بمثل قوله ع كل  
 شيء فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تصرف الحرام بينه بدعوى ان وقف المدرسة  
 فيه حلال وهو الم يقيد بقيد وحرام وهو ما يقيد بمقدود فيه فيحكم بجواز التصرف  
 ما لم يعلم حرمة اذا لاصل الاباحة لا يجري فها يكون الاصل فيه التحريم كالاموال  
 والمعوم (مسئلة ٦٦) اذا كان ملك بيد طاعة ينتفعون به طبقه بعد طبقه بمثل الوقت  
 لكن لا بعنوان الوقفية لا يحكم بكونه وقفا بمجرد ذلك لاحتمال كونه تملكه او نذا  
 او نحو ذلك فلا يترتب عليه الاثار الخاصة للوقف وهكذا اذا كان مكان في قرية او بلد  
 او في طريق معد للصلوة لا يحكم بكونه مسجدا وكذا اذا كانت بئر يستقون فيها الماء  
 او مكان يقرؤون فيه التزمية او يدفنون فيه الاموات او نحو ذلك فلا يحكم بوقفية  
 المذكورات وامثلهما بمجرد ذلك فلم لو كان تصرفهم بعنوان الوقفية حكم بها §§  
 (مسئلة ٦٧) اذا كان كتاب او قرآن بيد شخص مكتوب على ظهر ورقة الاول  
 او على سائر اوراقه وقف لا يحكم بوقفية بمجرد ذلك فلو ادعى ملكيته جاز الشرأ منه  
 الامع الم او الاطمينان بكونه وقفا كما اذا ظهر في تركه الميت ورقة ان ملكه القلاني  
 وقف وان حصل القبض والاقباض لا يحكم بوقفته وان كان بخط الميت وخاتم لاحتمال  
 انه مكتب ليجله وقطاله في ذلك (مسئلة ٦٨) اذا وقف كتابا على المشتغلين  
 من اولاده فاقف عدم وجود المشتغل بينهم في بعض الطبقات جاز ان يؤجروها الى ان  
 يوجدوا واذا وجد قبل انتهاء مدة الاجارة لا يبعد انفساخها نظير ما اذا مات البطلن  
 السابق المؤجر والظاهر ان مال الاجارة في تلك المدة لجميع اهل تلك العيلة §§§  
 (مسئلة ٦٩) اذا وقف على اولاده بشرط كونهم عدولا فاقف احدهم خرج  
 واذا عد دخل (مسئلة ٨٠) ليس للموقوف عليه غرض الاشجار في ملك الوقف نفسه  
 اذا كان مضيا لخلق الباعون اللاحقة ومع عدم المناقاة لاملع وكذا ينسأه فخر ونحوه

(مسئلة ٧١) اذا مات البطن السابق بعد ظهور التمر كان ذلك القره وان كان قبل  
 ليناض وكذا الزرع وليس عليه اجرة الارض في بقية المدة (مسئلة ٧٢) اذا كان  
 العين الموقوفة من الاجناس الزكوية كالانعام الثلاثة لا يجب على الموقوف عليهم زكواتها وان  
 بلغت حصة كل واحد منهم النصاب مع تحقق سائر الشرايط حتى على القول بكونهم مالكيين  
 للعين الموقوفة وكذا لا تجب في نتائجها على القول بكونها وقفا تبعا للامهات او اذا  
 شرط الواقف كونها وقفا واماعلى القول بعدم تبعيتها مع عدم الشرط فتجب على كل من  
 بلغت حصته النصاب وسكانا في سائر التامات اذا كانت من الاجناس الزكوية كالتمر  
 والنسب والحنطة والشعير فانه يجب على من بلغت حصته النصاب زكواتها في الوقت الخاص  
 واماعلى الوقف العام فلا تجب الا اذا كان الوقف للموم على وجه الشراكة لاليان  
 المصروف واعتق كون الموقوف عليهم محصورين كما اذا كان الوقف على فقر آقرية او  
 يهدوا كالمحصورين فيلزم تجب على من بلغت حصته النصاب وامان كان من باب بيان  
 المصروف فلا تجب لعدم كونهم مالكيين الا بعد قسمة المتولى نعم لو قسم بينهم قبل وقت تعلق  
 الزكاة بحيث تملك في ملكهم وجبت عليهم اذا بلغت النصاب بل وسكانا اذا انحصر  
 الموقوف عليه في واحد فانه حينئذ يكون مالكا قبل دفع المتولى اليه من حين التعلق

### الفصل الثامن في الصدقة

المنع الاخص والمشهور المدهى عليه الاجماع عن ظاهرا رجاء انها تختص الى ايجاب  
 وقبول بل عن بعضهم انه يمتد فيها ما يمتد في العقد اللازم والاقوى عدم اعتبار اللفظ فيها  
 بل عدم اعتبار القبول فلا يلزم في تحققها ان يتم الاخذ انها صدقة فيقبلها بهذا المقصد  
 وايضا تصح في ماله وتصح بالدفع الى الطفل والمجنون في اعطائه شي مجانا بقصد  
 القره ويمكن حمل كلام المشهور على صدقة مثل الدار والبستان ونحوها لا مشروط  
 واريد كسرة خبز ونحوها من الجزئيات مع انه ايضا لا دليل عليه ولا اشارة في شيء  
 من الاخبار على اعتبار اللفظ فيها على سكتتها فادرى من اين اشتراطها  
 الايجاب والقبول وجعلوها من القود ويشترط فيها القره فلو اعطى لبقصد الم تكن  
 صدقة ويشترط ايضا القبض والمشهور اعتبار كونه باذن المتصدق لكن لا دليل عليه  
 وكونه منيبا عنه على فرضه لا يدل على فساد ولا يجوز الرجوع فيها بعد القبض

وخلافه الميسر طفيف مع انه يرجع عنه ولا يشترط الفقر في الصدقة عليه ولا الاسلام  
فيجوز الصدق على الكافر غير الحربى ويظهر من بعض الاخبار عدم جوازها على  
من صرف بالسب ويظهر من الوسائل الفتوى به ويجوز على مجهول الحال بلا اشكال  
ولا يجوز الصدق بالمال الحرام ولو نوى الرياء فيه بطل لانه يشترقه القربة ويجوز على  
الهاشمى وان كان واجبا بخدر او كفارة اذا مهرم عليه خصوص الزكاة من غير  
الهاشمى ويكره الصدق بجميع المال ويكره تملك ما لصدقه بالشر او نحوه وقيل يحرم  
وهو الاحوط بله من الاخبار والاخبار في فضلها والحث عليها والترغيب فيها اكثر من  
ان تحصى ولو كانت بشئ جزئى فى الخبر تصدقوا ولو بصاع من تمر ولو ببعض صاع  
ولو بقضة ولو ببعض قبضة ولو بشئ ثمرة فمن لم يجد بكلمة طيبة وفى اخر كل معروف  
دقة الى غنى او فقير تصدقوا ولو بشئ ثمرة وفيها انها تقضى الدين وتخلق البركة  
وتزيد فى المال كثرة وتنقى الفقر وتزيد فى العمر وتدفع عن صاحبها سبعين مبنة  
السوء وهو دواء لمريض فى الجرد او وامر ضال لصدقة وهى التجارة مع الله فى الخبر  
اذا مالتم تاجر والله لصدقة وفى اخرها خير للتجار وفى جهة من الاخبار ان الله  
لعالى برى الصدقات لصاحبها حتى ياقاها يوم القيمة كجبل عظيم او كجبل احدوانها  
تقع فى يده قبل ان تقع فى يد السائل ولذا يستحب تقبل اليد بصدقة ويستحب  
الدقة فى اول كل يوم لدفع نحوسته وفى اول كل ليلة لدفع نحوستها وعند الخروج  
للسفر للامن من السرقة ونحوه وعند توقع البلاء والخوف من الاسواء ويتأكد  
استحبها الى الاوقات الشريفة كيوم جمعه ويوم عرفة وشهر رمضان ويستحب المبادرة  
ساقى الصحة قبل المرض ويستحب دفعها بيده وامر الطفل ان يعطى بيده ولو بمثل  
مكسرة والقبضة ويستحب ان تكون الصدقة طليبا للمال واحدا واجبه اليه ويستحب  
قديم لارحام على غيرهم بل يكره خلافه فى الخبر لصدقة وذورهم محتاج ويستحب  
ايضا اخبار التوسعة على العيال على الصدقة فى الخبر ابدء بمن تقول الاذى فالادنى  
ويتأكد استحبها على ذى الرحم الكاشح فى الخبر عن ابي عبد الله ع قال ع سئل  
رسول الله ص اى الصدقة افضل فقال ص على ذى الرحم الكاشح ويستحب  
الاسر او الصدقة فى الخبر طليبا يملك لا تعطىها يسارك ويستحب اذا هن شئ



الصدقة ان لا يرده الى الله وانما يمكن مستحق عند ارادتها فليزلها ليعطى بمد  
 ويستحب التوسط في ايسال الصدقة الى المستحق ففي الخبر عن رسول الله ص  
 في خطبة له ومن يصدق بصدقته من رجل الى مسكين كان له مثل اجره  
 ولتداولها اربعون الف سالن ثم وصلت الى المسكين كان  
 لهم اجر كامل وما عند الله خير وابق للذين اتقوا  
 واحسنوا لو سكتتم لعلون وفي خبر  
 عن ابي جعفر ع لو جرى  
 المروء على ثمانين  
 سكفا لا وحروا كلهم من  
 غير ان يقع صاحبه من امره شيئا  
 والمحدثه او لا واخرا

— ثم كتاب الوقف بالخير —





( هذا آخر ما وجدناه مما صدر من قلمه الشريف في هذه الكتب من )

( ثبوت العروة الوثقى التي لم ينظر عين الزمان الى كتاب مثلها )

( في كثرة الجمع والتفريع مع الاشارة غالباً الى الدليل باوضح )

( بيان واضح برهات وقد اجهدنا في تصحيحها )

( باشراف بعض العلماء الاعلام عليها وتصحيحه )

( لها ولكن كانت النسخة المخطوطة التي )

( صدر الطبع عنها سقيمة جداً غير )

( مصححة على نسخة الاصل فلما )

( بقيت بعض الاغلاط النادرة و )

( لها لا تخفى على الافاضل )

( انشاء الله مضافاً الى مالا )

( بد منه من اغلاط )

( الطبع والله الموفق )

( وبه المستعان )

— آمين يارب العالمين —





4664  
51K